

حاشية الشيخ محمد عlish

على

شرح شيخ الإسلام زكريّا الأنصاري

على

إيساغوجي

في علم المنطق

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ ديب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف - ت: ٨٤٧-٢٥١٢

حاشية الشيخ محمد عlish
على

شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري
على

إِسْأَغْوَجِي

فِي عِلْمِ الْمِنْطِقِ



الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث
الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف - ت: ٢٥١٢٠٨٤٧

اسم الكتاب : حاشية الشيخ محمد عlish علي
شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

اسم المؤلف : محمد عlish

اسم الناشر : المكتبة الأزهرية للتراث

العنوان : ٩ درب الأتراك خلف الجامع

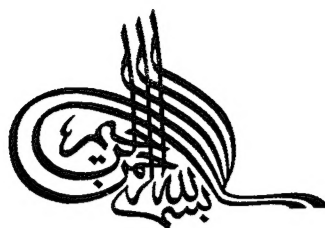
الأزهر الشريف

رقم الإيداع : ٢٣٩٠ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولي / I.S.B.N

٩٧٧-٣١٥-١٧٦-x

المطبعة : دار الطباعة المحمدية





هذه حاشية العالم العامل والفاضل الكامل
وحيد عصره وفريد دهره مولانا

السيد محمد عlish على شرح شيخ

الاسلام على ايساغوجي

في علم المنطق نفمنا

الله بهم

وبعلومهم

آمين

« تنبيه قد وضعنا شرح شيخ الاسلام في الصلب »
« وفصلنا بينه وبين الحاشية بجدول واتماماً للفائدة »
« وضعنا شرح الشيخ عlish المحشي المذكور على الهامش »



طبع على نفقة حضرة الاديب الفاضل



سبط الشيخ المحشي المذكور

كل نسخة من هذا الكتاب لم تكن مختومة بختمنا بعد مسروقه



حقوق طبعه محفوظة



طبع بمطبعة النيل لصاحبها مصطفى بك شاكر وأخيه

بجوار الازهر بمصر سنة ١٣٢٩ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا ومولانا العالم العامل العلامة الحبر البحر الفهامة حجة المناظرين
وحلة الطالبين قدوة المارقين مربي السالكين شيخ الاسلام والمسلمين ذو
التصانيف الحميدة والفتاوى المفيدة وانا لىف الجامعة النافمة والابحاث
الساطمة انقاطمة زين المحافل نخر الاماتل أبو الفضائل والفواضل أبو يحيى
زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الانصارى الشافعى أمتع الله بوجوده
ونفع بعلومه وجوده بمحمد وآله وعترته آمين بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين
(أما بعد) فيقول عبده محمد عليلش هذه فوائد لطيفة على شرح شيخ
الاسلام زكريا الانصارى على رسالة أنير الدين الابهرى في المنطق لخصها
من حواشيه للشيخ ابراهيم اندخى وغيره للمبتدئين * والله سبحانه وتعالى
المعين (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) يناسبه من علم المنطق المؤلف فيه المتن
والشرح الذى هو قانون مصمم مراعاته بتوفيق الله تعالى الذهن عن الخطأ
فى فكرة وموضوعه المعلومات التصويرية والتصديقية من حيث صحة
التوصل بها الى مجهول تصوري أى ادراك حقيقة مفردة موضوعا كانت
أو محمولا أو مقدا أو تاليا أو نسبة أو غيرها أو تصديقي أى ادراك وقوع
النسبة الكلامية أولا وقوعها كان الادراك فيها جازما مطابقا للواقع عن
دليل أم لا فتشمل المعرفة والتقليد والظن والشك والوهم والجهل المركب
أو من حيث توقف الموصول الى ذلك عليها توقفا قريبا أو بعيدا وادوا الموصول
الى التصور قولاً شارحا ومعرفا وتمريفا ويتوقف توقفا قريبا على الكليات
الحس لتألفه منها وبعبارة على أقسام اللفظ والموصول الى التصديق حجة
وقياسا ويتوقف على القضية وأحكامها توقفا قريبا لتألفه منها وعلى الموضوع
والمحمول والمقدم والتالى والاسفر والا كبر والاوسط والكليات وأقسام
اللفظ توقفا بعيدا ولما توقفت افادة المعلومات التصويرية والتصديقية

واستفادتها على أقسام اللفظ والدلالة قسموه الى مفرد لا يدل جزؤه على جزء منه دلالة مقصودة ومؤلف يدل جزؤه على جزء منه دلالة مقصودة وقسموا المفرد الى جزئى مانع نفس تصور مفهومه صحة الاشتراك فيه كالمشخصى وكلى لا يمنع نفس تصور مفهومه صحة الاشتراك فيه وقسموا الكل الى نوع وهو تمام الماهية كالانسان بالنسبة الى أفراد وجنس وهو جزؤها المشترك بينها وبين غيرها كالحیوان بالنسبة للانسان وفصل وهو جزؤها المساوى لها كالناطق بالنسبة للانسان وخاصة وهو عرضها القاصر عليها كالمشاحك بالنسبة له وعرض عام وهو عرضها المشترك بينها وبين غيرها كالمتفلس بالنسبة له وعرفوا الدلالة بأنها فهم أمر من أمر أو بأنها كون أمر صالحا لان يفهم منه أمر وقسموها باعتبار المدلول الى مطابقة وهى الدلالة على تمام المعنى من حيث هو كذلك كدلالة انسان على حيوان ناطق وتضمن وهى الدلالة على جزئه من حيث هو كذلك كدلالة انسان على حيوان أو ناطق والتزام وهى الدلالة على لازم المعنى لزوما بينا لا يحتاج لدليل ذهنيا خاصا بأن يكفى تصور المعنى في حكم العقل بالزوم كدلالة المعنى على البصر باعتبار الدال الى لفظية وغيرها وباعتبار سببها الى وضعية وعقلية وطبيعية فاللفظية الوضعية كدلالة اللفظ على ما وضع هو له والعقلية كدلالته على لافظه والطبيعية كدلالة الانين على الوجع وغير اللفظية الوضعية كدلالة الإشارة أو الكتابة على ما وضعت هى له والعقلية كدلالة الصنعة على صانعها والطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الاستعياء وصفوته على الخوف واعتبروا من الاقسام الستة خصوص اللفظية الوضعية وقسموا المركب الى تقييدى ومنه المرف والقول الشارح المتقسم الى حدتام كحيوان ناطق في تعريف الانسان وناقص كجسم ناطق فيه ورسم كذلك كحيوان ضاحك أو جسم ضاحك فيه والى اسنادى منقسم الى انشائى كالامر والتهى وخبرى وهى القضية المحتملة الصدق والكذب من حيث ذاتها المتقسمة الى حمية دالة على ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه وشرطية متصلة دالة على لزوم التالى المقدم أو نفيه لزومية وهى ما حكم فيها بذلك لعلاقه مقتضية له ككون أحد طرفيها علة للأخر نحو ان كان الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه أو كون عاتهما واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة أو اتفاقية



وهي ما حكم بذلك فيها الغير علاقة نحو ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق
ومنفصلة دالة على تنافيهما اوتفيه اماثبوتا وتقا وهي الحقيقة نحو الممد اما
زوج أو فرد أو ثبوتا فقط وهي مائة الجمع فقط نحو الجسم اما شجر أو حجر
أوتقا فقط وهي مائة الخلو نحو زيدا ما في البحر أو لا يشرق والى كنية
وهي ماموضوعها كلي مقرون بسور كلي أو قصد فيها عموم أوضاع مقدمها
كذلك والى جزئية أى موضوعها كلي معه سور جزئى أو مقيدة ببعض
أوضاع مقدمها كذلك والى شخصية موضوعها جزئى أو مقيدة بوضع معين
لمقدمها والى مهمل موضوعها كلي لاسورمه أو مقيد بأوضاع مجملة بلا سور
وصفة نسبة القضية حملية أو شرطية تسمى مادة وعنصر أو اللفظ الدال عليها
يسمى جهة وتنقسم الى الضرورة وهو الوجوب العقلى أى عدم قبول الانتفاء
وفروعها سبعة والدوام وصوره ثلاث والامكان وصوره خمسة والاطلاق
وهو الحصول بالفعل من غير تقييد بضرورة ولادوام وصوره خمسة أيضا
ومن القضيتين يتألف القياس الذى يلزم من تسليمه لذاته قول ليس احدى
مقدمتيه وينقسم باعتبار نتيجه الى اقترانى وهو ما لم تذكر فيه النتيجة
ولا تقيضها بالفعل بل بالقوة نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث
واستثنائى فيه النتيجة أو تقيضها بالفعل نحو ان كان الشمس طالمة فالنهار
موجود لكن الشمس طالمة فالنهار موجود ونحو ان كان الشمس خالصة
فالنهار موجود لكن النهار ليس موجودا فليست الشمس خالصة وباعتبار
مقدمتيه الى حملى نحو ما تقدم وشرضى نحو كلما كانت الشمس خالصة كان
النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا كانت الارض مضيئة ينتج كلما
كانت الشمس خالصة كانت الارض مضيئة والى برهان وهو ما ألف من
مقدمتين يقينيتين نحو ما تقدم وجدل وهو المؤلف من مقدمتين مشهورتين
أو مسلمتين نحو هذا عدل وكل عدل حسن فهذا حسن وخطابة مؤلفة من
مقدمتين مظلوتين نحو فلان يمشى ليلا بالسلاح وكل من يمشى بالسلاح ليلا
سارق فلان سارق وشعر مؤلف من مقدمتين متخيلتين تنبئ عنهما
النفس أو تنقبض نحو العسل ياقوته سيالة وكل ياقوته سيالة شفاء من كل داء
فالسل شفاء من كل داء ونحو العسل مرة صفراء وكل مرة صفراء موهوغة
فالسل موهوغة وغالطة مؤلفة من مقدمتين كاذبتين شبيهتين بالحق أو بالمشهور

نحو كل انسان حمار وكل حمار جراد فكل انسان جراد * اذا علمت هذا فلفظ
الباء في البسملة مفرد جزئي استعمالا اتفاقا وفيه وضعا خلافا فقبيل جزئي
وضع بوضع عام وقيل كلي كذلك وتفسيرها بالالصاق تعريف لفظي كتعريف
البر بالتمج ولفظ اسم فيها مفرد كلي جنس باعتبار معناه اللغوي لشمولة
أنواع الكلمة الثلاثة ونوع باعتبار معناه النحوي وتعريفه لغة بما أنبأ عن
مسمى لفظي وعرفا بما دل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمن وضما حدثا
ولفظ الله مفرد جزئي وتفسيره باسم الذات الواجب الوجود. تعريف
لفظي ولفظ الرحمن مفرد كلي وضما جزئي استعمالا وقيل جزئي وضما
أيضا لا علم عليه تعالى كلفظ الله وتفسيره بأنه اسم ذات قام به الرحمة
لفظي ولفظ الرحيم كلي وضما واستعمالا من قبيل الصفة العامة وتعريفه
كتعريف الرحمن هذا بعض ما يتعلق بها بحسب التصورات وأما الكلام
عليها بحسب التصديق فلي أصالة بأنها وتطلقها بنحو أو لفت قضيتها محلية
شخصية وان قدر يؤلف كل مؤلف فهي محصورة كلية وان قدر يؤلف
بعض المؤلفين فمحصورة جزئية وان قدر يؤلف المؤلف ولم ينظر لكل
ولا بعض فهملة وعلى زيادتها فان اعتبرت الاضافة للمهد فشخصية وللاستغراق
فكلية ولله جنس في ضمن بعض غير معين لجزئية وللجنس في ضمن الافراد
مجملة فهملة ومادتها الامكان العام أي عدم الاستحالة الصادق بالوجوب
والجواز أو الخاس أي عدم الوجوب والاشتغال فيختص بالجواز
أو الاطلاق العام أو المقيّد بنق الضرورة أو الدوام أو الوقت أو الحين هذا هو
الظاهر وغيره تكلف ويتحصل من قضيتها كل ابتدائي أو تاليفي بسم الله
الرحمن الرحيم فجعل كبري لصغري سهلة التحصيل أي هذا ابتدائي
أو تاليفي فينتج من الشكل الاول هذا بسم الله الرحمن الرحيم فيكون الكلام
استدلالا عليها بقضايا قياساتها معها وقوله الرحمن يصلح دليلا لكبرى هكذا
الرحمن مفقود نعم الدنيا وكل من كان كذلك يستحق أن يتبدأ باسمه
والرحيم يصلح جوابا عن شبهة واردة عليها وهي ان مجرد كون هذه الذات
منمنا في الدنيا لا يوجب الابتداء باسمه فاجيب بأنه منعم في الآخرة أيضا
ويمكن جعل الحديث دليلا عليها هذا بعض ما يتعلق بها من التصديق أيضا
وهو خلاصة وايضاح ما في ابداع حكمة الحكيم فيما يتعلق بسم الله الرحمن



الحمد لله الذي منح أحبه باللطف والتوفيق ويسر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق

الرحيم للعلامة الحادمي (قوله الحمد لله) لفظ الحمد مفرد كلي جنس متنوع الحمد قديم لقديم وهو حمد الله تعالى ذاته تعالى وحمد قديم لحادث وهو حمد الله تعالى رسله وأنبياءه وملائكته وصالحى المؤمنين وحمد حادث قديم وهو حمد المخلوقين خالقهم وحمد حادث حادثا وهو حمد المباد بعضهم بعضا وقضيت حمية شخصية ان اعتبرت آل عمدية وكلية ان اعتبرت استقرافية وجزئية ان اعتبرت جنسية في ضمن بعض غير معين ومهمة ان اعتبرت جنسية في ضمن أفراد مجملة ومادتها الامكان العام أو الاطلاق العام أو الدوام المطلق أو الضرورة المطلقة ان اعتبر المهود حمد القديم القديم (قوله الذى) مفرد كلي خاصة لانه فى قوة المشتق أى المانع وضما جزئى استمبالا (قوله منح) أى أعطى يتمدى لآتين بنفسه تارة تقول منحه درهما وتارة يتمدى للثانى بالباء كإفصل الشارح فلا حاجة لنضيفه معنى خص أو أكرم محمول وموضوعه ضمير مقدر بهو عائد على الموصول المستعمل فى ذات الله تعالى فهى قضية حمية شخصية مادتها الامكان العام أو الخاص أو الاطلاق العام (قوله أحبه) مفرد كلي خاصة جمع حبيب فمبلى بمعنى محبوب أو محب والاول مستلزم الثانى اذ من أحبه الله وفقه وهدهد لجه الله تعالى دون العكس اذ من أحب الله تعالى ولم يتبع رسوله لا يحبه الله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحبك الله (قوله باللطف) مفرد كلي خاصة به تعالى (قوله التوفيق) مفرد كلي خاصة به تعالى وما توفيقى الا بالله أى خلقه تعالى قدرة أى كسب الطاعة حالها فلا يشمل صفة غير المتلبس بها كافر أو غيره (قوله ويسر) محمول موضوعه ضمير عائد على الموصول المستعمل فى ذات الله تعالى أيضا فقضية حمية مخصوصة أيضا مادتها الاطلاق العام أو الامكان العام أو الخاص أيضا (قوله سلوك) مفرد كلي عرض عام باعتبار معناه الاصلى وخاصة باعتبار المعنى المراد (قوله سبيل) مفرد كلي نوع (قوله التصور) مفرد كلي نوع من العلم أى ادراك الصورة كانت موضوع أو محمول أو مقدم أو تال أو نسبة أو غيرها وسيله القول الشارح (قوله والتصديق) مفرد كلي نوع من العلم أيضا أى ادراك صدق النسبة الكلامية أى موافقتها للنسبة

الحمد لله رب العالمين
الذى سهل سلوك سبيل
التصور والتصديق



والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد الهادي الى سواء الطريق وعلى
آله وصحبه الخائزين للصدق والتحقيق (وبعد) فهذا شرح لطيف لكتاب
الواقعية أو كذبها أي مخالفتها لها ويتوقف على تصور الموضوع والحمول
أول المقدم والتالي والنسبة وهل هي شروط له أو شطوره معه فهو بسيط على
الاول ومركب على الثاني من ثلاثة تصورات والإيقاع أو الاتزاع وبقي
ثالث بتركيبه من تصور النسبة والإيقاع أو الاتزاع فقط وسيله الحجة
(قوله والصلاة والسلام) كلاهما مفرد كلي جنس موضوع فنقضته حملية
شخصية ان اعتبرت ال عمدية وكلية ان اعتبرت استقرائية وجزئية ان
اعتبرت جنسية في ضمن بعض افراد غير معينة ومهملة ان اعتبرت جنسية
في ضمن افراد مجملة (قوله أشرف) مفرد كلي خاصة ولا تامل أشرفيته صلى
الله عليه وسلم باختصاصه بتزايا لانه لا يقتضي الافضالية ولانه سوء أدب
في حق اليبين المفضل هو عليهم بنفيا عنهم ولانها مصادرة ان بنينا على ان
الاشرفية الاختصاص بالمرتبة ولان تشريفه تعالى لا يامل ذلك فضل الله
يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم (قوله خلقه) مفرد كلي عرض عام
(قوله محمد) مفرد كلي وضما خاصة وجزئي استعمالا علم شخصي منقول من
اسم مفعول حمد المضاعف (قوله الهادي) مفرد كلي خاصة أي الدال
(قوله سواء) مفرد كلي عرض عام أي مستقيم (قوله الطريق) مفرد كلي
نوع أي دين الاسلام (قوله آله) مفرد كلي خاصة أي قريبه أو تابعه (قوله
وصحبه) مفرد كلي خاصة أي الذي اجتمع به مؤمننا به بعد بنه (قوله الخائزين)
مفرد كلي خاصة أي المتصفين (قوله للصدق) مفرد كلي خاصة أي مطابقة
النسبة الكلامية النسبة الواقعية (قوله والتحقيق) مفرد كلي خاصة أي
الايان بالشيء على الوجه الحق أو انبائه بدليله (قوله وبعد فهذا الخ)
الواو نائبة عن اما واما نائبة عن مهما يكن فنقضته شرطية متصلة اتفاقية
ولفظ بعد مفرد كلي نوع من جنس الزمان أو المكان ولفظ اسم الإشارة
مفرد كلي عرض عام وضما وجزئي استعمالا وقيل جزئي فيهما (قوله شرح)
مفرد كلي جنس وضما وخاصة استعمالا وهذا باعتبار اللفظ وباعتبار المعرف
جزئي من قيل علم الشخص أي ألفاظ خاصة دالة على معان كذلك (قوله
لكتاب) مفرد كلي خاصة أي مكتوب ومؤلف ان قيل الاولى لرسالة

والصلاة والسلام على
سيدنا محمد الدال على
مستقيم الطريق وعلى
آله وأصحابه ذوى
التحقيق ومن تبعهم من
الى التوفيق أو أمانة
فهذا شرح للرسالة

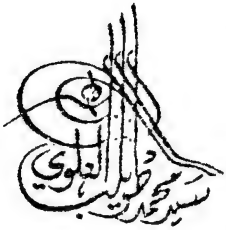
العلامة أنير الدين الأبهري رحمه الله المسمى بإيساغوجي في علم المنطق
يحل ألفاظه وبين مراده ويفتح مغلقة

لموافقة عبارة المصنف يقال سلك المصنف سبيل التواضع والشارح سلك
سبيل الأدب منه (قوله العلامة) بشد اللام مفرد كلّي خاصة صيغة مبالغة
وتأوّه لتوكيدها أي كثير العلم (قوله أنير) مفرد كلّي أي مختار فهو عرض
عام (قوله الدين) مفرد كلّي جنس أي ما يتدين به ويقدر مضافه أي أهل
ثم قلل مجموع أنير الدين وسمى به المصنف فصار مفردا جزئيا علما شخصيا
(قوله الأبهري) بفتح الهمز والموحدة وسكون الهاء أي منسوب إلى أبهرا
كذلك اسم قبيلة مفرد كلّي عرض عام ثم غلب على المصنف فصار جزئيا
علم شخص (قوله رحمه الله تعالى) رحم محمول والاسم الشريف موضوعه
فهي قضية حملية مخصوصة ثم قل المركب إلى الداء فصار انشائيا وخرج
عن القضية (قوله المسمى) بفتح السين والميم الثاني متقلا مفرد كلّي عرض
عام نصت كتاب (قوله بإيساغوجي) مفرد جزئى علم شخص ويأتي للشارح
الكلام عليه (قوله في علم المنطق) لفظ علم بكسر فسكون مفرد كلّي جنس
والمنطق بفتح فسكون فكسر مفرد كلّي جنس ان كان مصدرا ونوع ان اعتبر
اسم زمان أو مكان ثم قل من المعنى المصدرى وسمى به هذا العلم فصار جزئيا
علما شخصيا فالإضافة من إضافة المسمى لاسمه والظرفية مجازية من ظرفية
الدال في مدلوله (قوله يحل) بفتح فضم محمول وموضوعه ضمير مستتر فيه عائد
على الشرح فهي قضية حملية شخصية (قوله ألفاظه) مركب إضافي
إضافته للبيان أي يضبطها وبين موضوعها ومحمولها فتب هذا محل المقد
في التسهيل وتناسي التشبيه وادعى دخول المشبه في المشبه به وقدر استمارة
اسمه له واشتق يحل بمعنى يضبط الح على سبيل الاستمارة التصريحية التسمية
(قوله بين) بضم ففتح فكسر متقلا محمول موضوعه ضمير الشرح فهي حملية
مخصوصة (قوله مراده) بضم الميم مركب إضافي إضافته لادنى ملابسة أي
المعنى الذي أراده المصنف بالفاظ كتابه (قوله ويفتح) مجرى فيه نحو ما تقدم
في محل وبين (قوله مفاقه) بضم فسكون ففتح أي المعنى الخفى من المعاني
المرادة به فتب الخفاء بالنلق في الصموية والتعسر وتناسي التشبيه وأدرج
المشبه في المشبه به وقدر استمارة المصدر واشتق منه مطلق بمعنى خفى على

الأبهري في المنطق
اسكن الله سبحانه وتعالى
بفضله مؤلفها الضرف
عليه والله تبارك وتعالى
المستعان وعليه التكلان

ويقدم مطلقه على وجه لطيف ومنهج منيف وسميته المطلق والله أسأل أن ينفع به
وهو حسبي ونعم الوكيل

سبيل التصريحية التبعية وقرينتها إضافة مطلق لضمير الكتاب (قوله ويقيم)
بضم ففتح فكسر متقلا يجري فيه نحو ما تقدم في محل (قوله مطلقه) بضم فسكون
فتح مفرد كلّي عرض عام أي المعنى الذي أطلقه المصنف وحقه انتقيد سهواً أو
انكالا على الشارحين (قوله على وجه الخ) أي طريق ووصف مفرد كلّي نوع تنازع
فيه الافعال الاربعة (قوله لطيف) مفرد كلّي عرض عام أي حسن أو مختصر أو
ظاهر (قوله منهج) بفتح فسكون ففتح مفرد كلّي نوع أي طريق واضح (قوله
منيف) بضم فكسر مفرد كلّي عرض عام أي عال علوا مضويا وأصله جبل أو حصن
صغير في جبل فشبّه العلو المنوي بالانافة في مطلق الارتفاع وتناسى التشبيه وادعى
أن المشبه من أفراد المشبه وقد استعاره الانافة للعلو المنوي واشتق منها منيف
بمعنى عال علوا مضويا (قوله وسميته) بشد الميم حمية شخصية موضوعها التاء
الاضمومة ومحوها الفعل (قوله المطلق) بفتح الميم واللام مفرد كلّي نوع فشبّه شرحه
بمطلع الشمس في أن كلا محل لطلوع وزيل الظلمة والخفاء وتناسى التشبيه وأدرج
الاول في الثاني واستعار المطلق للشرح تبعا لتشبيه ظهور المعاني بطلوع الشمس في
مطلق ظهور تام النفع وزيل الخفاء واستعارة الثاني للاول تقدير أو اشتقاق المطلق
من الطلوع على سبيل التصريحية التبعية فصار المطلق جزئيا علما شخصيا (قوله
أسأل) حمية شخصية موضوعها ضمير المتكلم المقدربا نا ومحوها أسأل (قوله ينفع)
حمية مخصوصة موضوعها ضمير الجلالة ومحوها ينفع وحذف مفعوله لافادة
عمومه أي كل أحد والظاهر أنه أراد به كل قارئ أو كاتب أو محصل أو ساع في شيء
منه فهو عام مخصوص أو مراد به الخصوص والفرق بينهما أن الاول عموميه مراد
تناولا لاحكاما والثاني لم يرد عموميه فيهما وان قرينة الاول لفظية كالتع وال الحال
وال شرط والاستثناء وقرينة انانيه منوية وان قرينة الاول قد تنفك عنه وقرينة
الثاني لانفك عنه وان الاول حقيقة والثاني مجاز مرسل (قوله وهو حسبي) قضية
حمية مخصوصة موضوعها ضمير الله تبارك وتعالى ومحوها حسب وهذا أن أقيمت
على أصلها فإن قلت لانشاء الاحتساب فليست قضية ومعنى حسب كافى فهو مفرد
كلّي من قبيله الخاصة (قوله نعم) بكسر فسكون فمل لانشاء المدح فاعله الوكيل
والخصوص بالمدح مقدرا أي الله تبارك وتعالى فليست قضية والمطلق اما على حسب



قال رحمه الله تعالى (بسم الرحمن الرحيم) أي ابتدى وابتدا بالبسملة عملا بكتابه العزيز وبخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أحزم أي مقطوع البركة وفي رواية بحمد الله رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره (نحمد الله) أي تنى عليه بصفاته إذا الحمد هو التناء باللسان على الجليل الاختياري على جهة التبجيل والتعظيم سواء تعلق بالفضائل أم

وهو مفرد لا يوصف بخبرية ولا انشائية أو على جملة وهو حسي بتقدير أقول قبل ثم أو الواو استثنائية أو نقل هو حسي لانشاء الاحتساب وعلى كل فلا يلزم عطف الانشاء على الخبر وهذا على منعه ولا اشكال فيه على جواز (قوله قال) محمول وموضوعه ضمير المصنف فهي حمليّة شخصية (قوله أي ابتدى) تقدير لما تعلق البناء وهو محمول على الضمير المقدربا: انتهى حمليّة شخصية والاولى تقديره أو لف لدلالة المقام عليه وعدم إيهامه بقصر التبرك بها على حال الابتداء اليبضاوى يضم كل شارع في شيء المتعلق من مادة ما جعلت مبدأ له (قوله وابتدا) أي المصنف حمليّة شخصية (قوله عملا) الاولى اقتداء وزيادة عملا قبل بخبر (قوله وبخبر كل الخ) اضافته للبيان (قوله أمر) أي شيء (قوله ذي) أي صاحب (قوله بال) أي شرف شرعي (قوله مقعاً) أي ممدوم أو ناقص (قوله بحمد الله) أي بدل بيسم الله الرحمن الرحيم (قوله رواه) أي الخبر بالروايتين الخ حمليّة جزئية وكذا حسنه ابن الصلاح الخ (قوله نحمد الله) على جعل النون لاهظمة فهي شخصية وعلى انها المشاركة فهملة (قوله ذا الحمد) أي مناه لفة علة للتفسير قبله (قوله التناء) بتقديم المثلثة على النون أي الذكر أو الاتيان بخبر جنس (قوله باللسان) لبيان الواقع على ان التناء المذكور باللسان ولاخراج الاتيان بغيره على انه الاتيان وفيه انه يخرج حمداً قديماً له أو للحادث فالاولى ابدال اللسان بالكلام ليشملها (قوله على الجليل) أي لاجله فصل مخرج التناء لاجل قيسح (قوله الاختياري) أي الحاصل باختيار المحمول فصل مخرج التناء باللسان لاجل جيل غير اختياري له كطول قامت وجهاله وشرف نسبه وفيه انه يخرج حمداً لله تعالى لذاته وصفاته القديمة وأجيب بأن المراد بالاختياري ما ليس باضطراري وبالتزام خروجه وانه مدح لاحمد (قوله على جهة التبجيل) اضافته للبيان فصل مخرج التناء باللسان على جيل اختياري على جهة التكريم والسخرية (قوله والتعظيم) عطف تفسير (قوله تعلق) أي وقع التناء على جيل من الفضائل الخ (قوله بالفضائل) جمع فضيلة أي الصفة التي لا يتوقف اثباتها على المصنف

قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أولف اقتداء بالقرآن العزيز وعملاً بحديث أول ما كتبه القلم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتاباً فاكتبوها أوله وفي رواية اذا كتبتم كتاباً فاكتبوا في أوله بسم الله الرحمن الرحيم وقال رحمه الله تعالى (نحمد الله) أي تنى عليه بصفاته الجليلة فان الحمد لمة التناء بالكلام على جيل غير طبعي بقصد التعظيم اقتداء بالقرآن العزيز وعملاً بحديث كل أمر ذي بال لا يبدأ بحمد الله فهو أحزم أي ناقص لإبركة فيه وعبر بالجملة الفعلية الدالة على عدم الدوام اعترافاً بمجزؤه عن ادامة الحمد وعبر بالنون الدالة على المشاركة اعترافاً بمجزؤه عن استقلاله بحمد الله سبحانه وتعالى وصلة نحمده

بالفواضل وابتدأ ثانياً الحمد للامر وجمع بين الابتداء بين عملاً بالروايتين السابقتين
واشارة الى أنه لا تعارض بينهما اذا ابتداء حقيقي و اضافي فالحقيقي حصل بالبسملة
والاضافي بالحمدلة وقدم البسملة عملاً بالكتاب والاجماع واختار الجملة الفعلية على
الاسمية هنا وفيما يأتي قصد الاظهار المجز عن الايمان بمضمونها على وجه الثبات
والدوام وأتى بنون العظمة

بها على ظهور أثرها في غيره كالعلم والتقوى (قوله بالفواضل) جمع فاضلة أى الصفة
التي يتوقف انبثاقها على ظهور أثرها في غيره كالشجاعة والكرم والنعو
والحلم (قوله للامر) أى اقتداء بالقرآن وعملاً بالحديث (قوله الابتداء بين) أى
أى الابتداء بالبسملة والابتداء بالحمدلة (قوله بالروايتين الخ) أى رواية بسم الله
ورواية بحمد الله (قوله الى انه) أى الشأن (قوله لا تعارض بينهما) غماياني التعارض
على روايتي بسم الله الرحمن الرحيم وبالحمد لله بضم الدال عن الحكاية سواء كانت
الباء المتعدية أو الاستعانة أو المصاحبة لان الاستعانة بشيء أو مصاحبته في الابتداء
تفوت ذلك بغيره (قوله اذا ابتداء حقيقي) أى وهو تقديم الشيء على كل ما عداه علة
لنفي التعارض بينهما (قوله و اضافي) أى تقديم الشيء بالاضافة المقصود سواء قدم
على غيره أيضاً أم لا فهذا عام والحقيقي خاص (قوله) فالحقيقي أى والاضافي أيضاً
لما تقدم (قوله بالبسملة) أى الابتداء بها (قوله والاضافي) أى وحده (قوله بالحمدلة)
أى الابتداء بها (قوله وقدم البسملة على الحمد) مستأنف استثنافياً بجواب عن
سؤال مقدور بأن التعارض يستدفع بتقديم الحمد على البسملة أيضاً فلم يقدمه عليها
فيكون الابتداء به حقيقة و اضافياً بها (قوله عملاً) الأولى اقتداء (قوله
واختار) أى المصنف حملة شخصية (قوله الفعلية) أى المنسوبة للفعل لتصديرها
به نسبة الكل لجزء (قوله الاسمية) أى المنسوبة للاسم لتصديرها به كذلك (قوله
هنا) أى في صيغة الحمد (قوله وفيما يأتي) أى في نسأله ونصلي (قوله قصد الخ) مفعول
له لاختار الاسمية هنا وفيما يأتي (قوله بمضمونها) أى المعنى الذي تضمنته الجملة ودلت
عليه من الحمد والصلوة والسؤال (قوله على وجه الثبات) اضافته للبيان (قوله
والدوام) عطفت تفسيراً وأفاء كلامه ان الاسمية تفيد دوام مضمونها وهو كذلك لكن
بوضها بل بواسطة العدول اليها عن الفعلية (قوله وأتى) أى المصنف حملة شخصية
دفع بها ما يتناول التعبير بنون العظمة لا يناسب مقام الحمد لان الغرض منه تعظيم الحمد
لا الحمد فالمناسب له نداء الحمد ونواضعه واظهاره عظيمة الحمدود (قوله بنون)



اظهار للمزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم امتثالاً لقوله تعالى واما
بنعمة ربك فحدث أي نعمة حمد ابلية (على توفيقه) أي أي خاتمة قدرته الطاعة فينا
عكس الخذلان فانه خلق قدرة المصيبة واتاحمده الله على التوفيق أي في مقابلته
لامطلقاً لان الاول واجب والثاني مندوب (ونسأله طريقة

المعظمة) إضافة الدال للدلول (قوله اظهرا الخ) مفعول له لاتي الخ (قوله
المزومها) أي المعظمة (قوله من تعظيم الى آخره) بيان للمزومها (قوله
بتأهيله) أي جملة أهلاً وقابلاً تصوير لتعظيم الله تعالى له والاولى يجعله عالماً
(قوله اما مثلاً الخ) علة للعمل مع علته أي التمييز بنون المعظمة مناسب لمقام الخذلانها
لاظهار نعيم المحمود الموجبة لخدمته فتضمنت تعظيمة وحمده (قوله أي نعمة) هو
لفظ المتن أي به الشارح هنا ليقربه من معموله لطول الفصل بينهم اكلام الشارح
(قوله بليغا) أي مطابقاً لمقتضى حاله من اظهار عظمة المحمود والتحدث بنعمته
الموجبة لخدمه (قوله خلقه) جنس شمل التوفيق وغيره (قوله قدرة) فصل
مخرج خلقه تعالى غيرها وإضافة قدرة الطاعة فصل مخرج الخذلان وقدرة
الطاعة الكسب المقارن لها فلا بدخل في التعريف حالة الكافر والفاسق حتي
تخرج بزيادة وتسهيل سبيل الخير (قوله عكس) أي ضد ومقابل (قوله فانه)
أي الخذلان الخ علة عكس الخ (قوله) حمد أي المصنف حملياً شخصية (قوله
لامطلقاً) أي في مقابلة الذات والصفات غير الفعلية لا خالياً عن محمود عليه اذ هو من
أركان الحمد فتنفي الحمد ما تنافي وتسمية الحمد على الذات والصفات غير الفعلية مطلقاً
اصطلاح فلا ملاحظة فيه بأنه مقيد بالذات أو بالصفات فلا وجه لتسميته مطلقاً (قوله
لان الاول) أي الحمد على التوفيق علة لخدمه عليه لامطلقاً وأوردان عبارة المصنف فيها
حمد مطلق أيضاً بقوله محمد الله ومقيد بقوله على توفيقه فكيف قال الشارح لامطلقاً
وأوجب بأن المعنى لامطلقاً فقط (قوله واجب) أي لفعله تعالى واشكر الى ولا
تكفرون وقوله تعالى اثن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي لشديد وقوله
تعالى واما بنعمة ربك فحدث ابن السبكي شكر المتم واجب بالشرع وهذا على ظاهره
ان أريد شكر القلب أي اعتقاد ان كل نعمة من الله تعالى لقوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله وان أريد شكر اللسان فعني وجوبه كون ثوابه كتواب الواجب على انه
واجب في الممررة (قوله والثاني) أي الحمد المطلق للذات والصفات غير الفعلية لفظاً
ونية (قوله مندوب) أي لانه ليس من الشكر الواجب بالنص والمراد ما زاد على المرة

(على توفيقه) أي خلق الله
سبحانه وتعالى القدرة
على الطاعة أي الكسب
المقارن لها فحمده مقيد
فهو من الشكر الواجب
وكون الجملة لانشاء الحمد
أولى من كونها للاخباريه
لاحتماله عدم وقوعه وان
تضمن التثاء على المحمود
بكونه أهلاً لان بمحمد
وهو حمد لكنه لا يبادل
الصريح (ونسأله) أي
الله سبحانه وتعالى (طريقة

هادية) أى دالة لتأعلي الطريق المستقيم وفي نسخة ونسأله هداية طريقه (ونصلي على محمد) من الصلاة عليه المأمور بها في خبر أمرنا الله أن نصلي عليك

والافرو واجب أيضاً (قوله هادية) نسبة الهداية للطريق مجاز عقلي والحقيقة العقليّة نسبتها الى الله تعالى (قوله أى دالة لتأعلي الطريق المستقيم) المراد بالطريق الدالة المعرفة ونور البصيرة وبالطريق المدلول عليه قواعد الاسلام وشريعة النبي عليه الصلاة والسلام والقواعد الحقّة الصحيحة فتاير المدلول الدال وزال الاشكال (قوله هداية طريقه) أى الهداية فيها أوالها وهذه أولى لرعاية الجمع (قوله ونصلي الخ) الحكمة في ابتداء انتصاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انه يجب على العاقل أن يسأل الله تعالى كل ما يحتاج اليه ولو حقيراً كفتح القدر وشرارك التعل كما في الحديث ونسألك السؤل يستدعى ملائمة وقراباً مضمناً بين السائل والمسؤل وتنتهي ذلك هنا لكون الحق تعالى في غاية النزّه والتقدس والسائلين موصوفين بالملائنة البشرية والموافق للدينية احتاج واسطة لها جهتان جهة تجرد وجهة تلقى وهم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأعلامهم رتبة وأرفعهم درجة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فهو الواسطة في جميع التعم فوجب القيام بحقه بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم واختلاف في انتفاعه بما قيل به لقبول السكامل الحادث الزيادة وقيل بعدمه لان الله تعالى شرفه عن أن يكون من هو دونه ومحتاج اليه سبباً في نفعه ووفق بينهما بنظر الاولان للحقيقة وسلوك الثاني سبيل الادب واشتهر القطع بقبولها واستشكل بلزوم القطع بمولى المصلي عليه مؤناً ولا سبيل اليه وأجيب بأن قبولها شرطه موته مؤناً وبأن قبولها يكون تخفيف العذاب عن مات كافر أو بأن لها جهتين جهة حصول المطلوب للنبي صلى الله عليه وسلم وهي القطعية وجهة تأية المصلي عليها وهي مفوضة لمشيئة الله تعالى كإسار الاعمال واختلاف هل الاول زيادة لفظ السيد تأدياً أو عدمه اتباعاً لاوارد قوله من الصلاة المأمور بها الخ يدفع به ما يقال صيغة نصلي خبرية عن صلاة خالية أو استبالية بصيغة طلبية والاخبار بذلك ليس صلاة فأم يحصل المطلوب بها وحاصل الجواب انها مستعملة في الطلب فهي خبرية لفظاً انشائية معنى فحصل بها المطلوب معنى (قوله من الصلاة المأمور بها) أى دعائنا له بأن الله تعالى يصلي عليه لقصورنا عما يناسبه وعجزنا عنه فنكون الصلاة من الرب السكامل على النبي الفاضل (قوله في خبر أمرنا الله أن نصلي عليك) أى بقوله تعالى

هادية) أى دالة لاستقامتها
أى معرفة ونور بصيرة
على قواعد الاسلام
وشريعة سيدنا محمد
عليه أفضل الصلاة
والسلام وفي نسخة هداية
طريقه أى الهداية فيها
أوالها وهي أولى بالجمع
(ونصلي) أى نطلب من
الله سبحانه وتعالى أن
يصلي (علي) سيدنا (محمد)
أى برحمته رحمة مقرونة
بتمظيمه



فكيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد إلى آخره وهي من الله رحمة
ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء (و) على (عترته) بالثناء
فوق أي أهل بيته خير ورد به وقيل أزواجه وذريته وقيل أهله وعشيرته
صلوا عليه وإضافة خبر للبيان (قوله فكيف نصلي عليك) أي بأي صيغة نصلي عليك
(قوله فقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله اللهم صل على محمد الخ) أشار بقوله
الخ إلى تمام الصيغة وهو كما في رواية ابن سعد رضي الله عنه قلت يا رسول الله أمرنا
الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا فسكت ثم قال
قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى
آل محمد كما باركت على آل إبراهيم في العالمين أنك حميد مجيد والسلام كما علمتم اه
قله شيخ الإسلام الشارح في الأعلام في أحاديث الأحكام عن ابن سعد فليس في هذه
الرواية كما صليت على إبراهيم ولا كما باركت على إبراهيم وفي رواية عن ثوبان
في شرح الروض عنه قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك إذا نحن
صلينا عليك في صلاتنا قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على
إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد فليس في هذه الرواية في الثمانين (قوله وهي) أي
معنى الصلاة (قوله رحمة) أي مطلقه أو مقرونة بتعظيم المصلي عليه والظاهر أنه
معنى لتقوى حقيق وقولهم الصلاة في اللغة الدعاء معناه إذا كانت من غيره تعالى كآدمي
(قوله استغفار) أي طلب مغفرة ولا يخفى أنه دعاء فلا معنى للمقابلة وأجيب بأنه لما
كانت صلاة الملائكة دعاء بشي خاص بخلاف صلاة غيرهم احتجج للتبيين والمقابلة
لكن ورد في حديث جلوس المصلي في مصلاه تفسير صلاة الملائكة بطلب المغفرة
والرحمة ونصه أن الملائكة نصلي على أحدكم مادام في مصلاه تقول اللهم اغفر له
اللهم ارحمه فلذا قال بعضهم الخ أن صلاة الملائكة مطلق الدعاء (قوله ومن
الآدميين) أي والجن (قوله ودعاء) عطف تفسير (قوله بالثناء) أي من فوق
الساكنة عتب عين مرسورة (قوله أهل بيته) هم على وقاطعة والحسن
والحسين وأمهات المؤمنين وقدم هذا لوروده في الحديث (قوله به) أي تفسير
عترته بأهل بيته بقوله عترتي أهل بيتي (قوله أزواجه وذريته) هذا المعنى لا يشمل
علياً كرم الله وجهه ويشمل ما بعد الحسن والحسين من ذريتهما (قوله أهله
وعشيرته) هذا المعنى يشمل علياً ومن ليس من ذريته من أقاربه صلى الله عليه

(و) على (عترته) بكسر
العين المهملة وسكون المثناة
(فوق) أي أهل بيت
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الادين وقيل نسله ورهطه الادنين وعليه اقتصر الجوهري (أجمعين)
تأكيد (أما بعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر وكان النبي صلى
الله عليه وسلم يأتي بها في خطبه والتقدير مهما يكن من شيء بعد البسملة
وما بعدها (فهذه) المؤلفة الحاضرة ذهنًا أن ألفت بعد الخطبة وخارجًا أيضًا

وسلم (قوله الادنين) أي الاقربين اسم تفضيل من دنا أصله أدنوين قلبت الواو
ألفًا لجرهما عقب فتح وحذفت لالتقاء الساكنين مفعول بمحذوف أي أعني
أخرج به الأبعد منهما (قوله نسله ورهطه) قريب مما قبله ومعنى المشيرة
والرهط القوم والقبيلة (قوله أما بعد فهذه الخ) الأصل مهما يكن من شيء
فأقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة هذه الخ فهي قضية شرطية متصلة
اتفاقية اذ لا علاقة لاستلزام المقدم التالي (قوله للانتقال) أي عنده (قوله
أسلوب) يضم الهدز أي نوع من الكلام (قوله الى آخر) بفتح الهمزة والحاء
المعجمة أي لا يناسب الانتقال عنه فتكسب الاقتضاب شبهًا بالتحاوص وهو الانتقال
الى المناسب بسبب اشعارها بالانتقال اليه في الجملة فلا يطرق الذهن بقتة فيكون
الانتقال اليه اقتضابًا محضًا (قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي بها)
أنشأ به الى ان الاتيان بها سنة (قوله والتقدير مهما يكن من شيء بعد البسملة
الخ) أي لأنه الأصل المدلول عنه للاختصار لحذف مهما يكن من شيء وعوضت
عنهما أما فلزمهما ما لزمهما من لصوق الاسم والفاء اقامة للآزم مقام الملزوم
وابقاء لآثره في الجملة وتقديره صريح في أن بعد متعلقة بالشرط وهو صحيح
ولكن الاولى جعلها متعلقة بالجزء والتقدير مهما يكن من شيء فأقول
بعد البسملة والحمدلة هذه الخ ليكون الشرط وجود شيء مطلق وهو محقق
فيتحقق جزاءه ولأن طاب ابتدائه بها يستدعي تقييده ببعديتها ولاداعي
لتقييد الشرط بها (قوله فهذه الخ) جملة شخصية (قوله للمؤلفة) أي التي
هي الالفاظ أو الماني أو النقوش أو ما تركب من اثنين منها أو من الثلاثة
والاختار الاول لاحتياج الماني الى الالفاظ وعدم تيسر النقوش لكل أحد
(قوله الحاضرة ذهنًا) أي فقط الخ ظاهر على أن المشار اليه النقوش وحدها أو
مع الالفاظ أو الماني أو معهما أما على أنه الالفاظ وحدها أو الماني كذلك أوهما
فهي حاضرة ذهنًا فقط مطلقًا إذ المراد الالفاظ الذهنية لأنها القارة وأما

(أجمعين أما بعد) بفتح الهمزة
وشد الميم حرف شرط
وتفصيل نائب مهما يكن
والاصل مهما يكن من شيء
(فأقول هذه) أي
الالفاظ الذهنية المخصوصة
الذات على معانيها

ان ألفت قبلها (رسالة لطيفة (في) علم (المنطق) وهو آلة قانونية

السانية فيبالة تنعدم بمجرد المنطق بها والسر في الإشارة الى المعاني أو الانفاظ
الإشارة الى اتقانها وقوة استحضارها حتى صارت كأنها مبصرة عند الخاطب
والى كمال فطنته حتى بلغ مبلغاً صارت المعاني عنده كالبحر واستحق أن يشار
له الى المقول بما يشار به الى الخوض المبصر وفي هذا بحث له على تحصيل
المعاني (قوله رسالة) بكسر الراء مشتقة من الرسل بفتح الراء وسكون السين
وهو الانبثاق على تؤدة يقال ناقة رسل أى سهلة السير فيه إشارة واضحة
الى سهولة هذا المؤلف وقلة كما وان عظم ككيفية وسبب تسميتهم المؤلف
المختصر رسالة ان أهل البادية والافطار النائية انني هي من العلماء خالية اذا
أشكى عليهم أمر كتبوا صورته في أوراق قليلة وبنوها الى الامصار يستنون
علماءها فيجيئون عنها ويرسلونها الى السائلين فتشبه المؤلف الصغير المبعوث
الى الطالبين بالرسالة المبعوثة من السائلين الى العلماء وبالعكس في الخفة
والبعث على سبيل التصريحية ثم صار حقيقة عرفية (قوله لطيفة) أى حسنة
الوضع بديمة الصنع والقلة للفائدة برسالة واجبة للذات واللطافة راجعة للمعنى
والترتيب فلا تكرر (قوله المنطق) يطلق في الاصل على المنطق اللساني وعلى
ادراك المقولات وهذا العلم يقوي هذين المنعنيين ويسلك بهما سبيل السداد
فلذا سمي منطقاً (قوله آلة قانونية الخ) لا بد لمن أراد الشروع في فن من
تصوره بوجه ما والا فلا يمكنه توجيه نفسه لامتناع توجيهها الى الجول بكل وجه
وعلمه بان له فائدة مما والا كان اشتغاله به عبثاً والواجب صناعة تصوره بحده
أو رسمه ليكون على بصيرة في اشتغاله به وتزداد البصيرة بمعرفة موضوعه
وقائده وأنها معتبرة بالنظر الى المشتقة في تحصيله فلذا عرفه الشارح وبين
موضوعه وقائده والآلة هي الواسطة في وصول أثر الفاعل الى المفعول كقلم
الكتاب وقواعد المنطق تنوصل بها النفس الى معرفة المجولات الضرورية
والصدقية وقوله قانونية أى منسوبة الى القانون نسبة الجزئي الى كليته
وهو لفظ يوناني ويرادفه في اللغة العربية القاعدة وهي القضية الكلية التي
يتعرف بها أحكام جزئيات موضوعها بجمل الجزئي موضوعا وموضوع القاعدة
محمولا وجمل القضية الحاصلة منهما صغرى للقاعدة فيتألف منهما قياس على
هيئة الشكل الاول نتيجة مشتقة على ثبوت محمول القاعدة لجزئي موضوعها

المخصوصة (رسالة) أي
مؤلف صغير الحجم
لكنه كثير العلم (في)
بيان (المنطق) بفتح الميم
وسكون النون وكسر الطاء
المهل فقاق أصل معناه
المنطق اللساني وادراكه
المقولات أو زمانه أو مكانه
لأنه مصدر ميمي صالح
لثلاثة ثم نقل للقواعد
المخصوصة التي

تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وموضوعه المعلومات التصويرية والتصدقية وقائده الاحتراز عن الخطأ

تعصم مراعاتها الذهن عن
الخطأ في فكره لتسديدها
المنطق والادراك وسلوكها
بها سبيل السداد وصار
حقيقة عرفية فيها
وموضوعه المعلومات
التصورية والتصدقية
من حيث صحة التوصل
بها الى مجهول تصوري
أو تصديقي أو من حيث
توقف التوصل اليه عليها
توقفاً قريباً أو بعيداً
وقائده الاحتراز عن
الخطأ

بأن قول ملا زيد انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان فصل مخرج الآلة
الجزئية كالقلم والمنشار (قوله تعصم مراعاتها الخ) فصل مخرج ماعدا المنطق
ومعني تعصم تحفظ وقوله مراعاتها اشارة الى أن نفس المنطق لا يعصم الذهن
عن الخطأ واللام يقع من منطقي خطأ أصلاً واللازم باطل فكثيراً ما أخطأ
من لم براع المنطق وهو عالم به وحافظ لقواعده (قوله الذهن) أي القوة
المهيئة للنفس لمعرفة المجهولات التصويرية والتصدقية والفكر حركة النفس
في المقولات للتوصل الى المجهولات وهذا التعريف على أنه آلة وقال بعضهم
أنه علم وهو الشهور وعليه فيعرف بأنه علم يعرف به الفكر الصحيح من
الفاسد قاله السيد وفق بينهما بنظر الاول الى أنه ليس مقصوداً لذاته وان
كانت قواعده مدونة كسائر العلوم ونظر الثاني لذات القواعد (قوله وموضوعه
الخ) في الشمسية موضوع كل علم ما يبحث في العلم عن عوارضة الذاتية
أي التي تبرز لذاته أو مساوية أو جزئية الاول كالتمعجب العارض للانسان
لذاته والثاني كالضحك العارض للانسان بواسطة التمتع والتألم كالحركة
بالارادة العارضة له بواسطة الحيوان وسميت ذاتية لاستادها لذات المروض
مباشرة أو بواسطة واحتراز بالذاتية عن العوارض القريبة التي تمرض للنفس
بواسطة أمر خارج أعينها كالحركة العارضة للابيض بواسطة كونه جسيماً أو
أخض كالضحك العارض للحيوان بواسطة كونه انساناً أو مابين له كالحركة
العارضة للماء بواسطة النار أو الشمس وسميت غريبة لعدم استنادها للمروض
(قوله المعلومات) التصويرية والتصدقية أي من حيث صحة التوصل بها الى
مجهول تصوري أو تصديقي أو من حيث توقف التوصل الى ذلك عليها توقفاً
قريباً أو بعيداً مثال البحث عن المعلومات التصويرية من حيث التوصل بها
البحث عن كون القول الشارح حداً تاماً أو ناقصاً أو وسطاً كذلك أو ترفيلاً
لفظياً أو بالتأمل أو بالتقسيم وكونه مطرداً أم متكاملاً أولاً ومثال البحث عما
يتوقف التوصل الى التصور عليه توقفاً قريباً البحث عن السكلي بكونه
جنساً أو نوعاً أو فصلاً أو خاصة أو عرضاً عاماً ومثال البحث عما يتوقف

في الفكر (أوردنا فيها مايجب) اصطلاحاً (استحضاره لمن يتدبّر في شيء من العلوم)

عليه توقفاً بعيداً البحث عن المفرد بكونه كلياً أو جزئياً وعن الكلي بكونه ذاتياً أو عرضياً والبحث عن اللفظ بكونه مفرداً أو مؤلفاً ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث صحة التوصل بها إلى مجهول تصديقي البحث عن القياس بكونه اقترانياً أو استثنائياً ويكون على الشكل الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع ويكون من أي ضرب منها ويكون مستوفياً شرط إنتاج شكله أولاً ويكون به هائلاً أو جديلاً أو خطابة أو شعر أو فسطحة ومثال البحث عنها من جهة توقف الموصول إلى التصديق عليها توقفاً قريباً البحث عن المركب بكونه قضية ويكونها حملية أو شرطية لزومية أو اتفاقية أو منفصلة حقيقية أو مائة جمع فقط أو خلو فقط عنادية أو اتفاقية ويكونها مخصوصة أو محصورة كمية أو جزئية أو مهملة ويكونها محصلة أو معدولة ويكونها حقيقية أو خارجية ويكونها قبيضاً أو عكساً مستوياً أو عكس قبيضاً موافقاً أو مخالفلاً ويكونها لازماً أو ملزوماً ومثال البحث عما يتوقف عليه القياس توقفاً بعيداً البحث عن المفرد بكونه كلياً أو جزئياً ويكون أنه أصغر أو أكبر أو وسطاً ويكونه موضوعاً أو محمولاً أو مقدماً أو تالياً وسيت المعلومات ونحوها موضوعاً لأنها توضع في مسائله وتحمل عليها عوارضها الذاتية فيصير المؤلف منها قضية ومسئلة نحو الإنسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل والحيوان الناطق حد تام للإنسان والجسم الناطق حد ناقص له ونحو زيد كاتب حملية شخصية وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود شرطية متصلة لزومية والمدد المزوج وأما فرد منفصلة حقيقية والعالم متغير وكل متغير حادث قياس اقتراني حملي من الشكل الأول من ضربه الأول (قوله في الفكر) أي تركيب أجزاء القول الشارح والحجة (قوله أوردنا) أي أينما وضعنا وفيه إشارة إلى تشبيه الرسالة والقواعد التي فيها بالماء في كمال النفع (قوله فيها) أي الرسالة التي هي عبارة عن الالفاظ الخاصة على المختار (قوله مايجب استحضاره) أي من قواعد المنطق فالظرفية من ظرفية المدلول في الدال فلا اشكال (قوله اصطلاحاً) أفاد به أن الوجوب ليس شرعياً يستحق بمثله

في الفكر ونمت رسالة بجملة (أوردنا) أي بينا (فيها) أي الرسالة (ما) أي معاني (يجب) وجوباً اصطلاحياً بحيث يحكم باصابتها من قام به وخطأ من لم يقم به وفاعل يجب (استحضاره) أي معرفته وملاحظته والهاء عائد ما وذكراً مراعاة لفظه وتنازع يجب واستحضار (لمن) بكسر اللام وفتح الميم أي الشخص الذي أراد أن (يتدبّر) أي يشرع (في) الاشتغال به (شيء من العلوم) أي القواعد المدونة غير المنطق ويستعين بما استحضره على فهم ما يشرع فيه ويستصم به

فقد قال الفزالي من لا مرفقة له بالمتنق لائحة بلمه وسماه معيار العلوم
وحصر المصنف

الثواب وتاركة المقاب وانما هو اصطلاح للمناطقة بوصف موافقه بأنه مصيب
ومخالفه بأنه مخطيء لقول المصنف لمن يتبدى في نبيء من المعلوم اذ
لا يجب عليه شراً الا اذا أراد علم التوحيد لتوقف تحرير عقائده ودلائلها
ودفع الشبه عنها عليه واعلم ان الكتب المؤلفة في المتنق قسمان قسم خال
عن شبه الفلاسفة كهذا الكتاب والشمسية ومختصر ابن عرفة ومختصر
النسوسي والسلم وهذا القسم لاختلاف في جواز الاشتغال به بل هو
فرض كفاية لان تحرير العقائد الاسلامية ودفع الشبه عنها فرض كفاية
وكلاهما يتوقف على حصول الملكة في هذا الفن وكل ما يتوقف عليه
الواجب فهو واجب بل تعالى بعضهم وجعله فرضاً عينياً لتوقف تحرير
العقائد عليه وقسم مشتمل على شبه الفلاسفة كالشفاء والطوالع والمطالع
والمواقف والمقاصد وفي الاشتغال به خلاف قليل بمنه مطلقاً وقيل
بجوازه كذلك وقيل بجوازه بشرط تصحيح العقائد بممارسة الكتاب
والسنة وكالقرينة بحيث يمكنه التخلص من تلك الشبه (قوله فقد
قال الفزالي) بتخفيف الزاى نسبة للفزل وذلك لان والده كان يفزل
الصوف وبنيه بدكانه بطوس واسمه محمد بن محمد بن محمد بن أحمد وقد
بطوس سنة خمسين وأربعمائة وكنيته أبو حامد واتفق له في آخر عمره انه رآه
ابن المقرئ في برية بمرقعة وعكاز تاركا للتدريس والافتاء فسأله عن سببه فقال
تركت هوى ليلي وسعدي بمنزل وعدت الى مصحوب أول منزل
وناديت بالأسواق مهلاً فهذه منازل من تهوى رويدك فافزل
غزلت لهم غزلاً رقيقاً فلم أجده لفزلي ناسجاً فكسرت مغزلي
علة لقوله يجب استحضاره الخ (قوله لائحة) بكسر الهمزة أي لا وتوق
ولا اعتداد ولا اعتبار لانه لا يؤمن عليه من الخطأ في فكره (قوله
مميز) كميزان لفظاً ومعنى لانه يعرف به الفكر الصحيح والفاقد كما يعلم
بالميزان الحسن تمام الموزون ونقصه ويطلق المميز على العلامة أيضاً كما في
قولهم الاستثناء معيار العموم (قوله وحصر المصنف الخ) سبب الحصر

من الخطأ في قال خجة
الاسلام الامام الفزالي رضى
الله تعالى عنه من لا مرفقة
له بالمتنق لائحة بلمه وسماه
معيار العلوم وقيد اراد
ما يجب استحضاره بقوله حال
كوفى

(مستعيناً بالله تعالى) أى نزمه عن كل ٢٠ قصص أى طالباً منه سبحانه وتعالى خلق إيراد ما يجب استحضاره

وكسبه لا المشاركة فيه لتسويله
اذ لا شريك له سبحانه وتعالى
فى خلق أفعال العباد فنبه
وقوع أفعالهم بين قدرة الله
سبحانه وتعالى بالخلق وقدرة
العبد بالكسب بوقوعها بين
قدرتين لخالقين لتسويلها
فرضاً ونسائى التشبيه وادعى
دخول المشبه فى المشبه به
وقد استعار الاعانة من المشبه
به للمشبه والقربة حالية
واشتق منه مستعيناً على صيل
الاستعارة التصريحية التابعة
(أنه) أى الله سبحانه وتعالى
(مفيض) بضم الميم وكسر
الفاء وسكون التاء تحت
فضاء مفعلة أى مكثر اعطاء
(الخير) بفتح المعجمة وسكون
المثناة أى الشئ النافع (و)
مفيض (الجود) بضم الجيم
وسكون الواو أى اعطاء ما
ينبغي لمن ينبغي اعطاؤه على
وجه ينبغي الاعطاء عليه
عطف خاص لاطلاق اعطاء
الخير عن قيده بما ينبغي الخ
وجهة أنه مفيض الخير
والجود مستأنفة استئنافاً بيانياً
جواب عن سؤال تقديره لم

المقصود فى رسالته فى خمسة أبحاث بحث الالفاظ وبحث الكليات الخمس
وبحث التصورات وبحث القضايا وبحث القياس (مستعيناً بالله تعالى) أى
طالباً منه الممونة على اكملها (أنه مفيض الخير والجود) أى المطاء على
عباده هذا (إيساغوجي) هو لفظ يونانى معناه الكليات

أما الجمل كحصر الكل فى أجزائه وأما الاستقراء وهو تتبع أفراد
الشئ بحيث لا يترك منها فرد بحسب الطاقة البشرية كحصر الحيوان فىمن
يحرك فكه الأسفل عند مضغه وأما العقل كحصر العالم فى جوهر وعرض
(قوله المقصود) أى سواء كان قصده لذاته كالقول الشارح ومقدمته
والحجة ومقدمتها أو لتوقف المقصود لذاته عليه كاقسام اللفظ والدلالة
(قوله فى رسالته) أى منها ويلزم كونه مقصوداً من المنطق لوضعها
فيه بحيث لا يخرج عنه (قوله بحث) أصله التفتيش فى الأرض بنحو عود
ثم نقل للمسئلة الخفية للملاحة المجاورة اذ جرت عادتهم به عند التأمل فيها
(قوله بحث الالفاظ) أى والدلالة (قوله التصورات) أى القول الشارح ولو
عبر به لكان أولى لشمول التصورات الكليات أيضاً (قوله القضايا)
أى شرح حقيقتها وأقسامها ونناقضها وعكسها (قوله القياس) أى
شرح ماهيته وأقسامه من اقترانى واستثنائى وحملى وشرطى وبرهانى
وجدل وخطابة وشر ومغالطة (قوله مستعيناً) حال من فاعل أوردنا
والمطابقة بينهما فى الافراد لاستعمال نافي المتكلم وحده المعظم نسب (قوله
على اكملها) خصه الشارح لقربة المقام والاهتمام بما هو بصدده وان كان
حذف الممول يفيد العموم (قوله أنه) أى الله تبارك وتعالى فى قوة
العلمة اقول مستعيناً بالله تعالى (قوله مفيض) أى معطي عطاء كثيراً (قوله
الخير) أى ما فيه نفع (قوله والجود) أى اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على
وجه ينبغي عطف خاص على عام لعدم تخصيص الخير بما ينبغي الخ (قوله
يونانى) بضم المثناة تحت أى منسوب لليونان صنف من المعجم لو ضمه
فى لنهم (قوله معناه) أى الذى نقله اليه المناطقة قيل أنه مركب من ثلاث
كلمات فى لنهم إيسا ومعناه أنت وأغو ومعناه أنا واكي بالكاف ومعناه
ثم بفتح المثناة أى أجلس أنت وأنا هناك بحث فى الكليات الخمس ثم

استغنى بالله سبحانه وتعالى (إيساغوجي) بكسر الهمزة وسكون المثناة تحت وضم

قوله

الحسن والجنس والتشويخ والفصل والخاصة والمرض العام وقيل معناه
المدخل أي مكان الدخول في المتعلق سمي ذلك به باسم الحكيم الذي
استخرج به ودونه وقيل باسم متعلم كان يخاطبه معلمه في كل مسألة بقوله
يا ايساغوجي الحال كذا وكذا وفي نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير

فقله المتأطنة بمد ابدال الكاف جيا وحذف همز الكلمتين الاخيرتين
للكليات الخمس (قوله الخمس) وجه حصرها فيها ان الكلبي اما تمام
المساهية أولا والثاني اما داخل فيها أولا وكل من الاخيرين اما مساو
لها أو أعم منها (قوله الجنس) هو جزء المساهية المشترك بينهما وبين غيرها
كالحيوان المشترك بين الانسان وغيره من أنواعه وقدمه على النوع لان
الجنس جزء النوع وعلى الفصل لانه يقال في جواب ماهو بحسب
الشركة فقط الفصل يقال في جواب أي شيء هو في ذاته وعلى الخاصة
والمرض العام لانه ذاتي وهما عرضيان (قوله والنوع) هو تمام المساهية
كالانسان بالنسبة لافراده وقدمه على الفصل لان النوع يقال في جواب
ماهو بحسب الشركة تارة والخصوصية أخرى (قوله والفصل) هو جزء
المساهية المساوي لها وقدمه على الخاصة والمرض العام لانه ذاتي وهما
عرضيان (قوله والخاصة) هي الوصف المارض للمساهية القاصر عليها
وقدمها على المرض العام لاختصاصها بالمساهية (قوله والمرض العام)
هو المارض للمساهية المشترك بينها وبين غيرها (قوله ذلك) أي المذكور
وهو الكليات الخمس وأتى بإشارة للبعد لطول الفاصل بينهما (قوله به)
أي ايساغوجي (قوله باسم الحكيم) يدل من به فهي من تسمية الشيء
باسم واضعه لملاقة البنية وله اسم آخر وهو ارسطو بكسر الهمزة وفتح
الراء والسين والطاء المهملين وله اسم آخر أيضاً وهو ارسطاطاليس
(قوله وقيل باسم متعلم الخ) وذلك أن حكيماً استخرج الكليات الخمس
وجعلها عند رجل اسمه ايساغوجي فطاعها فلم يفهمها فلما رجع الحكيم
قرأها عليه فصار يقول له يا ايساغوجي الحال كذا وكذا فسميت باسمه
للمناسبة بينهما في الجملة والمشهور ان ايساغوجي اسم لوردة ذات أوراق
خمس فتقل للكليات للمشابهة في الحسن (قوله وفي نسخ الخ) أي فان

الفين المعجمة وكسر الجيم
يونا في مركب من ثلاث
كلمات أصلها ايساغواكي
ومعنى ايسا أنت ومعنى
اغوا أنا ومعنى أكي ثم يفتح
الثلاثة والميم متعللاً أي اجلس
أنت وأنا هناك نبحث في
الكليات الخمس فحذف من
همز اغوا وهمز اكي وأبدل
الكاف جيا وسمي به
الكليات الخمسة وقيل انه اسم
الحكيم الذي استخرجها
ودونها وقيل اسم تلخيصه ثم
قلل اليها وقيل اسم وردة
ذات أوراق خمس ثم قلل
اليها للمشابهة في الحسن ثم
صار حقيقة عرفية فيها فهي
المراد هنا ولما كانت متوقفة
على اللفظ واقسامه والدلالة
واقسامها بدأ بها فقال

(اللفظ الدال) بشد اللام أى المقهم ٢٢ بضم الميم وسكون الفاء وكسر الهاء (ب) سبب (الوضع) بفتح الواو

وسكون الصاد المعجمة فمعين
مهمة أى الثمين من الواضع
لمعنى بحيث متى استعمل فهو
المراد به اعلم ان المتقدمين
عرفوا الدلالة بأنها فهم أمر
من أمر فأورد عليه ان المقهم
صفة الشخص الفاهم والدلالة
صفة الدال فهما متباينان
وان اللفظ يتصف بالدلالة
بمجرد وضعه وبعده استعماله
والتعريف يقتضى انه لا
يوصف بهما الاحال استعماله
فالصواب تعريفها بأنها كون
أمر بحيث يفهم منه أمر
آخر وأجيب عن الاول بأن
سيبه قطع السامع عن معموله
واعتبار مجرد الفهم وليس
التعريف كذلك بل هو
فهم من أمر ولا شك ان
الفهم من الامر صفة للامر
المقهم الدال وعن الثانى بأن
وصف اللفظ بالدلالة قبل
استعماله مجاز باعتبار ما يؤول
اليه ويبدى مجاز باعتبار ما كان
والتعريف انما هو للحقيقة
وخبر اللفظ الدال بالوضع
(يدل) بفتح التاء تحت وضم
الدال المهمل وشد اللام أى

ولما كانت معرفة الكليات الخس تتوقف على معرفة الدلالات
الثلاث المطابقة والتضمن والالزام وأقسام اللفظ بدأ ببيانها فقال (اللفظ
الدال بالوضع) وهو ما وضع لمعنى (يدل) بتوسط الوضع (على) تمام (ما) موضع
وقفت على نسخة مخالفة لما شرحته فلا تسبني الى خطأ أو سهو (قوله
ولما كانت معرفة الكليات الخ) جواب سؤال نشأ من قوله وموضوعه
المعلومات التصورية والتصديقية وهو ما وجه بحث المتلقي عن اللفظ
ودلالته مع خروجهما عن موضوعه (قوله الكليات) أى ماهياتها
وأقسامها وما يتعلق بها (قوله تتوقف الخ) أقسام التوقف خمسة
توقف شرعى كتوقف المطالعة فى الكتاب على مقدمته وتوقف شعورى
كتوقف المعرف بفتح اراء على تعريفه وتوقف وجودى كتوقف
الكل على أجزائه وتوقف تأثيرى كتوقف الملول على عاتق الفاعلية
وتوقف شرطى كتوقف المشروط على شرطه وما هنا من الاول
(قوله المطابقة الخ) بيان للدلالات الثلاث (قوله وأقسام اللفظ)
عطف على الدلالات (قوله ببيانها) أى الدلالات وأقسام اللفظ (قوله
اللفظ) احتراز به عن غيره كالكتابة والاشارة والقند والتصب فلم يستبروا
دلالته كما يأتى (قوله بالوضع) أى تمين اللفظ للمعنى احتراز به عن
اللفظ الدال بالقل أو الطبع فلم يستبروا دلالته كما يأتى أيضاً (قوله
وهو) أى اللفظ الدال بالوضع (قوله) وضع بضم فكسر أى عين (قوله
بتوسط الوضع) أى لتمام المعنى دفع به قضا كل تعريف من تعاريف
الدلالات الثلاث بالآخرين وسأينه ان شاء الله تعالى (قوله على تمام) أى
جميع قيل لاحاجة اليه لان اللفظ انما يوضع ليدل على تمام ما وضع له وأجيب
بأنه احتراز به عن دلالة اللفظ على نفسه نحو زيد ثلاثي ورد بأنها مطابقة
لا تخرج بلفظ التام لان اللفظ وضع لنفسه كما وضع لمناه أقول لا يرد
البحث من أصله لان وضعه لتمام معنى لا يمنع دلالته على جزئه أو لازمه
مجازاً كما يدل على تمامه حقيقة فأحتراز بلفظ تمام فى تعريف المطابقة عن
دلالته على جزئه أو لازمه وعدل عن جميع لاشارة بالتركيب فلا يشمل
الدلالة على بسيط (قوله وضع) بضم فكسر نائب فاعله ضمير اللفظ

يفهم بضم فسكون فكسر باعتبار وضعه لتمام معناه وصلة يدل (على تمام ما) أى المعنى الذى (وضع) ولم

له بالمطابقة (و) بدل (على جزئته) أى على جزء ما وضع له (بالتضمن) لتضمن المعنى لجزئته (ان كان له جزء) بخلاف البسيط كالنقطة (وعلى ما يلازمه) أى ما يلازم ما وضع له (في الذهن) ولم يبرز مع جريانه على غير ما هو له لامن اللبس بناء على ان وجوب ابرازه معلقاً عند البصرى في الصفة دون القطع وهي طريقة والثانية لافرق بينهما في وجوبه مطلقاً وعليها انصفت سلك سبيل الكوفي (قوله بالمطابقة) أى بدلالة تسمى مطابقة (قوله لمطابقته) أى للدلول الخ تحليل لتسميتها مطابقة (قوله له) أى الدال أو الموضوع له (قوله وعلى جزئته) أى في ضمن دلالة على كله فهو فهم واحد لكن يتبر تارة من حيث تحلقه بالكل فيكون مطابقة وتارة يتبر من حيث تحلقه بالجزء في ضمن الكل فيكون تضمناً وقيل يفهم الجزء أولاً ثم يفهم الكل وقيل بالعكس فهما فهما على الاخيرين والتضمن سابق على المطابقة على اولهما ومتأخر عنها على ثانيهما والمراد على كل حال بتوسط وضع اللفظ لتمام معناه لثلا تنقضى التواريخ كما تقدم وسأيت ان شاء الله تعالى (قوله لتضمن المعنى) أى الذي وضع اللفظ له تحليل لتسميتها تضمناً (قوله له) أى المعنى الذى استعمل اللفظ فيه (قوله بخلاف البسيط) أى تتفرد فيه المطابقة عن التضمن ببيان مفهوم ان كان له جزء (قوله كالنقطة) بضم الثون مثال لما وضع لى بسيط (قوله وعلى ما يلازمه) أى معنى تصويره لازم لتصور المعنى الذى وضع اللفظ له بلا احتياج الى واسطة والزم والملازمة عدم الاتكالك بين شيئين والمقتضى منهما للآخر يسمى ملازماً والآخر يسمى لازماً (قوله في الذهن) أى بحيث متى تصور فيه الملزوم صور فيه لازمه كالزوم للملكة لمدى ما فيه احتزبه عما يلازمه في الخارج فقط كواد الثراب والزنجي قاله لالة عليه ليست التزم لأن الزوم الخارجى لا يكفى فيه انتقال الذهن من الملزوم الى لازمه لتوقعه على تكرار المشاهدة فان لم يتكرر مشاهدته كالأهمل ومن لم ير الثراب أصلاً يتصور الثراب ولا يحزم بلزوم السواد له بل لا يتصوره عند تصور الثراب فن قال المناسب اطلاق الزوم

له بالمطابقة (و) بدل (على جزئته) أى على جزء ما وضع له (بالتضمن) لتضمن المعنى لجزئته (ان كان له جزء) بخلاف البسيط كالنقطة (وعلى ما يلازمه) أى ما يلازم ما وضع له (في الذهن)

والم يبرز مع جريانه على غير ما هو له لامن اللبس بناء على ان وجوب ابرازه معلقاً عند البصرى في الصفة دون القطع وهي طريقة والثانية لافرق بينهما في وجوبه مطلقاً وعليها انصفت سلك سبيل الكوفي (قوله بالمطابقة) أى بدلالة تسمى مطابقة (قوله لمطابقته) أى للدلول الخ تحليل لتسميتها مطابقة (قوله له) أى الدال أو الموضوع له (قوله وعلى جزئته) أى في ضمن دلالة على كله فهو فهم واحد لكن يتبر تارة من حيث تحلقه بالكل فيكون مطابقة وتارة يتبر من حيث تحلقه بالجزء في ضمن الكل فيكون تضمناً وقيل يفهم الجزء أولاً ثم يفهم الكل وقيل بالعكس فهما فهما على الاخيرين والتضمن سابق على المطابقة على اولهما ومتأخر عنها على ثانيهما والمراد على كل حال بتوسط وضع اللفظ لتمام معناه لثلا تنقضى التواريخ كما تقدم وسأيت ان شاء الله تعالى (قوله لتضمن المعنى) أى الذي وضع اللفظ له تحليل لتسميتها تضمناً (قوله له) أى المعنى الذى استعمل اللفظ فيه (قوله بخلاف البسيط) أى تتفرد فيه المطابقة عن التضمن ببيان مفهوم ان كان له جزء (قوله كالنقطة) بضم الثون مثال لما وضع لى بسيط (قوله وعلى ما يلازمه) أى معنى تصويره لازم لتصور المعنى الذى وضع اللفظ له بلا احتياج الى واسطة والزم والملازمة عدم الاتكالك بين شيئين والمقتضى منهما للآخر يسمى ملازماً والآخر يسمى لازماً (قوله في الذهن) أى بحيث متى تصور فيه الملزوم صور فيه لازمه كالزوم للملكة لمدى ما فيه احتزبه عما يلازمه في الخارج فقط كواد الثراب والزنجي قاله لالة عليه ليست التزم لأن الزوم الخارجى لا يكفى فيه انتقال الذهن من الملزوم الى لازمه لتوقعه على تكرار المشاهدة فان لم يتكرر مشاهدته كالأهمل ومن لم ير الثراب أصلاً يتصور الثراب ولا يحزم بلزوم السواد له بل لا يتصوره عند تصور الثراب فن قال المناسب اطلاق الزوم

ضمير المعنى الذى وضع اللفظ له وصلة يلازمه (في الذهن) بكسر الدال المعجمة أى القوة التى تهى النفس

والتصديقية سواء لازمه في الخارج أيضا كزوجية الاثنين وفردية الثلاثة أولا كالمملكة لئلا يحد منها واحترز عن ما يلزم في الخارج فقط كقوله الغراب فليست الدلالة عليه التزاما (ب) دلالة تسمى بدلالة (الاتزام) لاستلزام المعنى الموضوع له للمعنى المدلول عليه ومثل المنصف للذلات الثلاث فقال (ك) لفظ (الانسان) الموضوع للحيوان الناطق (قانه) أى لفظ انسان (يدل على الحيوان الناطق بانطباقه و) يدل (على أحدهما) أى الحيوان أو الناطق (بالتضمن و) يدل (على قابل) بكسر الموحدة أى الصالح للاتصاف (الغنى) بكسر فكون أى الادراك المطلق (وصنعة الكتابة) اضافته لبيان (بالاتزام) لان حقيقة الانسان حيوان ناطق أى قابل للعلم والكتابة وغيرهما فالتقبل المذكور لازم له ذهنا لزوما بينا بالمعنى

الاخص كلزوم المملكة لئلا يحد منها

بالاتزام) لا التزام المعنى أى استلزامه سواء لازمه في الخارج أيضا أم لا (كالانسان قانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما) أى الحيوان أو الناطق (بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالاتزام) ودلالة ايم الخارجى فقط فان المدار على انتقال الذهن والخارجى يكفى فيه لم يصب فضلا عن مخالفة الاصطلاح والله أعلم ولم يقل ان كان له لازم كما قال في التضمن ان كان له جزء قلعله تبع الامام في قوله ان المطابقة تستلزم الالتزام اذ كل معلوم لا بد له من لازم ذهنى يلزم من تصوره تصويره وهو كونه ليس غير نفسه وان رد عليه بأن شرط الالتزام كون الزوم بينا أى لا يحتاج لواسطة وكونه أخص أى يكفى في حكم العقل بتصوره المزوم وحدهم كلزوم المملكة لئلا يحد منها ويلزم المغايرة المذكورة ليس كذلك اذ لا يلزم من تصور معلوم تصور غيره فضلا عن مغايرته (قوله بالاتزام) أى بدلالة تسمى التزاما (قوله لا التزام المعنى) أى الموضوع له اللفظ علة لتسميتها التزاما (قوله له) أى اللازم الذي دل عليه اللفظ (قوله لازمه في الخارج أيضا) أى كزوجية الاربعة وفردية الثلاثة (قوله أم لا) أى كالمملكة لئلا يحد منها كالبصر للعلمي والعلم للجوهر والسمع للصمم والكلابكم قانه ملازمة له ذهنا بحيث متى تصور تصورت لا خارجا (قوله كالانسان) أى هذا اللفظ تمثيل للفظ الدال بالوضع وللدلالة الثلاثة (قوله وعلى قابل العلم الخ) أورد الخشي الدلجى انه لا يكفى تصور الانسان في حكم العقل بلزوم قابلية ما ذكر له فلزومها له بين بالمعنى الاعم وشرط الالتزام اللزوم الالهي بين بالمعنى الاخص فدلالة الانسان على قابل العلم الخ ليست التزاما وأجاب بأن المثال لا يشترط صحته لانه مجرد الايضاح فالبحث فيه ليس من شأن المحصلين وتبعه غيره أقول بل لزوم القابلية المذكورة له بالمعنى الاخص كلزوم المملكة لئلا يحد منها لان حقيقة حيوان ناطق أى مدرك للعلم وصنعة الكتابة وغيرهما بالقوة والقابلية فالتقبل صحيح والآن أوفى بما وعدت به وذلك انه أورد على تعريف المطابقة بالدلالة على تمام المعنى والتضمن بالدلالة على جزئه والالتزام بالدلالة على لازمه الذهني الين الاخص أنها غير مطردة أى لا يلزم من

وجردها

(تنبيهات. الاول) معنى الزوم عدم الاتهك كذا فان لم يحتج لدليل فينبى بكسر التثناة مثقلة كذا كر وان احتاج له كزوم الحدوث للمالم بفتح اللام فتغير بين وان كفى في جزم العقل به تصور المزوم كذا كر فهو أخص وان توقف على تصور المزوم ولازمه كزوم التعجب للانسان فهو أعم. وشرط دلالة الالتزام الزوم بين الاخص (الثانى) القرافى دلالة العام على بعض جزئياته ليست مطابقة لانه ليس تمام معنى العام ولا ضمنا لانه ليس جزءه ولا التزاماً لانه ليس خارجاً عنه فى قسم ٢٥ رابع للدلالة أهمه القوم وأجيب

عنه بأنها تضمن لترك
معنى العام من جزئياته
(الثالث) تقسيم الدلالة
الى المطابقة والتضمن
والالتزام باعتبار المدلول
وتنقسم باعتبار الدال الى
لفظية وغيرها وباعتبار سببها
الى وضعية وعقلية وطبيعية
لفظية كانت أو غيرها فاقسامها
سنة لفظية وضعية كدلالة
انسان على حيوان ناطق
ولفظية عقلية كدلالة لفظ على
لافظه ولفظية طبيعية كدلالة
الابن على المرض وغير لفظية
وضعية كدلالة الكتابة
والاشارة والقصد والامارات
على ما وضعت له وعقلية
كدلالة الفعل على فاعله
وطبيعية كدلالة حمرة الوجه
على الاستحياء أو الغضب

وجودها وجود معرفاتها فهي غير مانعة لدخول أفراد من التضمن
والالتزام في تعريف المطابقة وأفراد من المطابقة والالتزام في تعريف
التضمن، وأفراد من المطابقة والتضمن في تعريف الالتزام وذلك فيما وضع
مجموع ملزوم ولازمه بوضع وللملزوم وحده بوضع آخر ولللازم وحده
كذلك كقرضنا ان لفظ شمس وضع لمجموع القرص ونوره ووضع
للقمر وحده ووضع للتور وحده فاذا اعتبر وضعه لمجموعهما فلا شك
ان دلالة على أحدهما تضمن وتعريف المطابقة يشملها باعتبار الوضع
لاحدهما اذ هو باعتبارها تمام المعنى الموضوع له اللفظ وان اعتبر وضعه
للقمر وحده فدلالته على التور التزام يقينا مع دخوله في تعريف المطابقة
باعتبار وضعه للتور وحده فشمّل تعريف المطابقة التضمن والالتزام
فهو غير مانع وان اعتبر وضعه لاحدهما فدلالته عليه مطابقة بلا شك
وتعريف التضمن يشملها باعتبار وضعه لمجموعهما وان اعتبر وضعه
للقمر وحده فدلالته على نوره التزام بلا شك وتعريف التضمن يشملها
باعتبار وضعه لمجموعهما أيضا فشمّل تعريف التضمن المطابقة والالتزام
فهو غير مانع أيضا وان اعتبر وضعه للتور فدلالته عليه مطابقة جزما وتعريف
الالتزام يشملها باعتبار وضعه للقمر وحده وان اعتبر وضعه لمجموعهما
فدلالته على التور تضمن وتعريف الالتزام يشملها باعتبار وضعه للقمر
وحده فشمّل تعريف الالتزام المطابقة والتضمن أيضا فهو غير مانع
أيضا والجواب عن ذلك كله اعتبار وضع اللفظ لتمام معناه فقط في

(٤٤ م)

والمعتبر من السنة القسم الاول لان التعريف والحجة لا يكونان

الا بالانناظ الموضوع (الرابع) المطابقة وضعية اتفاقا والتضمن والالتزام قيل وضمينان وقيل عقليتان
وقيل التضمن وضعية والالتزام عقلية (الخامس) سفرد المطابقة فيما لا جزء له ولا لازم له ذهنيّا بينما بالمعنى
الخاص وسفرد التضمنية عن الالتزام فيما له جزء وليس له لازم ذهني خاص وسفرد الالتزام عن التضمن
فما له لازم ذهني خاص ولا جزء له فالمطابقة أعم مطلقاً من التضمن والالتزام وبين هذين عموم وجه

العام على بعض أفراده كجاء عبيدي مطابقة لانه في قوة قضايا بمدد أفراده
أي جاء فلان وجاء فلان وهكذا

التمايز الثلاثي وقد أشار له الشارح فيما تقدم بقوله بتوسط الوضع أي لتسام
معناه بأن يقال المطابقة للدلالة على تمام المعنى باعتبار وضعه والتضمن للدلالة
على جزء المعنى باعتبار وضعه لتتامه الذي هو الكل والالتزام للدلالة على لازم
المعنى باعتبار وضعه لتتامه الذي هو اللزوم فلا يرد ما ذكر (قوله العام) بشد
الميم أي اللفظ الذي يستعمل في مجموع الأفراد التي يصلح لشمولها بلا حصر لها
في عدد خاص فخرج ما لا يستعمل إلا في فرد واحد سواء كان معينا ككلم الشخص
أو مبهما محتملا لأفراد متساوية كالنكرة في الانبات وخرجت صيغ الأعداد
لحصر أفرادها وله صيغ منها النكرة في سياق النفي وأسماء الشرط والاستفهام
والموصولات والجمع المعرف بالواو والجمع والمفرد للضافان لمرفة (قوله كجاء
عبيدي) أي كدلالة لفظ عبيدي على أحدهم (قوله مطابقة) خبر دلالة والجملة
جواب عما أورده الامام شهاب الدين القرافي في محصولة من أن دلالة العام
على بعض أفراده خارجة عن الدلالات الثلاثة إذ الفرد ليس تمام معني
العام فتكون دلالة عليه مطابقة وليس جزءه فتكون تضمنا بل جزئي
له ولا خارجا لازما حتى تكون التزاما والجواب المذكور أصله للاصباحي
شارح المحصول ونسبه الشارح (قوله لانه أي العام الخ) علة لقوله
مطابقة (قوله في قوة قضايا الخ) رد بأنه انما يفيدان دلالة على جميع
معاني تلك القضايا مطابقة لأن دلالة على معني بعضها مطابقة اذ هو
في قوة الجميع لا البعض اذ لو كان في قوة البعض لسواء وانتفى كونه
في قوة الجميع الشامل له ولغيره من أفراد العام اذ مساواته للجميع
توجب زيادته على البعض فتبطل مساواته للبعض ودلالته على الجميع
لاسيلا الى انكارها فهو مساو له لا للبعض فليست دلالة على البعض
مطابقة وبأنه لا يلزم من كون شيء في قوة شيء آخر مساواته في الدلالة
وبأن الكلام في دلالة المفرد الوضعية لافي دلالة القضايا التي الصحيح
فيها انها عقلية وبأنه ليس في قوتها بل الذي في قوتها القضية الكلية
التي موضوعها عام (قوله أي جاء فلان الخ) تفسير للقضايا التي بمدد

فسقط ما قيل أنها خارجة الدلالات الثلاث لأن بعض أفرادها ليس تمام المعنى حتى تكون دلالاته عليه مطابقة ولا جزأ حتى تكون تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما بل هو جزئي لانه في مقابلة الكلّي لان دلالة المصوم من باب الكلية لا الكل والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم

أفراد العام (قوله فسقط ما قيل الخ) تفريع على قوله دلالة العام على بعض أفرادها مطابقة (قوله انها) أي دلالة العام على بعض أفرادها بيان لما يحذف من قائله مفتوح (قوله لان بعض أفرادها) أي العام الخ تحليل لخروجها عن الثلاث (قوله ليس تمام المعنى) أي للعام (قوله دلالاته) أي العام (قوله عليه) أي بعض أفرادها (قوله بل هو) أي فرد العام (قوله جزئي) مسلم باعتبار ذاته أما باعتبار اندراجها في معنى العام فهو جزء منه ودلالة العام عليه بهذا الاعتبار تضمن (قوله في مقابلة الكلّي) أن أراد بالكلّي عيدي فبعض أفرادها كزيد ليس جزئيا بالنسبة له بل هو جزء وانما هو جزئي بالنسبة الى عبد المفرد الكلّي الذي هو من صيغ المطلق لا العام أو انسان ونحوه كذلك (قوله لان دلالة المصوم) أي ذى المصوم أي العام الخ جملة بعضهم علة لقوله سقط الخ الحفي ولا يصح الابتكاف بيده فالاولى جملة علة لمحذوف دل عليه ما قبله والتقدير وانما كان العام كلياً اه ويرد على الاول ان علة السقوط المفرع عليه بالقاء وهو قوله ودلالة العام الخ وعلى ما اختاره الحفي انه مصادرة وعلى ارضاء المنان فلا حاجة الى التقدير ويجعل علة لكلّي (قوله من باب الكلية) رد بان هذا من جهة الحكم عليه وليس الكلام باعتبارها وانما هو من جهة معناه في ذاته ونسبته لا تراده فهو من باب الكل والكلام عليه الا بهذا الاعتبار قوله لا الكل) ممنوع فتحصل ان العام كل من حيث انه لا يصدق على فرد وحده لوضعه للمجموع من حيث هو مجموع وكلية من حيث عموم الحكم عليه جميع أفرادها وليس الكلام فيه فالحق ان دلالة العام على بعض أفرادها تضمن لانه جزء من معنى العام (قوله والدلالة) أي بتلخيص الدال المهمة وغرض الشارح بهذا شرح ماهية الدلالة وتوضيحها فالاولى تقديم هذا الكلام على تقسيمها السابق لتوقفه عليه (قوله كون الشيء) أي الدال لفظا كان أو غيره (قوله بحالة) باؤه للملابسة واصله لما يليه للبيان (قوله يلزم) أي لزوماً أو غيرين

به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول قاله الدال هو الذي يلزم
من العلم به العلم بشيء آخر والمدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء
آخر العلم به وقد بينت في شرح آداب البحث والدلالة تنقسم الى فطرية
كدلالة الخط والاشارة وعقالية كدلالة اللفظ على لافظه وطبيعية

أشار له بعض المحققين قال والمراد بالزوم أى في تعريف الدليل ما كان على
وجه النظر الخ أفاده الدلجي وتبمه الحفني وغيره وفيه نظر فان المطابقة
والتضمن لا يتوقفان على واسطة وشرط الالتزام الزوم اليين كما تقدم فلما راد
به في تعريف الدلالة خصوص البين وكلام بعض الحواشي في الزوم المذكور
في تعريف القياس كما قال ويأتي للشارح أيضا فيه (قوله به) أى الشيء الدال
(قوله بشيء آخر) هو المدلول وهذا التعريف لبعض المتأخرين عدل اليه
عن تعريفها المتقدمون بفهم أمر من أمرنا أو رد عليه من ان انهم صفة
الفاهم والدلالة صفة الدال فهما متباينان وتعريف الشيء بمجاوزه لا يصح
ومن ان الشيء الموضوع لمعني يتصف بدلالته عليه قبل فهمه منه وبمده
وأجيب عن الاول بأنه مغالطة نشأت من تفصيل الماركة لتعريفهم الدلالة
بفهم أمر من أمر لا يجرد الفهم ولا شك ان الفهم من الامر صفة للدال لا ترى
انه يقال هذا الدال فهم منه كذا أو يفهم منه كذا أو مفهوم منه كذا ولا يصح ان
يقال لفاهم شيء من هذا وعن الثاني بأن وصف الشيء قبل الفهم أو بده
بالدلالة مجاز باعتبار ما يكون أو ما كان والكلام في شرح ماهية الدلالة الحقيقية
فلا يصح ادخال المجازية فيه (قوله والاول) أى الملزوم (قوله والثاني) أى
اللازم (قوله قاله الدال الخ) تفرع على قوله الاول الخ (قوله وقدينتها) أى
الدلالة والدال والمدلول (قوله في شرح آداب البحث) أى للسمرقندي
والمناسب أن يزيد أيضا (قوله فطرية) أى وضعية بدليل انشالين وسكت عن
العملية العقلية كدلالة العمل على فاعله والطبيعية كدلالة حمرة الوجه على
الاستحياء وصفته على الخوف قال المحشيون لم ترتسمية غير الانشائية فعملية
لتعريف للشارح وهو مطلق (قوله الخط) أى الصورة التي في الشيء المكتوب
لا المعنى المصدري فدلالته عقلية (قوله والاشارة) أى الهيئة القائمة بالمشير
ومثلها المقدو والنصب (قوله وعقلية) أى لفظة بدليل المثال (قوله وطبيعية)

كدلالة الالين على الوجود ووضعية وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى وهي المرادة هنا ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اعتبرت اضافتها تارة الى اللفظ فتفسر

أى لفظية بدليل المثال أيضا (قوله ووضعية) أى لفظية بدليل ما يليه
 فقد فصل بين قسمي الوضعية ونعيم أقسام العقلية والحاصل ان أقسام
 الدلالة ستة لانها اما لفظية واما غيرها وكل منهما اما وضعية واما عقلية واما
 طبيعية وقد علمت أمثلها بما تقدم (قوله وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق الفهم)
 شمل دلالاتي اللفظ العقلية والطبيعية فهو غير مضر وغير مانع فانما سبب أن
 يزيد بواسطة الوضع لاخر اجهما (قوله وهي) أي دلالة اللفظ الوضعية
 (قوله متى أطلق المحشى الملوى) أى بمعنى الذى هو سور الكلية اشارة الى انه
 يشترط في دلالة الالتزام كون القزوم يتنا بالمعنى الاخص لانه الذى بحيث متى
 أطلق اللفظ الدال على ملزومه فهم هو بخلاف ما لو أتى باذالتى للاعمال فلا يفهم
 ذلك لان المهمة في قوة الجزئية اه وهذا يؤيد بحث السابق في اللازمة (قوله
 هنا) أى في علم المنطق أى لا غيرها من الدلالة غير اللفظية وضعية كانت
 أو عقلية أو طبيعية والدلالة اللفظية الطبيعية والعقلية كما يفيد تعريف
 الطرفين (قوله ولما كانت الدلالة) أى المستبرة هنا وهي اللفظية الوضعية
 بدليل ما تقدم وما يأتي فيه اظهار في محل الضمير لمزيد الايضاح (قوله نسبة
 بين اللفظ والمعنى النخ) قصده توجيه اختلاف المتقدمين والمتأخرين في
 تعريف الدلالة وان كلا التعريفين صحيح مبنى على اعتبار صحيح غير
 الاعتبار الذى بنى عليه الآخر مع زيادة اعتبار صحيح يبنى عليه تعريف
 ثالث صحيح أيضا يفيد انها صفة للسامع قال القطب في شرح المطالع التحقيق
 أن ههنا أموراً أربعة لللفظ وهو نوع من الكيفيات المسموعة والمعنى الذى
 جعل بلزائه وازافته عارضة بينهما وهي الوضع أى جعل اللفظ بأزاء المعنى
 وازافة ثانية بينهما عارضة بمدعروض الازافة الاولى وهي الدلالة فاذا
 نسبت الى اللفظ قيل انه دال على معنى كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بوضعه
 له عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول هذا اللفظ بمعنى كونه
 متفهما منه عند اطلاقه وكلا المصين لازم لهذه الازافة فأمكن تعريفها

بذلك وتارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه أى انقهامه وتارة الى
السامع فتفسر بفهمه المعنى أى انتقال ذهنه اليه وأفهم قوله ان كان له جزء
أن المطابقة لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام خلافاً للفخر الرازي
وأما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة
بأيها كان اهـ (قوله بذلك) أى يكون اللفظ بحيث متى أطلق ففهم منه
المعنى (قوله بفهم المعنى) أى انقهامه في شرح السيد على المفتاح ان كل هذه
التعاريف من المساهلات التى لا تحل بالمقصود وذلك لان الدلالة صفة
لفظ قائمة به متعلقة بمضاهى كالأبوة القائمة بالأب المتعلقة بابنه فإذا فسرت بالانتقال
من اللفظ الى المعنى أو بأحد الفهمين لم يلبس على ذى مسكان الانتقال وفهم
السامع ومفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ لكنها منبثقة عنها ظاهراً
عن حالة قائمة به هي كون اللفظ بحيث يترتب عليه ما ذكره تلك الحنية هي
الدلالة (قوله ان المطابقة لا تستلزم التضمن) أى لا تترادفاً في دلالة البسيط
الذى لا جزئه وهذه قضية طبيعية مدولة المحمول كقولنا الحيوان لا يستلزم
الانسان فلا يقال انها سالبة كلية تعكس كنفسها الى قولنا التضمن
لا يستلزم المطابقة وهذا باطل بل يستلزمها ضرورة أنه فهم الجزء في ضمن
فهم كله أو عقبه أو قبله مقدمة له (قوله وكذا لا تستلزم الالتزام) لجواز
ماهية ليس لها لازم ذهني بالمعنى الاخص وفصله عما قبله لأمري الأول
كون هذه النسبة لم تعلم من المتن والثاني رجوع خلاف الرازي إليها
فقط (قوله خلافاً للفخر الرازي) أى في قوله باستلزام المطابقة الالتزام (لان كل
ماهية لها لازم ذهني لان تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غير
نفسها ورد بأن هذا ليس لزومه بالمعنى الاخص اذ لا يكفي تصور الماهية
في جزم العقل بلزومه لها اذ لا يلزم من تصورها خطوط غيرها بالبال
فضلاً عن سلب كونها غيرها وعلم من هذا ان التضمن لا يستلزم الالتزام
لان لازم الجزء لازم لكه فيلزم من نفيه عن الكل نفيه عن جزئه (قوله
ضرورة) أى استلزاماً ضرورياً لان التضمن فهم الجزء في ضمن فهم كله أو عقبه
أو قبله مقدمة له والالتزام فهم اللازم عقب فهم ملزومه وحكى السعد عن الكاتب
ان التضمن يستلزم الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم تصور كونها

لفظية لانها بمحض اللفظ والاخرى ان عقليتان لتوقفهما على انتقال الذهن من
المعنى الى جزئه اولازمه وقيل وضعتان وعليه أكثر المطابقة والالزام
ثلاثة لازم ذهنا وخارجا كقابل العلم وصنع الكتابة للانسان ولازم خارجا
فقط كسواء الغراب والزنجي ولازم ذهنا فقط

مركة وورده بأن صور الماهية لا يستلزم تصور كونها ماهية فضلا عن
كونها مركبة أو بسيطة والا لكانت المطابقة مستلزمة الالتزام (قوله
لفظية) الاولى وضعية أى اتفاقا (قوله بمحض اللفظ) أى ليست متوقفة
على غير معرفة الوضع لا بمعنى أنه ليس للعقل مدخل فيها لأن له مدخلا
في جميع الدلالات (قوله والاخرى) أى التضمن والالتزام (قوله
لتوقفهما -) أى ولعدم وضع اللفظ للجزء واللازم (قوله على انتقال
الذهن من المعنى الى جزئه الخ) أى فيتوقفان على مقدمة زائدة على
العلم بالوضع وهى أنه متى فهم الكل فهم جزؤه ومتى فهم الملزوم فهم لازمه
(قوله وقيل وضعتان) أى لأن للوضع مدخلا فيهما وقال الشارح في
لب الأصول المطابقة والتضمن وضعتان والتضمن عقلي لدخول المعنى
التضمنى في المعنى المطابق ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار وعلى هذا
الآمدى وابن الحاجب وجماعة من المحققين والحاصل ان الدلالات الثلاثة
مستندة للوضع لكن المطابقة مستندة له بلا واسطة لأن المعنى المفهوم
من اللفظ عين ماعين اللفظ له بالوضع التحقيقى الاولى كدلالة انسان
على الحيوان الناطق أو التأويلي الثانوى كدلالة أسد على رجله شجاع
وفي التضمن والالتزام بواسطة فالوضع ليس سببا تاما لهما بل سبب
سبب بخلاف المطابقة وبيانه ان الوضع سبب في فهم المعنى المطابق وفهمه
سبب في فهم جزئه ولازمه فالوضع سبب في المطابقة وسبب سبب في
التضمن والالتزام والحاصل ان في انقام مقدمتين احدهما وضعية وهى
كلما أطلق اللفظ فهم مسماه والثانية عقلية وهى كلما فهم المسمى فهم جزؤه
ولازمه فالمطابقة استندت للاولى وحدها فاتفق على انها وضعية والتضمن
والالتزام من نظر الى استنادهما الى الاولى قال هما وضعتان ومن نظر الى
استنادهما الى الثانية قال عقليتان (قوله كسواء الغراب والزنجي) أى لتجوز

كالبصر للممي والمعتبر في دلالة الالتزام للزوم الذهني كما ذكره المصنف
كغيره لان الزوم الخارجي لو جعل شرطاً تحقق دلالة الالتزام بدوثة
لا متاع تحقق المشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا للزوم لان
العدم كالممي يدل على الملزمة كالبصر التزاما لان الممي عدم البصر

العقل غرابا غير أسود ونحيا كذلك (قوله كالبصر للممي) اذ لا يمكن تصور
الممي في الذهن بدون تصور البصر فيه وهما في الخارج متافيان (قوله للزوم
الذهني) أي الين الذي لا يحتاج لواسطة بالممي الاخص وهو الذي يكفي في
جزم العقل به تصور المزوم وحده سواء كان خارجيا أيضا كزوجية الاتين
وفرديّة الثلاثة أم لا كزوم البصر للممي كما تقدم فصارح وأما الين
بالممي الاعم وهو الذي يتوقف جزم العقل به على تصور الطرفين فلا يكفي
في دلالة الالتزام ووجه تسمية الاول اخص والثاني أعم انه كلما تحقق
الاول تحقق الثاني لان كل ما كفي فيه تصور المزوم يكفي فيه تصور المزوم
واللازم لان تصور اللازم يزيد تصور المزوم قوة في الحكم بالزوم ولا يلزم
من تحقق الثاني تحقق الاول وغير الين هو المحتاج الى واسطة كزوم الحدوث
للعالم (قوله كغيره) دفع به ما يثوهم من نسبة المصنف الى سهو أو خطأ في
ذلك (قوله لان الزوم الخارجي) أي فقط الحجة لقوله والمعتبر الزوم
الذهني (قوله شرطا) أي في دلالة الالتزام (قوله لا متاع) أي انتهاء الحجة
للازمة الشرطية المتصلة (قوله واللازم) أي انتهاء تحقق دلالة الالتزام
بدون الزوم الخارجي فقط (قوله المازوم) أي كون الزوم الخارجي فقط
شرطا في دلالة الالتزام (قوله لان العدم) أي داله أي اللفظ
للموضوع له (قوله كالممي) مثال لدال العدم (قوله كالبصر) مثال للملكة
(قوله لان الممي) أي مضاه الموضوع له علة لقوله يدل على الملزمة وكون الممي
عدم البصر مذهب الفلاسفة ومذهب المتكلمين الممي معني يوجد في محل
البصر مضاده وذلك ان لفظ الممي موضوع لعدم البصر لا لعدم البصر
معاقفكون دلالاته على البصر تضامنا فمدلول الممي المطابق هو العدم المقيد
بالبصر والبصر الذي هو قيده خارج عنه فدلالته عليه التزامية لانه لازم له
لزوما بينا بالممي الاخص لان تصور العدم المضاف الى شيء يستلزم تصور

عما من شأنه أن يكون بصيرامع أن بينهما معاندة في الخارج (ثم اللفظ) الدال
(أما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء منه) بأن لا يكون له
جزء كقوله علمنا أو يكون له جزء لا معنى له (كلاسان) أوله جزء ذو معنى لكن
لا يدل عليه كعبدة الله عالما لسان لان المراد ذاته لا العبودية والذات
الواجب الوجود أوله جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا
كالحَيوان الناطق علما لسان

(ثم اللفظ) أي الدال بالوضع
(أما) بكسر الهمزة وتشديد
الميم (مفرد) بضم الميم وسكون
الفاء وتحت الراء (وهو)
أي حقيقة المفرد اللفظ الدال

بالوضع (الذي) جنس
شمل المفرد والمؤلف (لا
يراد) بضم اللام تحت أي
لا يقصد (بالجزء منه) أي
جزئه ونائب فاعل يراد
(دلالة على جزء منه) أي
اللفظ بقوله لا يراد إلى
آخره فصل مخرج
المؤلف وتعميمه شمل مالا
جزء له كهمزة الاستفهام
وماله جزء غير موضوع لمعنى
(كلاسان) وماله جزء
موضوع لمعنى خرج عن
معنى كله كمعنى كرب علما
وماله جزء موضوع لجزء
معناه ولا يراد بجزئه دلالة
على معناه كحيوان ناطق علما
على انسان فان المراد به
الشخص المعين لا غير

الشيء المضاف اليه فان قيل هذا يفيد تأخر فهم لللازم عن فهم للزوم وقد
سبق التصريح به لكن ينافيه ان المضاف يتعرف بالمضاف اليه فان هذا يفيد
سبق الالتزام يقال في جوابه ان أردت أنه سابق بحسب فهمه من اللفظ فهو
مجموع لان الالتزام لا يكون الا تاما لا بقية وان أردت سبق تصويره في نفسه
فلا يبعد فيه (قوله عما من شأنه) إشارة الى أن الجهاد لا يوصف بالعمى ثم
يحتمل ان المراد من شأن شخصه كالذي عمى بعد ابصاره أو من شأن نوعه
كالذي ولد أعمى أو من شأن جنسه القريب كالمقرب (قوله بينهما) أي العمى
والبصر (قوله الدال) أي بوضع بقرينة ما تقدم وأشار به الى أن التامه
الذكر في مراده تقديم اللفظ الدال بالوضع المتقدم في قوله اللفظ الدال بالوضع
(قوله الذي لا يراد بالجزء) منه دلالة على جزء معناه الذي واقع على لفظ فهو
جنس شامل للمفرد والمؤلف وقوله لا يراد إلى فصل مخرج المؤلف أورد
عليه أنه يشمل المؤلف فهو غير مطرد اذ حروفه البنائية لا يراد بشئ منها
دلالة على جزء معناه وأجيب بأن المراد بالجزء منه الجزء القريب أي ما كان
جزء بلا واسطة وبحث فيه بأن القرب أمر اضافي وتعريف غير الاضافي
مستبعد لتوقفه على غيره فله خفاء وشأن التعريف بالوضوح فلا يلزم تكبير
الجزء بأن يقال لا يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه والتسكرة المنفية من صيغ
العموم أي الذي انتفت ارادة الدلالة على كل جزء من أجزائه والركب ثبت
ارادة دلالة بعض أجزائه وهي الكلمات على جزء معناه (قوله كق) علما
قديم بالعلمية ليكون مفردا لجزءه (قوله ذو معنى) أي في وضعه الاصل
قبل نقله وجعله علما (قوله لكن لا يدل عليه) أي بعد نقله وجعله علما
يصيرورة ككنية للثنين تركب منهما كحرفي هجاء كراي زيد ويائه استندراك

لأن المراد ذاته لا الحيوانية والناطقة (واما المؤلف وهو الذي لا يكون كذلك) بأن يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه (كرامى الحجارة) لأن الراعى مراد بالدلالة على ذات ثبت لها الرعى

على قوله ذو معنى لرفع ايهاه دلالة عليه قال الشيخ في الشفاء انه لا يصدق على عبد الله علما انه يدل جزؤه على معنى بل كل جزء من اجزائه عند قصد معناه العلمى بمنزلة زاي زيد (قوله لان المراد) أى من عبد الله علما (قوله ذاته) أى المصينة المشخصة (قوله لا العبودية يؤذ للمصدرية) أى كونه عبدا مخلوقا أو عبدا لله تعالى (قوله زال) أى جزء اللفظ (قوله عليه) أى جزء المعنى (قوله لكن لا يكون) أى جزء المعنى استدراك على قوله دال عليه لرفع ايهاه ارادة دلالة عليه (قوله مرادا) أى من جزء اللفظ (قوله لان المراد) أى من حيوان ناطق علما لانسان (قوله ذاته) أى المشخصة لمصينة بقى انه تقدم ان أجزاء المركب المحمول علما انتسخت دلالتها على ما كانت تدل عليه قبل المصينة وارت كالحروف الهجائية فلا وجه لقوله ان حيوانا ناطقا علما على انسان يدل جزؤه على جزء معناه دلالة غير مرادة ومقتضى كلام الشارح ان صور المفرد أربعة وقد جعلها التنبهى أربع عشرة صورة فانظرها في حاشيته على هذا الشرح وقد خلص الملوى كلامه في حاشيته على هذا الشرح فان ذكرها يشوش ذهن المبتدى (قوله كذلك) أى المفرد في أنه لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه (قوله بأن يراد بالجزء منه الخ) تصور لقوله لا يكون كذلك فتقوله الذي معناه اللفظ جنس شامل للمؤلف والمفرد وقوله لا يكون كذلك فصل مخرج المفرد (قوله كرامى الحجارة) أى مركبا اضافيا لاعلماء والافهم مفرد كما تقدم فلفظ راعى يدل على ذات وقع منها رعى دلالة مرادة ولفظ الحجارة دل على الجسم المخصوص كذلك ومجموع المعنيين معنى راعى الحجارة فيتوقف التركيب على كون اللفظ له جزؤ وكون جزئه له معنى وكون معناه جزء معنى المركب وكونه دالا عليه دلالة مقصودة فشرطه أربعة (قوله لان الراعى الاولى) حذف أل لان جزء المركب راعى بدون أل الخ لتمثيل المصنف برامى الحجارة للمؤلف (قوله له) أى الذات وذكر ضيمه لأن الذات مذكروناؤه ليست للتأنيث ولذا أطلق على الله

(واما) بكسر الهمزة وشدة الميم (و المؤلف) بضم الميم وفتح الهمزة واللام متغلا آخره فاء (وهو) أى حقيقة المؤلف اللفظ الدال بالوضع (الذى) جنس شامل للمؤلف والمفرد (لا يكون كذلك) أى المفرد في كونه لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه فصل مخرج المفرد فهو اللفظ الدال بالوضع الذى يراد بجزئه دلالة على جزء معناه وذلك (كرامى الحجارة) مركبا اضافيا معناه شخص رعى الجسم المخصوص فجزأه راعى والحجارة وكل منهما مراد به الدلالة على جزء معناه

والحجارة مرادة الدلالة على جسم معين وقدم المفرد على المؤلف لانه
مقدم طبعا تقدم وضما لبواطن الوضع الطبع

جل ثاؤه (قوله والحجارة) مرادة الدلالة على جسم معين بحث فيه بوجهين
أحدهما ظاهر كلامه يفيد أن الحجارة جزؤه من هذا المركب وليس كذلك
بل الجزء الثاني هي الاضافة والحجارة انما أتت به للتقيد قالوا في عبادة
مركا اضافيا انه مركب من جزء مادي وهو لفظ عبد وجزء صوري
وهي الاضافة قال الشيخ السنوسي المكتوبة في نحو عبادة ينفى لفظ الجلالة
انما هي لتقيد هذا هو التحقيق ثم ظهر ان عبارة السنوسي غير صريحة
في ذلك وان المضاف اليه جزء مادي أيضاً ولا يعارضه قول السيد المضاف
اذا أخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه
خارجا عنه لانه فيما اذا كان المضاف هو المقصود وحده والمقصود هنا
المضاف والمضاف اليه لتحقيق التركيب بهما لكن لا ينبغي أن يطلق على
المضاف اليه في نحو عبد الله جزء نادياً أعاده الملوي ثانيهما ان الحجارة
تدل على جسم مادي أجسام الحجر وأفراده غير معينة فلم قيد الجسم
بالدين وأجيب عن هذا بأن التعيين نوعي لا شخصي فأورد عليه ان
الرمي لم يتعلق بالنوع بل بالفرد وهو مبهم فماد البحث فأجيب بأن النوع
يوجد في فرد فاذا تعاق الرمي بفرد من نوع فقد تعاق بنوعه المعين
(قوله لانه مقدم طبعا) ضابط التقديم بالطبع أن يكون المتقدم بحيث
يوجد بدون المتأخر ولا عكس ولا يكفي في وجود المتأخر وجود المتقدم
ولا يكون المتقدم علة تامة لوجود المتأخر كتقدم الواحد على الاثنين
والجزء على كله ويسمى تقدما بالذات أيضاً وهذا أحد أقسام خمسة
للتقدم ثانيها تقدم العلة بأن يكون المتقدم علة وسببا للمتأخر كتقدم
حركة الاصبع على حركة الخاتم والشمس على ضوءها ثالثها تقدم بالزمان
كتقدم الاب على ابنه رابعها تقدم بالرتبة حساً ووضعا كتقدم الامام
على مأمومه أو غلاما كتقدم الجنس على نوعه خامسها التقدم بالشرف
كتقدم العالم على المنسل ويرد على كلام الشارح ان المتقدم على المؤلف
طبعا ماصدق المفرد لانه جزء ماصدق المؤلف والجزء مقدم على

ولأن قيوده عدمية والعدم مقدم على الوجود وأراد بالمؤلف المركب
فالقسم ثالثة ومن أراد به ما هو أخص منه فالقسمه عنده ثلثية مفرد
وهو ما لا يدل جزؤه على شيء كزيد ومركب وهو ما لجزئه دلالة على
غير المعنى المقصود كعبد الله علما ومؤلف وهو ما دل جزؤه على جزء
مضاه والمراد بالارادة الارادة الجارية على

طبعاً وليس الكلام الآن في هذا إنما هو في تقديم مفهوم المفرد على
مفهوم المؤلف والثاني مقدم على الاول طبعاً لأن التقابل بينهما من
قابل العدم والملكو الاعدام اعتراف بملكاتها ولذا قدم صاحب التسمية
تعريف المركب لأن القصد في التعريف الى المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام
فان القصد فيها الى الماشدقات اه حقيقي (قوله ولأن قيوده) أورد
عليه أن المتقدم قيد واحد وأجيب بأنه في قوة قيود وبأن الجمع المتعظيم
(قوله والعدم مقدم على الوجود) أورد عليه ان هذا في العدم المطلق
وليس مراداً هنا بل المراد هنا العدم الاضافي كما في الاعدام بالنسبة
لملكاتها وهذا يقتضي تقديم الوجودي كما سبق (قوله وأراد بالمؤلف
المركب) أي جرياً على المشهور بين المناطق من انه لا فرق بين التأليف
والتركيب وذهب بعض المناطق وأهل العربية الى أن التأليف أخص
من التركيب لاشتراطهم في التأليف الالفة والمناسبة دون التركيب (قوله
فالقسمه أي لفظاً الخ) تخرج على قوله وأراد الخ (قوله ثلثية) أي منسوبة
لاثنتين (قوله به) أي المؤلف (قوله ما) أي معنى (قوله هو) أي
المعنى المراد من المؤلف (قوله منه) أي المركب وببحث فيه بأن تعريفه
المؤلف والمركب الآتي يفيد تباينهما لا اعتباره في المركب دلالة جزؤه على
غير جزء مضاه وفي المؤلف دلالة جزؤه على جزء مضاه (قوله ثلثية)
أي منسوبة لثلاثة (قوله مفرد الخ) بيان للاقسام الثلاثة (قوله لا يدل
جزؤه على شيء) أي من أجزاء مضاه ولا خارج عنه (قوله ما دل جزؤه
على جزء مضاه) أي دلالة مقصودة ويبقى ما دل جزؤه على جزء مضاه بلا
قصد غير داخل في شيء من الاقسام الثلاثة وبجواب بدخوله في المركب بأن
يقال غير المقصود يشمل الجزء وغيره (قوله بالارادة) أي التي في

قانون اللفظ حتى لو أراد أحد بألف الانسان مثلاً معنى لا يلزم أن يكون مؤلفاً
والالفاظ الموضوعية للدلالة على ضم شيء الى آخر ثلاثة التركيب والتأليف
والترتيب فالتركيب ضم الاشياء مؤتلفة كانت أولاً مرتبة اوضاعاً أو لا فهو أعم من
الاخيرين مطلقاً والتأليف ضمها مؤتلفة سواء كانت مرتبة لوضع كافى الترتيب
وهو جعلها بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقديم
والتاخر في الرتبة العالية وان لم تكن مؤتلفة أم لا فهو أعم من الترتيب من وجه

ضمن يراد (قوله قانون اللفظ) أى القواعد المأخوذة من تتبع كلام
أهلها أى الارادة الجارية على مقتضى تلك القواعد (قوله حتى لو أراد
أحد اللفظ) تفريع على قوله والمراد اللفظ (قوله مضى) أى هو جزؤ
من معنى انسان (قوله بالالفاظ الموضوعية اللفظ) أورد عليه انه يقتضى منها الجمع
والضم والاصناف ونحوها وأجيب بأن المراد الالفاظ المشهورة التى
كثر استعمالها فى ذلك وليس منها التصنيف اذ معناه تفريق الثوب
وجمله أصنافاً والتصنيف التحسين (قوله مؤتلفة) أى كحيوان ناطق
وقام زيد (قوله أولاً) أى كإنسان لا إنسان (قوله مرتبة الوضع) أى
كحيوان ناطق (قوله أولاً) أى كناطق حيوان (قوله فهو) أى
التركيب (قوله من الاخيرين) أى التأليف والترتيب والمناسب تأخير
التفريع عن تعريفهما لتوقفه عليه (قوله مطلقاً صفة لحزوف) أى
عموماً (قوله مرتبة الوضع) أى فيه على مقتضى الطبع كحيوان ناطق
لانه يقتضى تقديم الجنس على الفصل (قوله أولاً) أى كناطق حيوان
(قوله وهو) أى الترتيب (قوله بحيث) أى ملازمة لحالة (قوله يطلق)
أى يصح أن يطلق (قوله عليها) أى الاشياء المرتبة (قوله اسم الواحد)
إضافته للبيان (قوله لبعضها) أى الاشياء المرتبة (قوله نسبة) أى
انتساب (قوله بالتقديم اللفظ) صلة نسبة (قوله فى الرتبة) تنازع فيه
التقديم والتاخر (قوله وان لم تكن مؤتلفة) بمبالغة (قوله أم لا) مقابل
قوله مرتبة الوضع (قوله فهو) أى التأليف (قوله أعم من الترتيب من
وجه) أى لانه اعتبر فى التأليف وجود اللفة وفى للترتيب وضع كل
شئ فى مرتبته فيجئحتعان فى ضم أشياء مؤتلفة مرتبة كحيوان ناطق

وأخص من التركيب مطلقاً وبعضهم جعل الترتيب أخص مطلقاً من التأليف
 أيضاً وبعضهم جعلهما مترادفين (والمفرد) بالنظر الى معناه (اما كلي
 وبمفرد التأليف فيها لا ترتيب فيه كناطق حيوان والترتيب بما لا ألفة
 فيه كإنسان لا إنسان (قوله وأخص من التركيب) لاحاجة اليه لنصه
 عليه فيما سبق (قوله جعل الترتيب أخص مطلقاً) أي لاعتباره فيه
 الالفه ووضع كل شيء في مرتبته اللائقة به (قوله من التأليف) أي لاعتباره
 فيه الالفه فقط (قوله أيضاً) أي كما هو أخص من التركيب (قوله جعلهما)
 أي التأليف والترتيب (قوله مترادفين) أي علي ما فيه ألفة وترتيب
 (قوله والمفرد اما كلي الخ) قيل لا وجه لتخصيص المفرد بهذا التقسيم
 فان المركب ينقسم الى جزئي كزبد كاتب وكلي كحيوان ناطق ووجه
 بأنه ليكون الكلام هنا في بيان السكليات الخمس وهي مفردات وظاهره
 دخول الفعل والحرف في المقسم لانهما مفردان وأدخلا في تعريف
 المفرد فينقسمان الى كلي وجزئي لكن صرح بعضهم بقصر الكلية
 والجزئية على الاسم وان نوقش فيه فقال السنوسي الافعال كلها كلية
 دون الحروف وقال بعض شارحي الكتاب الفعل كلي أبداً لطله بذاته
 على قاعله وتشخص قاعله لا يوجب تشخصه والحرف لما لم يتحمل الا
 بغيره لم يكن كلياً ولا جزئياً ولذا لا يوضع ولا يحمل انه غنيمي الحفني
 وهذا مخالف لما عليه علماء الوضع من ان الحرف له معنى في نفسه وان
 كان لا يدل عليه الا بتمقلقه وذهب السعد الى انه موضوع لكلي
 بشرط استعماله في جزئيه فهو كلي وضاعاً جزئي استعمالاً والعصدي الى
 انه موضوع للجزئيات المستحضرة بكليها فهو جزئي وضاعاً واستعمالاً
 وهذا هو الحق (قوله بالنظر الى معناه) اشارة الى ان الكلية والجزئية
 وصفان للمعنى حقيقة ووصف اللفظ بهما محاز من وصف الدال بصفة
 مدلوله وأورد على قوله بالنظر لمعناه ان معنى المفرد ما لا يدل جزؤه
 على جزء معناه بالارادة وهذا كلي فكيف يقسمه الى كلي وجزئي
 وأجيب بأن المراد بالمفرد ما صدقه كإنسان وزيد لا لفظه ولا مفهومه
 (قوله اما كلي) واما جزئي الظاهر ان الياء فيهما ليست للذنب وانها

(والمفرد اما كلي) بضم
 الكاف وكسر اللام مثلاً

{ وهو } أى حقيقة الكلّي (ما) أى المفرد الذي جنس شامل السكلي والجزئي (لا يمنع) بفتح الياء والنون فاعله (نفس) بفتح فسكون أى ذات ٣٩ (تصور) بفتح التاء والصاد المهملة

وهو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه من حيث انه متصور (وقوع الشركة فيه) بحيث يصح حمله على كل فرد من افراده (كالانسان) فان مفهومه اذا تصور لم يمنع من صدقه على كثيرين
ومن مفعول يمنع (وقوع) بضم الواو أى حصول (لشركة) بين شيئين فأكثر (فيه) أى مفهومه وجهة لا يمنع الخ فصل مخرج الجزئي وذلك (كالانسان) فان مفهومه وهو الحيوان الناطق لا يمنع نفس تصوره حصول الاشتراك فيه بين كثيرين بحيث يصح حمله على كل واحد منها وعلى مجموعها (تبيين الاول) شمل تعريف الكل ماله افراد كثيرة لانهاية لها وجود قديم وشئ وصفة وماله أفراد كثيرة لانهاية كحيوان وانسان ونسمة وماله فرد واحد محال غيره كاله بمعنى مبيود بحق وماله فرد واحد ممكن غيره كشمس وفر وما لا فرد له وهو مستحيل كجمع قبضين أو ضدن أو عدم وممكن وما لا فرد له وهو ممكن

من حروف الاسم الأصلية كياء الكرى وأما القول بأنها للنسب وان السكلي منسوب للكل وهو الجزئي لتركبه من كايه وشئ آخر كالنسان المركب من كايه حيوان ومسويه ناطق وان الجزئي منسوب لجزئه وهو كايه فيقال على سبيل الاطافه والالتافز السكلي منسوب للجزئي والجزئي منسوب للسكلي فلا يظهر في النوع لانه تمام الماهية ولا في الخاصة والعرض العام لخروجها عنها (قوله الذى لا يمنع الخ) الذى واقع على المفرد كاهو المناسب للمعتم وان كان وصفه بهما مجازياً فهو جنس شامل للسكلي والجزئي وصلته فصل مخرج للجزئي فلا اشكال في مفهومه (قوله نفس ذكره) ليصير التعريف جامعاً لاقسام السكلي الستة ولو لم يذكره لم يشمل التعريف مادله البرهان على انحصاره في واحد كاله بمعنى مبيود بحق (قوله تصور مفهومه) ذكر التصور لذلك أيضاً فالتقييد بالتصور ليقطع النظر عن الخارج واثباته بالنفس ليقطع النظر عن برهان التوحيد مع ان التصور لا يدل على قطع النظر عن برهان التوحيد ليكتفى به لانه امر تصوري أيضاً والنفس لا تدل على قطع النظر عن الخارج ليكتفى به اذا قيل نفس زيد قائم بفهم منه انه قائم في الخارج فلا يصح الاكتفاء بأحدهما (قوله من حيث انه متصور) دفع به ما أورد من أن قابل الاشتراك المفهوم السكلي المتصور لا تصوره فانه جزئي لا يقبل الاشتراك لقيامه بالنفس الجزئية وجزئية المحل تستلزم جزئية الحل وحاصل الجواب ان المراد لا يمنع مفهومه من حيث تصوره (قوله وقوع الشركة) أى صحة اشتراك اثنين أو أكثر فيه (قوله بحيث يصح حمله) أى السكلي تصوير للشركة فيه (قوله على كل من أفراد) بأن قول زيد انسان وعمر وانسان وبكر انسان الخ والسكلي

كبحر غسل أولين أو سمن فأقسامه ستة (الثاني) ينقسم الكل الى متواطىء وهو الكلّي المستوى مناه في أفراد كالحيوان والانسان ومشكك وهو المتفاوت في أفراد كالبياض والوجود

سواء وجدت أفراد في الخارج وتاهت كالـ كواكب أم لم تنه كنسمة الله

ثلاثة أقسام منطقي وهو مفهومه المرف بقوله الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من صدقه على كثيرين وسمى منطقياً للبحث عنه في المنطق وطبيعي وهو ما صدق عليه هذا المفهوم كحيوان وإنسان وقرس وسمي طبيعياً لانه طبيعة من الطبائع وحقيقة من الحقائق وعقلي وهو مجموع المفهوم وما صدقه وسمى عقلياً لانه لا وجود له الا في العقل وتجري هذه الاقسام في أنواع الكلي الحمة أيضاً الجنس والنوع والفصل والخاصة والمرض العام فالجنس المنطقي هو الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جراب ما هو بحسب الشركة الحضة والطبيعي ما صدق عليه هذا المفهوم كالجسم المطلق والجسم الناعم والحيوان والعقل مجموعهما وعلى هذا القياس (قوله سواء وجدت أفراد) أي الكلي الخ أراد به قسيم الكلي ستة أقسام وذلك أن المتقدمين قد ساء الى ثلاثة أقسام ما وجد له أفراد وما وجد له فرد وما لم يوجد له فرد فقسم المتأخرون كل قسم منها قسمين فصارت ستة فقسام ما له أفراد الى ما لم تنه أفراد كشيء وموجود وقديم وناق وصفة الى ما تاهت أفراد كحيوان وإنسان ورجل وما له فرد الى ما قام البرهان على استيعابه كاله الى ما لم يتم البرهان على ذلك كشمس وما لم يوجد له فرد الى ما استحال وجود فرد كجمع ضدتين أو قبيضتين أو عدم وملكة الى ما يمكن وجود فرد كبحر من لبن وجبل من سكر (قوله وتاهت) أي وقت عند حد وانحصرت في عدد معلوم (قوله كالـ كواكب) أي السبعة السيارة المجموعة في قول بعضهم

زحل شمس مريخ من شمسه قزاحرت لمطارد الاقمار

مثل لأفراد الكلي المتناهية وكلها كوكب (قوله كنسمة الله) أورد عليه ان ما وجد منها متناه وقولهم نسمة الله تعالى لا تنهى مناه لا تمنع عند حد في المستقبل فهو منم دائماً وأبداً الى غير نهاية وأما النعم التي أنعم بها فهي محصورة اذ يتعيل وجود حوادث لانهاية لها فالصواب التعليل شيء وثابت وموجود وصفة وقديم وبقى لصدقه باصفائه تعالى الثابتة الموجودة

ألم توجد فيه لامتناعها في الخارج كالجمل بين الضدين أو لعدم وجودها وان كانت ممكنة كجمل من ياقوت ويحمر من زئبق أم وجودها فرد واحد سواء امتنع وجود غيره كالاله أي المبود بحق إذ الدليل الخارجي قطع عرق الشبهة عنه لكنه عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين واللام يقتصر إلى دليل ثبات الوحدة أم أمكن كالتمس أي الكوكب النهار المضي إذ للوجود منها واحد ويمكن أن يوجد منها شعوس كثيرة ثم السكلي أن استوى معناه في أفرادها فتواطىء كالانسان وان تفاوت فيها بالشدّة

لحق لانهاية لها واستحالة وجودها لانهاية له انما ثبت في حق الحادث (قوله أو لم توجد فيه) أي الخارج (قوله في الخارج) اظهر ان في محل الضمير لزيادة لايضاح (قوله أو لعدم وجودها فيه) أي الخارج أو رد عليه أنه صادرة لانه على عدم وجود أفرادها في الخارج يمد ما فيه فقد علل الشيء بنفسه وهو باطل وأجيب بأن الوجود بمعنى الوجود من باب اطلاق المسبب على السبب أي لم توجد لعدم إيجادها تعالى اياها (قوله وان كانت ممكنة) واوه لا حال وان مؤكدة (قوله إذ الدليل الخارجي الخ) علة لقوله امتنع وجود غيره (قوله لكنه عند العقل الخ) استدراك على قوله الدليل قطع عرق الشبهة برفع إيهامه أنه صار جزئيا (قوله لم يمتنع) صدقه على كثيرين زاد الشارح في حاشيته على جمع الجوامع ولذا ضل كثير بالاشراك ولو كانت وحدانية تعالى بضرورة العقل لسكونه جزئيا لا يقبل الشبهة عقلا لما وقع ذلك من طاق (قوله أم أمكن) عطى على امتنع (قوله شعوس كثيرة) أي كالتجموع حتى تضيئ الارض بكثرة الضوء تشعشا لا يمكن معه التضرع ط. ق. ويحترق معه كل شيء فقدم إيجاد غيره هذا الفرد لطف ونعمة عظمى من الله سبحانه وتعالى (قوله ان استوى) معناه في أفرادها قيل فيه قلبه الأصل ان استوت أفرادها فيه ولم له لان فاعل الاستواء لا يكون الا متعدد وفيه ان معناه من صيغ العام باضافته للضمير وان الملقى لا يستقيم على القلب لان الاستواء والتفاوت ليسا من صفات الافراد بل من صفات السكليات المتحددة فيها (قوله فتواطىء كالانسان) أو رد عليه الحفيد بأنهم جعلوا الاشدية بكثرة الآثار أو كمالها وهذا موجود في الانسان اذ بعض أفرادهم كنبينا محمد صلى الله عليه وسلم أكثر وأكمل بحسب الخواص

أو التقدم فشكك كالبياض فإن معناه في التلج أشد منه في العاج والوجود فإن
معناه في الواجب قبله في الممكن وأشد منه فيه (وإما جزئي وهو الذي يمنع
نفس تصور مفهومه ذلك) أي وقوع الشركة فيه (كزبد

الإنسانية كالادراك من غيره كيحي عليه الصلاة والسلام مع أنه لم يدرك
بالشهووات الجسدية أصلاً وأجيب عنه بأن هذا التفاوت خارج عن الحقيقة
وهي كونه حيواناً قابلاً للادراك (قوله أو التقدم) أي في الرتبة لا في الزمن
والإلزام أن نحو الإنسان مشكك (قوله فشكك) ابن الإمام التلجاني
لاحقيقة للمشكك لأن ما به التفاوت أن دخل في التسمية فشرك
والافتواطى، وأجيب عنه القرافي بأن كلاماً من التلجاني، والمشكك موضوع
للقدر المشترك لكن التفاوت أن كان بأمر من جنس المسمى فشكك وإن
كان بأمر خارج عنه كالدورة والاثوثة والدم والجل فتنواطى، وسمى
مشككاً لأن الناظر فيه أن نظراً لاصل المعنى عرف أنه تنواطى، وإن نظراً إلى
تفاوته ظن أنه مشترك فيشك في كونه متواطئاً أو مشتركاً (قوله وإما جزئي)
أي حقيقي بقريضة مقابلته بالسكلي لأن الجزئي قد يكون اضافياً بالنسبة إلى أعم
منه مع كونه كلياً بالنسبة إلى أخص منه كالحيو أن فاه جزئي بالنسبة إلى الجسم
النامي كلياً بالنسبة إلى الإنسان وذلك كعلم الشخص والمعرف بل التي لا عهد
الخارجي والضمير واسم الإشارة والموصول على تحقيق السيد تيم الله به من
إنها موضوعة للجزئيات المستحضرة بملاحظة كلي بعضها وأما لمعرف بغير
أل التي لا عهد فكل كاسم الجنس والنكرة وعلم الجنس لوضع الطرفين للحقيقة
من حيث تعيينها في علم الجنس دون اسمه والنكرة للأفراد المنتشر (قوله الذي)
أي المفرد جنس يشمل السكلي والجزئي (قوله يمنع نفس تصور مفهومه ذلك)
أي الاشتراك فيه فصل مخرج السكلي وذكر لفظ نفس لإخراج السكلي
الذي امتنع الاشتراك فيه للبرهان الخارجي والتصور لإخراج السكلي الذي
انحصر في فرد بحسب الوجود الخارجي والذي لا فرد له فيه أي لا يمكن فرض
صدقه على متعدد لمنع تشخصه ذلك كزبد علماً فإن قيل ما الفرق بينه وبين
الكليات المدعية التي يمتنع فرض صدقها على ذلك كالأشياء ولا موجود
ولا ثابت ولا حاصل فاه لأشياء مما في الخارج أو الذهن بصدقها عليه كلياً منها

(وإما جزئي) بضم الجيم
وسكون الزاي وكسر الهاء
(وهو) أي حقيقة الجزئي
المفرد (الذي) جنس شامل
الجزئي والسكلي (يمنع تصور
مفهومه) أي مدلوله ومفهومه
يجمع (ذلك) أي وتويع الشركة
فيه قوله يمنع النح فصل
مخرج السكلي وذلك (كزبد)
بفتح الزاي وسكون المثناة
تحت حال كونه

علما) فان مفهومه من حيث وضعه له اذا تصور منع ذلك ولا عبرة بمسا
يمرض له من اشتراك لفظي وقدم السكلي على الجزئي لان قيوده عدمية نظير
ما مرولانه انقصود بالذات عند المنطقي لانه مادة الحدود والبراهين والمطالب
بمخلاف الجزئي (والسكلي اما ذاتي وهو

(علما) بفتح الميم
المهل وفتح اللام على
شخص معين فانه نفس فهم
الذات الميم منها يمنع وقوع
الاشتراك فيه من حيث
وضعه له بخصوصه وان
وضع لشخص معين غير
نفس تصور هذا الاخره
منه من حيث وضعه له يمنع
وقوع الشركة فيه من حيث
وضعه له وهكذا ان وضع
لثالث اوراق الى مالا نهاية له
فلا يخرج منه تمدد وضعه
واشراكه لفظاً عن كونه
جزئياً ولا يوجب كونه
كلية واحترز بقوله علماً
عن زيد مصداقاً فانه كلي
لا يمنع نفس تصور مفهومه
وقوع الشركة فيه (والكلي)
الذي لا يمنع نفس تصور
مفهومه وقوع الشركة فيه
(اما) بكسر الهمزة وشد
الميم (ذاتي وهو) أي
حقيقة الذات السكلي

فلا يمكن فرض صدقه على متعدد بالاولى قيل الفرق بينهما ان يجوز يد امتنع
فرض صدقه على متعدد لذاته فتافي الامكان الذاتي وامتناع فرض صدق هذه
السكليات عليه ليس لذاتها بل بسبب ان تقاضها كشيء وموجودات
وحاصل شاملة لكل مافي الخارج والذهن فامتناع فرض صدقه الغير هافلا
يتافي امكانه لذاتها وعبارة السيد عيسى الصفوى في شرحه الفرة نصها
الخامس أن لا يمكن صدقه على شيء أصلاً كمفهوم لشيء وشريك الباري
تبارك وتعالى والممدوم ذهنا اذ كل ما فرض فهو شيء وليس بشريك
وموجود في ذهن فلا يمكن رفعها لامتناع اجتماع التقيضين لكن اذا قطع
النظر عن المقدمات المذكورة ونظر الى مجرد المفهوم فلا يمنع العقل صدقها
على متعدد ويسمي هذا كايافرضيا اذ لا تحقق له أصلاً اه غيبي فان قيل
الجزئي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه وكل ما كان كذلك فهو
كلي فينتج ان الجزئي كلي وهذا خلف فالجواب انه ان اراد بالجزئي في
الصغرى ما صدقه كزيد فهي متنوعة وان اراد مفهومه فالنتيجة حق لا خلف
(قوله علما) أي لا مصدر الزاد فهو كلي (قوله من حيث وضعه له) صلة تصور
فالمناسب تأخير معناه واحترزه عن تصور لاه هذه الحيزية فليس مانعاً من
الاشتراك فيه كما اشار لهذا بقوله ولا عبرة بمسا يمرض له من اشتراك لفظي
(قوله ذلك) أي وقوع الشركة فيه (قوله له) أي زيد العلم ونحوه (قوله من
اشتراك لفظي) بان لسا (قوله قيوده) أي السكلي أي جنبها الصادق واحد
وهو المراد (قوله عدمية) أي مشتملة على النفي (قوله ما مر) أي في توجيه تقديم
المفرد على المؤلف (قوله ولانه) أي السكلي (قوله الحدود) الاولى التمايز
(قوله والبراهين) الاولى الحججة (قوله والمطالب) أي النتائج (قوله بمخلاف
الجزئي) أي فانه لا يكون مادة لشيء منها (قوله اما ذاتي الخ) اعلم ان السكلي
المناسب الى ما غلبته من جزئياته فاما اذ يكون تمام ماهيتها كالانسان

(الذى) جنس شامل الذاتى والمرضى ٤٤ (يدخل) أى ثبت دخول مفهومه (فى حقيقة) أى

الماهية الجامعة (لجزئياته) الذى يدخل فى حقيقة جزئياته كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فانه داخل فيهما التركيب الانسان من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاحل (واما عرضى وهو الذى يخالفه) أى لا يدخل فى حقيقة جزئياته (كالمصاحك بالنسبة الى الانسان) لمما مرأة مركب من الحيوان والناطق فالمصاحك خارج عنه وعلى هذا فالماهية عرضية وقد يطلق الذاتى على ما ليس أو داخل فيها كالحیوان والناطق أو خارجا عنها كالمصاحك والمائى والاولان ذاتيان والثالث عرضى وعلى هذا فالذاتى ما ليس بخارج والمرضى الخارج فتدخل الماهية فى الذاتى وهو أحد اصطلاحات ثلاثة للمناطق الثانية ان الذاتى الداخل والمرضى ما ليس بداخل وهو ظاهر كلام المتن فالماهية عرضية الثالث ان الذاتى الداخل والمرضى الخارج فالماهية واسطة وتقل هذا السنوى فى شرحه مختصر ابن عرفة (قوله الذى يدخل فى حقيقة جزئياته) أى يكون جزأ منها هذا هو الظاهر من كلامه وعليه حمله الشارح لكن لا يناسب قوله الآتى والذاتى الخ فانه صريح فى أن الماهية ذاتية ولذا قال بعضهم انه اشار الى ان الذاتى معين فى كلامه شبه استخدام (قوله فانه) أى الحيوان (قوله كالحیوان) أدخلت الكاف الناطق أو الصاحل مثلا (قوله فيهما) أى حقيقة الانسان وحقيقة الفرس (قوله الانسان) أى مفهومه (قوله والفرس) أى مسماه (قوله وعرضى) سمي بهذا التسمية لما يمرض لذات وهو الضحك المارض للانسان مثلا اذ يقال فى النسبة الى المرض عرضى (قوله بخالفه) أى لا يدخل فى حقيقة جزئياته فهو من اطلاق الاعم وهو المخالفة على الاخص وهى المتناقضة قرينة المقتضية واصطلاح المنطقة ان المخالف ما يمكن اجتماعه مع مقابله كالضحك والقيام وما لا يمكن اجتماعه معه لا يسمىونه مخالفة بل مناقضان كان الاولى المصنف أن يقول ما يتناقض (قوله انه أى الانسان الخ) يان لما (قوله وعلى هذا) أى قول المصنف الذاتى هو الذى يدخل الخ والمرضى هو الذى يخالفه (قوله فالماهية) أى الحقيقة النوعية (قوله عرضية) منم بعضهم قائلا لا يبيده كلام المصنف اذ مراده بحقيقة الجزئيات ما يعم الحقيقة الذهبية والحقيقة الخارجية

فالتوسع عرضى وقيل الذاتى غير الخارج والمرضى الخارج وعليه فالتوسع ذاتى وقيل الذاتى المقترنة المداخل والمرضى الخارج وعليه فالتوسع واسطة بينهما وهذه اصطلاحات مسهة فلا مشاحة فيها ولذا مسمى

بمرضي فنكون الماهية ذاتية واعترض بأن الذاتي منسوب الى الذات فلو
كانت ذاتية لزم نسبة الشيء الى نفسه وأجيب بأن هذه التسمية اصطلاحية
لالتوية وبأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على

المقترنة بالتشخيص فتعريف الذاتي شامل للتوابع فانه وان كان تمام الحقيقة
الجزئية من حيث هي لكنه جزؤ للحقيقة الخارجية من حيث انها
مقترنة بالتشخيص ونظرفيه بأنه يلزم أن يكون التشخيص المارض للحقيقة
تجزأ داخلا وذلك باطل أقول قد يقال انه جزؤ من حقيقة الفرد وليس
جزأ من حقيقة النوع فلا بطلان وقال بعض من منع عرضية النوع المراد
بما يختلف الداخل هو الخارج عن حقيقة الجزئيات المارض لها فلا
تدخل الماهية في المرضي لامتناع خروج الشيء عن نفسه وعروضه
عابه ولان جزء الشيء اذا لم يكن خارجاً فأولى أن لا يكون الشيء
نفسه خارجاً عن نفسه وغاية ما يلزم ان هذا الكلبي مسكوت عنه بأن
لا يكون ذاتياً ولا عرضياً والانصاف ان هذه كلها تكلفات ليست تامة المقدمات
(قوله بمرضي) الاولى بخارج لان المرضي مختلف في تفسيره فلا يصح
ذكره في تفسير الذاتي وأيضاً في عيب التركيب وهو ان يذكر في التعريف
ماليس أعم من المرفق ولا مساوياً له فيؤدي الى توقف ماهية على ماهية
أخرى مباينة لها (قوله فتكون) أي الماهية النوعية (قوله ذاتية) أي
لشمول تعريف الذاتي لها وهذا المعنى أعم من الاول فانه يصدق على
جزء الحقيقة الاعم وهو الجنس والمساوي وهو الفصل وعلى النوع
الذي هو تمامها لانه ليس بخارج بل هو تمام حقيقة أفرادها بلقاء التشخيص
فانه عارض لها بعض الشارحين الذاتي مشترك بين الممتنعين وان كان
أحدهما أعم من الآخر كاشتراك التصور بين مطابق الإدراك والإدراك
الذي لاحكم معه غنيمي (قوله واعترض) بضم التثنية فوق وكسر الراء
أي كون الماهية النوعية ذاتية (قوله الى الذات) أي الماهية النوعية
(قوله لزم نسبة الشيء الى نفسه) أي وهي باطلة لانها تقتضي مغايرة
المنسوب المنسوب اليه والشيء لا يغير نفسه (قوله التسمية) أي بالذاتي
(قوله اصطلاحية) أي خالية عن النسبة فالباء فيها أصلية من مئة الكلمة

المصنف هنا على الاول
وفيما يأتي على الثاني

ماصدقها ويمكن نسبة الحقيقة الى ماصدقها ثم أخد في بيان السكليات الخمس
وبدأ بالذاتي منها فقال (والذاتي امامقول في جواب ماهو بحسب الشركة
المحضة كالحيوان بالنسبة الى) أنواعه نحو (الانسان والفرس وهو الجنس)
لانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جواباً

كياه الكرسي (قوله ماصدقها) أي الافراد والجزئيات التي تصدق
الماهية عليها (قوله نسبة الحقيقة الى ماصدقها) أي فتكون من باب
نسبة السكلي لجزئيه أو الجزئي لكله بناء على ان الشخص جزؤ الماهية
فتمحصل ان المنسوب الحقيقة النوعية التي يطلق عليها ذات والمنسوب
اليه ماصدقها الذي يطلق عليه ذات أيضاً وما صدق الحقيقة غير هانصحت
النسبة في اللغة من غير حاجة الى دعوى الاصطلاح (قوله والذاتي)
ان قلت لم عدل عن التضمير والمقام له لتقدم مرجعه في قوله اما ذاتي
قلت للتزنية على ان الذاتي هنا غير الذاتي فيما تقدم فانه هنا أعم من المتقدم
اذ الظاهر ان المتقدم لا يشمل النوع وما هنا شامل له بقرينة ذكره في
أقسامه ولدفع توهم عوده للمرضي لافريته قبل التأمل في باقي الكلام
ففي كلامه شبه استخدام فان قلت يمنع المغايرة ذكره الذاتي هنا معرفاً
بال لقولهم النكرة اذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الاول يقال ان
هذا غالي لاسيا وقد قامت القرينة على المغايرة وانحصر الذاتي بالاستقراء
في الجنس والنوع والفصل (قوله مقول) أي صالح لان يحمل
حمل مواطأة لاجل اشتقاق والا لزم كون الياسر جنساً للانسان والقطن
مثلاً لانه يحمل عليهما حمل اشتقاق وهو باطل والفرق بينهما ان حمل
المواطأة هو الذي لا اشتقاق فيه ولا اضافة كزيد انسان والثاني ما فيه
أحدهما كمالك علم أي ذو علم أو عالم (قوله الشركة المحضة) في بعض
الذخ الشركة فقط قال بعضهم هذا القيد لا بد منه لاجرا ج النوع فانه
يقال بحسب الشركة والخصوصية معاً فيعلم ان الجنس يقال بحسب الشركة
لا لخصوصية لينحقق التقابل بينهما أو يقال المراد بالشركة المحضة الشركة
التي بين الحقائق لا التي بين الافراد بدلالة قوله على كثيرين مختلفين

حقيقة المسؤول عنه وصلة
مقول (بحسب) بفتح الحاء
والدين المهملين أي باعتبار
(الشركة) بين جزئيين من
جزئياته أو أكثر (المحضة)
الخاصة والمجردة عن كونه
مقولا في جواب ماهو بحسب
الخصوصية لان السؤال
بما هو انما هو عن تمام الماهية
وهو تمام الماهية المشتركة بين
الحقائق المختلفة وليس تمام
الماهية المختصة انما هو جزؤها
فلا يصح لجواب السؤال
عنها وذلك كالحيوان بالنسبة
الى (أنواعه) (الانسان
والفرس وهو) أي السكلي
الذاتي المقول في جواب
ما هو بحسب الشركة فقط
(الجنس) أي المسمي في
الاصطلاح جنساً (نتيجه)
المستول عنه بما اما واحد كل
نحو ماهو الانسان وجوابه
الحد التام نحو حيوان ناطق
واما واحد جزئي نحو ماهو
زيد واما افراد متحدة
الحقيقة نحو ما زيد وعمر
وخالد وجوابهما النوع

واما أنواع مختلفة الحقائق نحو ماهم الانسان والفرس والشاة واما واحد كل واحد جزئي بالحقائق
مختلفة الحقيقة نحو ماهما الانسان والفرس واما واحد كل واحد جزئيات مختلفة الحقيقة نحو ماهم

عنه الاله تمام ماهيته المشتركة بينهما واذا سئل عن كل منهما لم يصح أن يكون
جواباً عنه لانه ليس بتمام ماهيته فلا يجاب به بل بتمامها وتمامها في الاول
الحيوان الناطق وفي الثاني الحيوان الصاهل والمسؤل عنه بتمامه في أربعة
في واحد كلي نحو ما الانسان وواحد جزئي نحو ما زيد وكثير متماثل الحقيقة
نحو ما زيد وعمرو وبكر وكثير مختلفها نحو ما الانسان والفرس والشاة
والجواب عن الاربعة منحصري ثلاثة أجوبة لاشتراك الثاني والثالث في
جواب واحد (ويرسم) الجنس (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات

الانسان ولا حق اسم فرس
ويسفور اسم حمار واما
أفراد مختلفات الحقيقة نحو
ماهم زيد ولا حق ويسفور
وجوابها الجنس نحو حيوان
(ويرسم) بضم المثناة تحت
وسكون الراء وفتح السين
المهمل أى تعرف حقيقة
الجنس برسم مصور (بأنه)
أى الجنس (كلى) جنس
شامل جميع الكليات الخمس

بالحقائق فيخرج النوع بهذا القيد أيضاً (قوله عنهما) أى الانسان
والفرس ولو قال عنه أى السؤال المعلوم من سئل كان أولى الا ان يقال
أنى بضمير التثنية لتضمن السؤال عنهما سؤالين وان وقع بلفظ واحد
(قوله لانه) أى الحيوان (قوله عن كل منهما) أى وحده (قوله أن
يكون) أى الحيوان (قوله في الاول) أى الانسان (قوله الناطق) أى
المدرَك بالقوة ليشمل المميز وغيره ويخرج عنه بعض الطيور التي تشكلم
(قوله وفي الثاني) أى الفرس (قوله وكثير متماثل الحقيقة) هذا خاص
بالافراد اذ لا توجد حقيقتان متماثلتان (قوله وكثير مختلفها) أى من
الحقائق فقط أو منها ومن الافراد لا من الافراد فقط وان كان هو
الظاهر من عطفه على ما قبله فيشمل الحقائق الخمسة كثره والحقيقة
والافراد الشخصية نحو ماها الانسان ويسفور اسم فرس وشمل الافراد
المختلفة الحقيقة أيضاً نحو ما زيد ويسفور (قوله منحصري ثلاثة
أجوبة) فيجيب عن الاول وهو الواحد الكلي بمجده التام كحيوان ناطق
وعن الثاني وهو الواحد الجزئي وعن الثالث وهو الكثير المتماثل الحقيقة
بجواب واحد وهو النوع لانه تمام ماهيتها المشتركة بينهما ولا عبرة بالمشخصات
المختلفة لانها عرضيات وعن الرابع وهو الكثير المختلف الحقيقة بالجنس
القريب كحيوان (قوله الثاني) أى الواحد الجزئي (قوله الثالث)
أى الكثير المتماثل (قوله كلى) نيل لاحاجة اليه لاغناء مقول على
كثيرين عنه ورد بأن المتأخر لا ينفى عن المتقدم لو توقعه في مركزه
وبأنه محتاج اليه ليجرى الوصف عليه (قوله سائر الكليات) أى جميعها

(مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق) خرج به النوع لانه بمقول على كثيرين متفقين بالحقائق (في جواب ماهو)

الجنس والنوع والفصل والخاصة والمرض العام فهذه أنواع للكلية داخلية تحتها فان قيل يلزم ان الجنس نوع وكذا الفصل والخاصة والمرض العام قلت لا يبعد في ذلك فان اختلافها بالاعتبار والاضافة الى غيرها فاللون يصح كونه جنساً بالنسبة للواد والياض مثلاً وكونه نوعاً بالنسبة للكيف وقصلاً اذا نسب للكثيف وخاصة بالنسبة للجسم وعرضاً عاماً بالنسبة للحيوان (قوله مقول) أي صالح باعتبار معناه لان يحمل حل هو هو ويسمي حل مواطاة لاجل اشتقاق والا لزم جنسية البياض للتلحج والماج مثلاً واللازم باطل فكذلك ملزومه (قوله على كثيرين) أي أنواع (قوله مختلفين بالحقائق) أي كالحيوان المقول على الانسان والفرس والحمار وحقيقة الاول حيوان ناطق والثاني حيوان صاهل والثالث حيوان ناهق فان قلت تعريف الجنس بما ذكر غير جامع لان المعروف مطلق الجنس الشامل لافساده الاربعة السافل والمتوسط والعالي والمنفرد والتعريف المذكور قاصر على السافل والمتوسط لاشتماله على جنس لا جنس وهو قوله كلي قلت لا كلي اعتباراً ان أحدهما النظر الى مفهومه أي كونه مقولاً على كثيرين وثانيهما النظر الى كونه جنس جنس والتعريف به بالاعتبار الاول الاعم دون الثاني الاخص (قوله خرج به النوع) قيل لا وجه لتخصيص النوع بالخروج بهذا القيد لخروج للفصل القريب به كالتألق وخاصة النوع كالضاحك وبهذا ظهر فساد ما قيل ان قوله في جواب ماهو يخرج باقي الكمليات لان منه الفصل القريب وخاصة النوع وقد خرجاً بقوله مختلفين بالحقائق وأجاب السيد بأن وجه التخصيص ان الفصل البعيد وخاصة الجنس انما يخرج ان بقوله في جواب ماهو فأخرج خروج الفصل القريب وخاصة النوع اليه ليصير الفصل مطلقاً والخاصة مخرجة بقيد واحد حذراً من التشتيت (قوله في جواب ماهو) ان قات الجنس لا يقل في جواب ماهو اذ لا يجاب به عن الواحد كلياً كان

(مقول على كثيرين) نعمت
كاشف لكل ذكره توطئة
لما يليه (مختلفين بالحقائق)
فصل مخرج النوع وصلة
مقول (في جواب) فصل
مخرج المرض العام لانه
لا يقال في الجواب لانه ليس
تمام ماهية ولا يميز ألهاء وضافة
جواب (ماهو) فصل
مخرج الفصل والخاصة

(تفهيان الأول) الجنس أربعة أقسام سافل وهو ما فوقه جنس ولا جنس تحته نحو الحيوان ومتوسط وهو ما فوقه جنس وتحته جنس كالجسم التامى وعال وهو ما تحته جنس ولا جنس فوقه كالجوهر ومفرد وهو ما لا جنس فوقه ولا جنس تحته كالملاك ٤٩ بفتح الميم واللام (الثاني) يميز

الجنس القريب من العالى والمتوسط بأنه ان كان مقولاً في الجواب عن الماهية وعن كل ما يشار كها فيه فهو القريب كالحيوان وان كان مقولاً عليها وعلى بعض ما يشار كها فيه فقط فبعيد بمرتبة ان كان ينه وبين الماهية جنس واحد كالجسم التامى للانسان ويحاجب به عن السواد عن تمام الماهية المشتركة بين الانسان وبعض ما يشار كها فيه كالبات كما يحاجب الحيوان عن تمام الماهية المشتركة بين الانسان وكل ما يشار كها فيه فيكون مع البعيد بمرتبة جوابان الحيوان والجسم التامى وان كان ينهما جنسان فبعيد بمرتبتين كالجسم المطابق له ومعه ثلاثة أجوبة الحيوان والجسم التامى والجسم المطلق

خرج به الفصل والخاصة والمرض العام اذ الاولان انما يقالان في جواب أى شىء وهو وذلك لا يقال في الجواب أصلاً لأنه ليس ماهية لما هو عرض له حتى يقال في جواب ما هو ولا يبرأ له حتى يقال في جواب أى شىء هو وأما الجزئى فليدخل في السكى حتى يحتاج الى اخراجه بمقول على كثيرين كما زعم جماعة والجنس أربعة أقسام عال وهو الذى تحت جنس وليس فوقه جنس كالجوهر وعلى القول بجنسيته

أو جزئياً لأنه ليس تمام ماهيته بل جزؤها الاعم وانما يقال في جواب ماها أو ماها وأجيب بأن غرض المصنف الآن بيان انه يقع في جواب ما في جواب أى وأفرد الضمير باعتبار عنوان المسؤل عنه ولا حاجة لزيادة قولاً ذاتياً (قوله خرج به الفصل) أى سواء كان قريباً كنطاق أو بعيداً كنأى (قوله والخاصة) أى سواء كانت خاصة نوع كضاحك أو خاصة جنس كتنفس (قوله والمرض) أى كالمشئ للانسان (قوله الاولان) أى الفصل والخاصة (قوله أى شىء هو) أى في ذاته باعتبار الفصل وفى عرضه باعتبار الخاصة (قوله والثالث) أى المرض العام (قوله لا يقال في الجواب أصلاً الخ) وقول المصنف في رسمه الآتى مقول على كثيرين مفناه في غير الجواب فلا يتأني ما هنا (قوله عال) ويسمى بعيداً وجنس الاجناس أيضاً (قوله كالجوهر) بحث فيه بعضهم بأن فوقه جنس وهو موجود لشموله المرضى وفوق موجود شىء على القول بشموله للمدوم (قوله على القول بجنسيته) أى الجوهر لاسكل جسم مؤلف من طول وعرض وعمق المتألفة من الاسطح المتألفة من الخطوط المتألفة من النقاط والسطح ماله طول وعرض فقط والخط ماله طول فقط ولا شىء من هذه الثلاثة للنقطة وهذه كلها جواهر وجودية هذا مذهب المتكلمين وذهب

(٧ م) وان كان ينهما ثلاثة اجناس فبعيد بثلاث مراتب كالجوهر له وتصير الاجوبة أربعة الحيوان والجسم التامى والجسم المطابق والجوهر (الثالث) رتب القوم الاجناس ايها الم التمثيل تسهيلات على التعلم بالحيوان المشترك بين أنواعه الخ لانه في الحقائق ثم الجسم التامى المشترك بين الحيوان والنبات ثم الجسم المطابق المشترك بين الجسم التامى والجسم غير التامى ثم الجوهر المشترك بين الجسم وبين البسيط

ومتوسط وهو الذي فوقه جنس وتحت جنس كالجسم الثامى وسافل وهو الذى فوقه جنس وليس تحت جنس كالحيوان لان الذى تحت انواع لا اجناس ومنفرد وهو الذى ليس فوقه جنس وليس تحت جنس قالوا ولم يوجد له مثل

الحكماء الى انها اعراض اذ النقطة عبارة عن نهاية الخط والخط نهاية السطح والسطح نهاية الجسم فاحترز بقوله على القول بحسبته عن قول الحكماء لانه عرض عام عندهم (قوله ومتوسط) أى كالجسم فان فوقه الجوهر وتحت الجسم الثامى وكالجسم الثامى اذ فوقه الجسم المطلق وتحت الحساس والمتحرك بالارادة (قوله قالوا ولم يوجد له مثال) أى ومثل له بعضهم بالمقل بناء على أن الجوهر ليس جنس له بل عرض عام وعلى هذا فالقول بالمشرة انواع له لا اجناس والالم يكن منفردا ولا أشخاص والا كان نوما والاولى في عدم الاجناس الابتداء بالسافل ثم المتوسط ثم السالى لان المتطرف فيها التصاعد لانا اذا فرضنا شيا وفرضنا له جنسا فلا يكون الا فوقه وهكذا ويرى الجنس القريب والبعيد بأنه ان كان الجواب عن المساهية وعن بعض ما يشاركها في الجنس عين الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه فهو قريب كحيوان اذ يجاب به عن السؤال عن الانسان والفرس وعن السؤال عنه وعن سائر الانواع المشتركة له فيه وان كان الجواب عن المساهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن غيره مما يشاركها فيه فبعيد كجسم نام فان النبات وباقي انواع الحيوان تشارك الانسان فيه ويجاب به عنه وعن النبات لاعتنه وعن باقي انواع الحيران ويكون هناك جوابان ان كان بيضا بمرتبة واحدة بأن يكون بين المساهية كالانسان وذلك الجنس جنس واحد هو القريب كالجسم الثامى اذ بينه وبين الانسان الحيوان فالحيوان جواب والجسم الثامى جواب آخر وثلاثة اجوبة ان كان بيضا بمرتبتين كالجسم بالنسبة اليه وأربعة اجوبة ان كان بيضا بثلاث مراتب كالجواهر وكل ما يزيد البعد يزيد عدد الاجوبة وعدد الاجوبة يزيد على عدد مراتب البعد بواحد أبدا لان الجنس القريب جواب وكل مرتبة من مراتب البعد جواب آخر ورتب القوم الاجناس لتهيأ لهم التمثيل بها تسويلا على المتكلم فوضوا الحيوان

(واما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى) أفراد نحو (زيد وعمر وهو النوع) لانه اذا سئل عن زيد وعمر وما هما كان الانسان جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل واحد منهما كان الجواب ذلك أيضاً لانه تمام ماهيته المختصة به (ويرسم) للنوع (بانه كلي) دخل فيه سائر الكليات (مقول)

(واما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة) ان كان السؤال عن تمام ماهية مشتركة بين جزئيات متعددة الحقيقة نحو ملهم زيد وعمر وبيكر وخالد (و) مقول في جواب ماهو (بحسب الخصوصية) ان كان السؤال عن ماهية مختصة بمجزئ نحو ماهو زيد حال كون المقلتين نابتين (مما) متعاقبتين في سؤالين كاتقدم (وهو) أى الكلي المقول بحسبهما (النوع) ولا تناقض بين كونه تمام ماهية مشتركة وكونه تمام ماهية مختصة لان الاول باعتباره مجرد عن الشخصات والثاني باعتباره مقيداً بها (ويرسم) النوع (بانه كلي) جنس شامل جميع الكليات (مقول على

ثم الجسم التام ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فالحیوان جنس لانه تمام المشترك بين الانسان والفرس وكذا الجسم التام لانه تمام المشترك بينه وبين النبات وكذا الجسم المطلق لانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وكذا الجوهر لانه تمام المشترك بينه وبين العقل على مذهب المتكلمين ان الجوهر قدمان مادی ومجرد حقيقي (قوله بحسب الشركة والخصوصية) أى يحمل تارة على جملة من افراده المتماثلة اذا سئل عنها بأن قيل ما زيد وعمر وبيكر فيجاب بانسان وهذا هو المراد بقوله بحسب الشركة لانه تمام المساهية المشتركة بينهما وتارة يحمل على فرد واحد نحو ما زيد فان جوابه انسان وهذا هو المراد بقوله والخصوصية هذا الذى أطبق عليه المحققون من شراح هذا الكتاب كالسيد والفري وشيخ الاسلام ومن حثى كلامهم (قوله مما) ليس المراد به المية في الزمن بأن يحمل حملاً واحداً على سيل الشركة والخصوصية في زمن واحد بل المراد به الاجتماع في المقولية فهو تأكيد لقوله بحسب الشركة والخصوصية فهو في قوة جيبا ومنه ثبوت الحليين للنوع بأن يحمل على فرد مسؤل عنه بما هو ويحمل على افراد مسؤل عنها بما هي أيضاً أشار لهذا كله الشارح بقوله لانه اذا سئل عن زيد وعمر الخ (قوله عن كل منهما) أى وحده (قوله ذلك) أى انسان (قوله لانه) أى انسان (قوله تمام ملهية المختصة به) أى للفرد ان قلت لان لم انه تمام المساهية الخاصة به لان الانسان حيوان ناطق وماهية زيد حيوان ناطق متشخص ه لانسان ماهية مشتركة بين أفرادها لا مختصة ببعضها أوجب بأن الشخصات عوارض للماهية لا من تمامها وتتمامها الحيوان الناطق فالانسان تمام

كثيرين مختلفين بالعدد) أي
تعدد الذوات (دون) تعدد
(الحقيقة) فهي واحدة
مشتركة بينهم فصل مخرج
الجنس وصلة مقول (في
جواب) فصل مخرج
المرض العام وإضافته لما
(هو) فصل مخرج الفصل
والخاصة (تليه) النوع
قسمان حقيقي وهو الذي
لا جنس تحته كالإنسان
وإضافي وهو الذي فوقه
جنس كحيوان فيهما
عموم وخصوص من وجه
يجتمعان في نحو الإنسان
ويفرد الحقيقي في النوع
البسيط والإضافي في نحو
الجسم النامي

على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة) خرج به الجنس (في جواب
ما هو) خرج به الفصل والخاصة والمرض العام مع أن ذلك يخرج بما
خرج به الجنس أيضاً لكن الأنساب أخرجه بما خرجت به الخاصة
لتشاركهما في المرضية والنوع قسمان إضافي وهو المدرج تحت جنس
وحقيقي وهو ما ليس تحته جنس كالإنسان فيهما عموم وخصوص من
وجه فاجتمعان في نحو الإنسان فانه نوع إضافي لاندراجهم تحت جنس
ماهية زيد المختصة به فان قلت لو كان ذلك لم توجد في غيره من الأفراد
واللازم باطل فأجيب بأن الباء داخلة على المقصور فزيد لا يمتد إلى الإنسان
مثلاً وبأن الماهية المختصة بمشخصات زيد وعوارضه غيرها مخصصة
بمشخصات عمرو وعوارضها الماهية المطلقة مشتركة والمخصصة مختصة
(نوله على كثيرين) أي أفراد (قوله الفصل والخاصة) خرجاً بإضافة
جواب لما هو (قوله والمرض العام) خرج بقوله في جواب (قوله
الثالث) أي المرض العام (قوله بما خرج به الجنس) أي قوله دون
الحقيقة أي لانه يقال على المختلفين بالحقيقة كما يقال على المتفقين فيها
نحو زيد وعمرو وبكر ماشون (قوله لكن الأنساب) بحث فيه بأن الشيء
لا يخرج بقيد حتى يكون القيد الذي قبله متناولاً له مع أن المرض العام
خرج بقوله دون الحقيقة فالنسب ان الجنس وخاصته والفصل البعيد
والمرض العام خرجت بقوله دون الحقيقة وان الفصل القريب وخاصة
النوع خرجاً بقوله في جواب ما هو (قوله النسب) شاذ قياساً لانه من
ناسب (نوله لتشاركهما) أي الخاصة والمرض العام (نوله في المرضية)
بفتح العين المهملة والراء أي في كون كل منهما عارضاً للماهية (قوله
وحقيقي) ويقال له نوع الأنواع أيضاً وهذا أحد السكليات الجنس على
التعيين بخلاف النوع الإضافي فليس أحدهما على التمين (قوله ما ليس
تحت جنس) أي بل أفراد أو أصناف بقرينة كون الكلام في النوع
الحقيقي لكن الأولى ما ليس تحته نوع لصدق كلامه بالجنس السافل
وليس نوعاً حقيقياً (قوله فيهما) أي النوع الإضافي والنوع الحقيقي الخ
تفريع على تعريفيهما (قوله من وجهه) راجع للعموم والخصوص

(قوله)

(واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته) أي شيء يميز ماهية عن كل ما سواها أو عن بعضه حال كونه داخلها فيها (وهو) أي المقول في جواب أي شيء هو في ذاتها الكلية (الذي يميز الشيء) أي الماهية تميزاً تاماً عن كل ما سواها أو في الجملة عن بعض ما سواها وصلة يميز (عما يشاركه في الجنس) قريباً كان أو بعيداً (كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو) أي الكلّي الذي يميز الشيء عما يشاركه في جنسه (الفصل) ولم يزد أو في الوجود عقب في الجنس تباعاً للمنفذين بناء على ان كل ماهية لها جنس وزاد التأخرون عقبه في الوجود بناء على انه ليس كل ماهية لها جنس وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر وهو جواز تركب ماهية من أمرين متساويين أو عدمه فإلى زيادة على الاول وعدمه على الثاني

وهو الحيوان وحقيقى اذ ليس تحت جنس وينفرد الاضافى بنحو الجسم التامى فان فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحت جنس وهو الحيوان وينفرد الحقيقة بالماهية البسيطة كالنقل المطلق عند الحكماء على القول بنفي جنسية الجوهر (واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته) أي جوهره (وهو الذي يميز الشيء) ولو في الجملة (عما يشاركه في الجنس) كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو) أي المقول في جواب ذلك (لفصل) وذلك لانه اذا شئ من الانسان باى شيء هو في ذاته كان للناطق جواباً عنه لانه يميزه عما يشاركه في الجنس (قوله بنفي جنسية الجوهر) أي وأما على القول بأن الجوهر جنس له بلا ينفرد فيه النوع الحقيقى لا تدراجة تحت جنس فهو اضافى أيضاً وليس بسيطاً لتركيب ماهيته من جنس وفصل (قوله أي شيء هو في ذاته) اعلم ان السائل باى لم يسأل عن تمام الماهية المشتركة بين شيئين أو أكثر وإنما يسأل بها عن يميزها عما يشاركها فيها يضاف اليه لفظ أي فاذا قيل الانسان أي حيوان هو كان سوءاً لا عن المشاركات في الحيوان واذا قيل أي موجود هو كان سوءاً لا عن مشاركته في الوجود والسؤال باى ثلاثة أقسام أحدها أن لا يزداد على أي شيء هو ناسيه أن يزداد قوله في ذاته فإلها أن يزداد قوله في عرضه فان كان الاول فالجواب ما يميز السوء عنه مما لنا فصلاً قريباً أو بعيداً أو خاصة وإن كان الثاني فالجواب الفصل وحده وإن كان الثالث فالجواب الخاصة وحدها فنقول المصنف في ذاته لبيان ان السؤال عن الفصل الذي الكلام فيه يقيد به (قوله ولو في الجملة) إشارة الى انه لا فرق في المميز الذي ين كونه مميزاً للشيء عن جميع ما عداه كالناطق للانسان أو عن بعض من عداه كالحساس والتامى له كالحساس يميز عن النبات ولا يميزه عن الحيوان والتامى يميزه عن مطلق الجسم ولم يميزه عن النبات (قوله كالناطق الخ) أي عند من لم يجعله مقولاً على الملائكة والجن وأراد بالنطق الصفة المستلزمة جهة التمييز العقل والتفكر البقوى والتصور الخيالى فهو فصل للانسان يميزه عن الملائكة لانها جواهر مجردة أما عند من جمعه مقولاً على الملائكة فهو فصل

وتبع في اقتصاره على قوله في الجنس المتقدمين بناء على أن كل ماهية لما فصل فلها جنس وذهب المتأخرون إلى زيادة أو في الوجود وبني الخلاف على جواز تركيب الماهية من أمرين متساويين وعدمه فن جواز تركيبها من ذلك زادما ذكر ومن لا فلا (ويرسم) الفصل (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكلليات (يقال عن الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته)

(ويرسم) الفصل
(بأنه كلي) جنس شامل
كل كلي (يقال على الشيء
المسؤول عنه (في جواب))
فصل مخرج المرض العام
واضافة جواب (أي شيء
هو) فصل مخرج الجنس
والنوع (في ذاته) فصل
مخرج الخاصة والفصل
قسمان قريب وهو ما يميز
الشيء عما يشاركه في
جنسه القريب ويبدو هو
ما يميزه عما يشاركه في جنسه
اللبيد

ببدي فميز الإنسان عن غير الملائكة والجن (قوله وتبع) أي المصنف
(قوله إلى زيادة أو في الوجود) أي في تعريف الفصل عقب في الجنس
ليصير التعريف جامعا (قوله على جواز تركيب الخ) يفيد أن الخلاف في
الجواز العقلي مع الاتفاق على عدم وجود ذلك (قوله ذلك) أي متساويين
(قوله ما ذكر) أي أوفي الوجود (قوله وعدمه) احتج عليه المتقدمون
بان الماهية لو تركبت من متساويين قلما أن يحتاج كل منهما للآخر
فيلزم الدور أو أحدهما فقط فيلزم الترجيع بلا مرجع أو لا يحتاج كل
للآخر فيلزم المحال وهو قيام الماهية بدون بعض أجزائها وأجاب
التأخرون بان هذه الحالات انما هي في الماهية الخارجية أما الذهنية
فلا لانها من الأمور الاعتبارية والكلام في الثاني لا الاول سامنا
بحيث فيها لكن نتمن أن هذا دور رتب لم لا يجوز أن يكون دورا ميبا وهو
غير محال كتوقف الجرم على المرض وعكسه فان قلت لم يذكر المصنف
هذه الزيادة في التفسير الاول وقد أطلق في رسمه كآري فلم يقيد بالجنس
كما قيد أولا قلت للاشارة إلى المذهبين وان مختاره ما سبق فيحمل الثاني عليه
بدلالة السياق وانه متردد في ثبوت تركيب الماهية من متساويين * قال
السعد في شرح الشمسية وكون تمييز الفصل عن المشارك في الوجود مبنا
على الاحتمال المذكور انما هو على تفسير الامام لكلام الاشارات واما على
تفسير الحكمين المحقق فليس مبنا عليه لانه قال مراده أن الفصل يميز الشيء
عما يشاركه في الجنس فقط أو عما يشاركه في الوجود سواء شاركه في
الجنس أم لا وتحقيقه أن فصل الشيء ان اختص بالجنس كالحساس للحيوان
بالنسبة إلى الجسم انما كان ميمزا عما عداه عما شاركه في الوجود وان

خرج به الجنس والنوع لانهما يقالان في جواب ما هو والعرض العام
لانه لا يقال في الجواب أصلا كما مر والخاصة لانها انما تميز الشيء في
عرضه لا في ذاته والفصل فحين قريب وهو ما يميز الشيء عن جنسه
التقريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وبسبب وهو ما يميز الشيء في
الجملة عن جنسه البعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان فان قلت
يلزم أن يكون الجنس فصلا لانه يميز هذا التميز قلت لا بعد فيه ان أتى
به في جواب أى شيء هو في ذاته بخلاف ما اذا أتى به في جواب ما هو

لم يكن محتما بالجنس كالناطق للانسان عند من جملة مقولا على غير
الحيوانات كالملائكة فهو يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في الجنس
أى الحيوانية لاعن جميع ما شاركه في الوجود اذ لا يميزه عن الملائكة
اه قوله عند من جملة مقولا على الملائكة فملى هذا لا يكون الناطق
فصلا بل يكون جنسا فان الملائكة عندهم ليست حيوانا ولا جماع
انها ناطقة غيبية (قوله خرج به الجنس الخ) ظاهره انه جمل المذكور
قيدا واحدا مخرجا للامور المذكورة والاولي جملة ثلاثة قيود وهي
يقال في جواب واطافة الجواب الى أى شيء وقوله في ذاته ويخرج
بالاول المرض العام لانه لا يقال في الجواب أصلا ويخرج بالتانى الجنس
والنوع وبالتالى الخاصة ويحتمل ان هذا مراد الشارح ويكون اخراجها
على التوزيع لكن يبعد تأخير المرض العام عن الجنس والنوع في
الاخراج (قوله في جواب ما هو) وان اختلفت جهة المقولية لان الجنس
يقال في جواب ما يحسب الحركة المحضة والنوع يحسب الحركة والخصوصية
(قوله عن جنسه) أى صاحب جنسه (قوله يلزم) أى من كون المميز
عن صاحب الجنس البعيد فصلا (قوله هذا التميز) أى الذى يميزه
الفصل البعيد فان الحيوان يميز الانسان عن الثبات كما يميزه عن الحساس
(قوله فيه) أى كون الجنس فصلا (قوله به) أى الجنس (قوله في جواب
أى شيء هو) كان يقال أى شيء الانسان في ذاته فيقال في جوابه حيوان
قد ميز الحيوان الانسان مما يشاركه في جنسه كالنامي والجسم من
شجر وحجر والظاهر ان مراده الجنس للسافل أو المتوسط لالعالي

فله اعتباران بحسب السؤال ثم نبي بالعرضى فقال (واما العرضى
فاما أن يتمتع انفسكا كه عن الماهية وهو المرض اللازم) كاضحك بالقوة
بالنسبة الى الانسان (أو لا يتمتع) انفسكا كه عنها (وهو المرض المفارق)
كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان (وكل واحد منهما اما أن يتمتع

لا به لا يميز عن شيء (قوله فله) أي الجنس (قوله نبي بالعرضى) أي أنى
به ناسيا بعد اتيانه بالذتي أولا والمراد به هنا المنسوب لما عرض لذات
خارجا عنها وهذا اصطلاح أهل الميزان لا المنسوب للمرض مقابل الجوهر
كما هو اصطلاح المتكلمين وبين التفسيرين عموم وجهي يتمتعان في
نحو اليأس وينفرد الاول في نحو القدرة والثاني في نحو اللاطية (قوله
يتمتع انفسكا كه عن الماهية) أي من حيث وجودها ذهنا بمعنى أنها
يتمتع ادراكها دون ادراك كقدرية اثلاثية وزوجية الاربعية ويسمى
هذا لازم الذهن أو من حيث ان وجود الخارجى بمعنى انها يتمتع وجودها
في الخارج منفكة عنه كسواد الغراب ويسمى لازم الوجود أو من
حيث هي بمعنى انه يتمتع وجودها في الذهن أو الخارج منفكة عنه بل
أيضا وجدت انصفت به ككون زوايا المثلث اثلاثية مساوية لثلاثين
ويسمى هذا لازم الماهية (قوله كالضاحك) بالقوة بالنسبة للانسان
الضاحك أبسط الوجه وانكشف مقدم الانسان والقوة امكان الشيء
حال عدمه ويقابلها الفعل وهو التحقق والحصول والثبوت ففى كون
الضاحك بالقوة طارضا ملازما نظرا وأجيب بأن القوة تعلق أيضا على
الامكان مطلقا عن التقييد بحال الدم وهو المراد هنا (قوله المرض
المفارق) أى الذى تمكن مفارقتها وان لم يفارق بالفعل كالقفر الدائم
من لا يمكن غناه فانه وكفراق الزبال محبوبة السلطان والفرق بين هذا
وبين لازم الوجود كسواد الغراب أن هذا يمكن الزوال عادة وذلك
ليس يمكن الزوال طاعة والمفارق اما بسرعة كحجرة الحجل وصفرة
لوجل أو ببطء كالشباب والحب وسواد الشعر (قوله وكل واحد منهما
الح) صريح في أن أقسام العرضى أربعة واذا ضمت الجنس والتويع والفصل
لغت سبعة وهذا مخالف لما مر وقرر أن السكليات خمسة وأجيب بأن

(واما العرضى قلما)
بكسر المز وشد الميم (أن)
يفتح فسكون حرف
مصدرى مك (يتمتع انفسكا كه
عن الماهية) أي خلوها
قته ووجودها بدونه
(وهو المرض اللازم)
للماهية كالضاحك بالقوة
والتنفيس كذلك بالنسبة
للانسان (أو لا يتمتع) انفسكا كه
عنها بأن يجوز خلوها عنه
ووجودها بدونه كالضاحك
بالفعل والتنفيس كذلك
بالنسبة للانسان (وهو
المرض المفارق) للماهية
(وكل واحد منهما) أي
اللازم والمفارق (اما أن
يتمتع

بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى
 الانسان) لانه بالقوة لازم لمساهية الانسان مختص بها وللعلل مفارق
 لها مختص بها وهذا مذهب المتأخرين وأما المتقدمون ففرضوا أن
 تكون الخاصة لازمة غير مفارقة لانها التي يعرف بها (وترسم) الخاصة
 (بأنها كلية) دخل فيها سائر السكليات (تقال على ما تحت حقيقة واحدة
 فقط) من الافراد (قولا عرضياً) خرج به الجنس والمرض للعام لانهما
 يقالان على حقائق والتويع والفصل لان قولهما على ما تحتها ذاتي
 لا عرضي

تقسيم العرضي الى لازم ومفارق تقسيم ثانوي كتنظيم الجنس والتويع
 والفصل (قوله بحقيقة واحدة) أي بافرادها لان الخاصة لا تلزم للماهية
 من حيث هي نوعية كانت كالضاحك أو جنسية كالشئ والمتنفس
 (قوله وهو الخاصة) قدمها لتمييزها للماهية وكونها مادة للرسم بخلاف
 المرض العام وهي قسمان خاصة حقيقية ويقال لها مطلقة أيضاً كالضاحك
 للانسان واضفية وهي التي بالنسبة الى شئ، دون شئ آخر كالشئ
 للانسان بالنسبة للحجر وهذه ليست احدى السكليات الخمس ان قلت
 ورد في السنة نسبة الضحك للملائكة والجن فكيف يكون خاصة
 للانسان قلت يمكن أن معنى ما ورد أنهم يتجبرون مجازاً مرسلات علاقته
 المسببية أو أن ذلك باعتبار أنواع الحيوان (قوله وهذا) أي تقسيم الخاصة
 الى لازمة ومفارقة (قوله ففرضوا) أن تكون الخاصة لازمة بحيث
 فيه بأنهم اذا كانوا يطلقون الخاصة الاعلى اللازمة فذا تكون المفارقة
 واشتراطهم في التعريف بالخاصة كونها لازمة لا يقتضي أن كل خاصة لازمة
 بل يقتضي أنها تكون لازمة ومفارقة ولا يفي الشرط (وله من الافراد)
 بيان لما (قوله به) أي قوله تقل على ما تحت حقيقة واحدة فقط على وجه
 الاجمال والتفصيل يعلم من التعليل (قوله على حقائق) أي ما تحتها من الافراد
 لسكن في غير الجواب فلا ينافي ما تقدم أن المرض لا يقل في الجواب
 مطلقاً وأفاد التعليل أن خروجهما بقوله على ما تحت حقيقة (قوله
 والتويع والفصل) عطف على الجنس (قوله لان قولهما على ما تحتها الخ)

بحقيقة واحدة) بان
 يكون قاصراً عليها ولا
 مرض لغيرها (وهو الخاصة)
 أي المسمى خاصة (كالضاحك
 بالقوة) بضم القاف وشد
 الواو أي الامكان وهذه
 خاصة لازمة (و) بمعنى
 والضحك (بالفعل) وهذه
 خاصة مفارقة بالنسبة
 (للا انسان وترسم) الخاصة
 (بأنها كلية) جنس شامل
 كل كلي والاول كلي لان
 "كلية من المركب والكلام
 في المفرد (يقال) أي تحمل
 في الجواب فصل مخرج
 المرض العام (على ما) أي
 جزئيات (تحت حقيقة
 واحدة فقط) فصل مخرج
 الجنس (قولا عرضياً)
 فصل مخرج النوع والفصل
 هذا ان قيد قولها بكونه
 في جواب وان لم يقيد به
 فالمرض خرج بقوله فقط
 والخاصة قسمان خاصة نوع
 كالضاحك للانسان وخاصة
 جنس كالتنفس للحيوان
 وكل خاصة نوع خاصة
 لجذبه ولا عكس

ولا حاجة الى قوله فقط بعد واحدة والخاصة قد تكون للجنس كاللون للجسم وقد تكون للتويع كالضاحك للانسان وكل خاصة لتويع خاصة لجنسه ولا ينمكس (واما أن يم) كل من المرض اللازم والمفارق

أفاد أن خروجها بقوله قولاً عرضياً (قوله ولا حاجة) لقوله فقط بحث فيه بأن الجنس والمرض العام يقالان على ما تحت حقيقة واحدة وعلى ما تحت خفائيق نحو زيد وعمرو حيوان أو ماشيان ونحو الانسان والفرس حيوان أو ماشيان فأخرجهما بقوله فقط (قوله والخاصة) قد تكون للجنس لما قدم المصنف أن الخاصة مختصة بحقيقة واحدة وكان ظاهره أنها لا تكون للجنس أفاد الشارح أنها تكون له أيضاً فهذا في قوة الاستدراك على كلام المتن لرفع ما أوهمه ظاهره وبيان أن مراده بالحقيقة ما يشمل التوعية والجنسية (قوله كاللون للجسم) الغنيمي الظاهر أن اللون خاصة غير شاملة لأنواع الجسم لان الهواء جسم لطيف لالون له وكذا الماء على قول (قوله وكل خاصة) نوع فهي خاصة لجنسه الغنيمي توقفت فيه حين قراءة هذا الترح خصوصاً مع قوله سابقاً الضاحك بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها حتى رأيت نسخة المصنف رحمه الله تعالى مكتوباً عليها مانعه لخاصة الانسان كالضاحك خاصة للحيوان بمعنى أنها لا تجاوز الى غيره وخاصة الحيوان كالحياة ليست خاصة للانسان بل تجاوز الى غيره من أنواع الحيوان اهـ ولا يخلو عن تأمل فقد رأيت في بعض حواشي شرح الشمسية مانعه قال الشارح ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة اعلم ان الخاصة تقسم الى ما تكون مطلقة والى ما تكون غير مطلقة فالمطلقة هي التي لا تكون في غير ذلك النوع كالكتاب للانسان والمقيدة هي التي تكون في بعض ما يخالف ذلك النوع كالنسي للانسان بالنسبة لاشجاره فتأمل مع كلام الشارح أقول الخاصة تكون شاملة كالكتاب للانسان وغير شاملة كالكتاب للحيوان فلا وقفة ولذا اشترطوا في التعريف بها كونها شاملة (قوله ولا ينمكس) أى عكساً لقولنا بأن يقال كل خاصة لجنس خاصة لتويعه لبطالانه فان التقيس مثلاً خاصة للحيوان وليس خاصة للانسان وأما العكس المنطقي

(واما ان يم) يضم العين المهملة
وقتح الميم أى يشمل كل من
المرض اللازم والمرض
المفارق ما تحت

(حقائق فوق حقيقة واحدة وهو المرض العام كالتنفس بالقوة والفعل بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات) لانه بالقوة لازم لماهيات الحيوانات وبالفعل مفارق لها وعلى التقديرين هو غير مختص بواحدة منها (ورسم بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات (يدل على مانعت حقائق مختلفة قولاً عرضياً) خرج به الجنس لان قوله على مانعته ذاتي لا عرضي والتنوع والفصل والخاصة لانها لا يقال الا على حقيقة واحدة قيل راعياً كانت هذه التعريفات رسوماً للكليات لجواز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات مساويات لها حيث لم تحقق الماهيات أطلق على تلك المفهومات الرسوم قال العلامة الرازي وهذا بمنزل عن التحقيق لان الكليات أمور

وهو بعض خاصة الجنس خاصة لنوعه فصحيح كالكتاب للحيوان والانسان (قوله حقائق فوق واحدة) ثم ان كانت الحقائق أجناساً كان عرضاً عاماً للجنس لتجاوزه الى غيره كالسواد للحيوان وغيره وان كانت أنواعاً فهو عرض عام لتنوع لشموله غيره من أنواع جنسه وخاصة لجنسه باعتبار عدم تجاوزه الى غيره كالأكل والشرب (قوله التعريفات) أي المتقدمة للجنس والتنوع والفصل والخاصة والمرض العام (قوله رسوماً) أي كما صرح به المصنف بقوله في جيمها ويرسم (قوله للكليات) أي الجنس تنازع فيه التعريفات ورسوماً (قوله لها) أي الكليات (قوله ماهيات) أي حقائق (قوله وراء) أي غير (قوله المفهومات) أي المعاني التي فهمت من التعريفات (قوله ملزومات) نعت ماهيات (قوله لها) أي المفهومات تنازع فيه ملزومات ومساويات ودفع بهما ما يقال اذا كان لها ماهيات وراء تلك المفهومات فتعريفها بتلك المفهومات قاسد وليس حداً ولا رسماً (قوله حيث لم تحقق الماهيات) أي الكليات أي لم تحقق كونها نفس للمفومات التي عرف بها أو غيرها فتريع على قوله لجواز أن يكون الخ (قوله أطلق) أي المصنف (قوله وهذا) أي القيل (قوله بمنزل) أي مكان بمنزل (قوله عن التحقيق) أي ذكر الشيء على الوجه الحق أو إثباته بدليل أي عند مكانه كناية عن مخالفته له (قوله لان الكليات) أي ماهياتها

(حقائق فوق) أي ذاتية على حقيقة (واحدة وهو المرض العام كالتنفس بالقوة) أي أو (الفعل) بالنسبة (للإنسان وغيره من) أنواع (الحيوان) ويرسم (المرض) (بأنه كلي) جنس شامل كل كلي (يقال) في غير الجواب (على ما) أي جزئيات (تحت حقائق مختلفة) فصل مخرج النوع والفصل والخاصة (قولاً عرضياً) فصل مخرج الجنس والتعاريف السابقة للكليات بذاتها فهي حدود وقد ناسخ المصنف في قوله وترسم

اعتبارية حصلت. مفهوماتها ووضعت أسماؤها بأزائها فليس لها مكان غير
تلك المفاهيم فتكون هي حدود على أن عدم العلم بأنها حدود لا يوجب
العلم بأنها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أعم واعلم
أن غرض المتعلق معرفة ما يوصل الى التصور وهو القول الشارح
أو الى التصديق وهو الحجة ولكل منهما مقدمة ولما فرغ من
مقدمة الاول أخذ في بيانه فقال (القول الشارح)

سمى به لشرحه المساهية ويقال له التعريف ومعرف الشيء. ماتسـنـلـزـم

(قوله اعتبارية) أى منسوبة للاعتبار أى التقدير والفرض نسبة المتعلق
بافتتاح المتعلق بالكسر (قوله حصلت) بضم فسـكـر مثلاً أى اعتبرت
(قوله مفهوماتها) أى ماهيات هي السكليات قاضاته للبيان (قوله
أسماؤها) أى الجنس والنوع والفصل والخاصة والمرض العام (قوله
بأزائها) أى بمناجاة المفاهيم المحصلة (قوله لها) أى أسماء السكليات
(قوله غير تلك المفاهيم) أى التي حصلت ووضعت لها الاسماء (قوله فتكون
الحج) تفريع على قوله فليس لها الحج (قوله هي) أى المفاهيم (قوله حدوداً)
أى فكان المناسب أن يكون المصنف ويحدد ويرسم (قوله لا يوجب العلم
بأنها رسوم) أى حتى يصح تسميتها رسوم فهذا القيل على فرض تسليمه يقتضى
أنها لا تسمى رسوم أيضاً (قوله ذكر التعريف) أى بأن يقال ويعرف بدل
ويرسم (قوله أعم) أى من الرسم والحد (قوله غرض) بفتح الغين المدججة
والراء أى مقصود (قوله المنطقي) أى بوضع المتعلق وتدوينه (قوله الى
التصور) أى الجهول (قوله أو الى التصديق) أى الجهول (قوله منها) أى
القول الشارح والحجة (قوله مقدمة) أى شيء يتقدم عليه فمقدمة له ومقدمة
القول الشارح السكليات ومقدمة الحجة التضايا (قوله الاول) أى القول
الشارح (قوله أخذ) أى أراد الشروع (قوله سمي شارحاً لشرحه المساهية) أى
بقيتها أو في الجملة أو يتميزها فعمل الحد ما وناقصا والرسم كذلك وسمى قولاً
لتركيبه والقول عند المتألفين هو المركب زاد بعضهم تركيهاً تاماً (قوله التعريف)
أصله مصدر عرف المضاعف أى التبيين قل الى المرف بالمكسر للاقعة
المتعلق الاشتقاق والتاسب زيادة أيضاً والمرف (قوله ومعرف الشيء) بكسر

(انقول للشارح) أى
للموصل لمعرفة المساهية
المنجولة سمي قولاً لتركيبه
والقول هو المركب وشارحاً
لشرحه المساهية المنجولة
ويسمى قريضاً ومعرفة
أيضاً بكسر الراء ويعرف
بأنه قول تسليزم معرفته معرفة
غيره أو امتيازاً عن غيره
وهو سبعة أقسام حد تام وحد
ناقص ورسم تام ورسم ناقص
وتقسيم وتمثيل وتبديل لفظ
بمرادفه

معرفة معرفة والتعريف اما حاداً ورسم وكل منهما تاماً أو ناقص ودليل
حصره في الاربة أنه ما أن يكون مجموع الذاتيات فهو الحد التام أو بهضها

لراء اضافته لامية أي ماهيته وحقيقته (قوله معرفته) أي المرف بالسكر
(قوله معرفته) أي الشيء المرف بالفتح فلنظ ما جنس واقع على قول أو أمر
وقوله تستلزم الح فصل لتحقيق ماهية المرف واخراج غيره وبحت فيه أنه
ان أريد المعرفة بالسكر لم يشمل الرسم وان أريد المعرفة بوجهه لم يشمل الحد
فالتناسب زيادة أو امتياز فالحد التام تستلزم معرفته المعرفة والحد الناقص
ولرسم. طناً تستلزم معرفته التميز في التسمية مرف الشيء ما تستلزم معرفته
معرفة أو امتياز عن كل ما عداه وفي شرحه لا تقطع انما قلنا أو امتياز الح
الحد الناقص والرسم فان تصوراتها لا تستلزم تصور حقيقة الشيء بل
امتيازها عن جميع أعيانها الغنيمة هذا التعريف يشمل النوع نحو الانسان فان
معرفة تستلزم معرفة الحيوان الناطق وليس معرفة والتعريف الاعم
والاخص والمفرد والمركب والمزوم والقياس الاستثنائي وفيه نظر فان
الانسان هو الحيوان الناطق فان أراد فقط انسان فلا خصوصية له وتوله
التعريف الاعم فيه نظر فان الاول لا يميز عن جميع الاغيار والثاني لا يميز جميع
المرف وقوله والمزوم فيه نظر فان معرفته لا تستلزم معرفته لازمه ولا امتياز
وقوله والقياس الاستثنائي فيه نظر فان تصوره ليس مستلزماً لتصور المطلوب
بل قد يميزه مستلزم لتسليمه ولا وجه لتخصيص الاستثنائي اذا اقتضى مثله
في حاشية برهان الدين شرط المرف بالفتح كونه معلوماً بوجه ما لا يلزم
نوجه النفس الى المجهول المطلق وهو محال وكونه مجهولاً من وجه آخر لا
يلزم تحصيل الحاصل فطريق التعريف ان تصور الوجه المجهول وثبته
لوجه المعلوم فيلزم ثبوت الشيء الذي تصوره بوجه المعلوم مثلاً اذا تصور
الانسان بأنه حيوان ثم تصور الوجه المجهول وهو كونه مطلقاً ثم تصور
ثبوت الناطق للحيوان لزم تصورك ثبوت الناطق للانسان في تركيب
التعريف تركبه من الوجهين المعلومين عند التركيب لامتناع تركيب المجهولات
وان كان أحدهما مجهولاً قبله (قوله حصره) أي التعريف (قوله في الاربة)
أي الحد التام والناقص والرسم كذلك (قوله بهضها) صادق بالجنس وحده

فالحمد الناقص أو بالجنس القريب والخاصة فالرسم اللام أو بغير ذلك فالرسم
الناقص ونقي خامس وهو التعريف اللفظي وهو مأبأ عن الشيء بلفظ
أظهر مرادف مثل القمار الحمر وقد أخذ في بيان لاربعة فنال

قريباً أو بعيداً وبالفصل البعيد وفيه نظر في شرح الاشارات والخدمته تام
مشتمل على جميع المقومات كحيوان ناطق للانسان ومنه ناقص مشتمل على
بعضها اذا كان مساوياً للمحدود كحكم أو جوهر ناطق له فكل من قوله اذا
كان مساوياً وتمثله بجسم أو جوهر ناطق ان الجنس وحده ليس حداً ناقصاً
وكذا الفصل البعيد لكن في تهذيب السعدا حيز في الناقص حداً كان أو رسماً
أن يكون أعم (قوله أو بغير ذلك) فالرسم الناقص الفئري بعد ذكر نحو ما في
الشرح في المنفى فعل هذا المرض اللام مع الفصل أو الخاصة والفصل مع
الخاصة أو الجنس البعيد مع الخاصة كلها رسوم ناقصة اه وكلام الحفيديده
ان التعريف بالفصل وحده أومع الجنس البعيد حداً ناقص وكذا الفصل
القريب مع الفصل البعيد أو مع الخاصة والفصل البعيد مع الخاصة لكن هذا
ليس معتبراً عند الجمهور لان الفصل القريب حصل به الامتياز فذكر الخاصة
معه لتو ولعلمهم نظروا الى أن التمييز الحاصل منه أقوى من تمييز الفصل
وحده للسيد الصواب ان المركب من المرض اللام والخاصة رسم ناقص
لكنه أقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حداً ناقص
وهو أكل من الفصل وحده وكذا المركب من الفصل والخاصة حداً ناقص
وهو أكل من المرض اللام والفصل وقولهم لاجابة الى ضم الخاصة له
مدفوع بأن تمييز الحاصل بهما أقوى من التمييز بالفصل وحده فان أريد
الاقوى احتجج الى ضم الخاصة الى الفصل (قوله وفي) أي من أقسام التعريف
(قوله قسم خامس) هذا ناقص للحصر السابق وأجيب عنه بأنه راجع الى
التعريف بالخاصة لان اللفظ المرادف من خواص المعنى يزيد التعريف
بالمثل والتعريف بالتقسيم وأجيب عنهما برجوعهما للخاصة لان المثال
والاقسام من خواص المعنى (قوله ما أبأ) أي دل والظاهر ان ما مصدرية
(قوله عن الشيء) أي المعنى والمفهوم (قوله أظهر) أي دلالة لشهرته وغلبة
استعماله فيه (قوله مرادف) التنبهي لم أقف على هذا التقييد في كلام أحد غير

(الحد قول دال على ماهية الشيء) أى حقيقته الذاتية (وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريين كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان) لأنك إذا قلت ما الإنسان فيقال الحيوان الناطق والجنس القريب حده كقولك في حد الإنسان هو الجسم التامى الحساس المتحرك بالإرادة الناطق (وهو) أى الذى يتركب مما ذكر (الحد التام) أما كونه حداً فلأن الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغير فيه وأما كونه تاماً فليذكر جميع الذاتيات فيه وخرج بذلك ماهية الشيء الرسم فإنه انما يبدل على آثره كإسباني وكلامه يدل على تخصيص الحد بذوات الماهيات المركبات فتخرج البسائط فإنها

الشارح والمنهزم من كلام التهذيب وشروحه عدم التقييد به ثم رأيت في بعض الشروح التقييد به الدلجى التقييد به أخذه المصنف من كلام المضد ولم يعرف لغيرهما وانظر هل يمكن تريف بغير مرادف ومماثلة (قوله الأربعة) أى الحمل التام والناقص والرسم كذلك (قوله الحد) أى التام (قوله قول جنس) شمل الحدين والرسمين (قوله دال على ماهية الشيء) أى تمامها فصل أخرج الحد الناقص لدلالته على جزء الماهية والرسم مطلقاً لدلالته على خاصتها والماهية هى ما يكون به الشيء شيئاً نسبة إلى ما هو للسؤال بعنها كحيوان ناطق للإنسان (قوله أى حقيقته الذاتية) الأولى حقيقة وذاته لا يهايم عبارته أن الحقيقة غير الذات وليس كذلك فإن جعلت إضافة ماهية للشيء جنسية شمل التعريف الحد الناقص ويكون المرف حيثئذ الحد من حيث هو المنقسم إلى تام وناقص وفيه هذا اقتصار الشارح على الرسم في قوله وخرج الخ (قوله والجنس القريب) أى فى أن المركب منه ومن الفصل القريب حد تام خبر مقدم (قوله حده) أى الجنس القريب (قوله وهو مانع الخ) فيه إشارة إلى أن تسميته حداً من تسمية اسم الفاعل بالمصدر للمعلق الاشتقاقى (قوله الرسم) أى تاماً كان أو ناقصاً واقتصاره على إخراج الرسم فيدان التعريف له حداً تاماً كان أو ناقصاً يحمل الإضافة للجنس كما تقدم (قوله بذوات الماهيات) إضافته لليان (قوله البسائط) فى الطوائف الحقيقة أما بسيطة وهى التى لا جزأ لها أو مركبة وهى التى لها جزؤ وكل منهما إما أن يتركب عنها غيرها أو لا فإنه أربعة أو لها بسيط لا يتركب عنه غيره فلا يحد لمدم تركبه

(الحد) التام (قول)
جنس شامل المرف وغيره
(دال على ماهية) أى حقيقة
(الشيء) فصل مخرج الحد
اتاقص لدلالته على بعضها
والرسم مطلقاً والتقسيم
والتبديل والتبديل بالمرادف
لدلالته على خاصتها (وهو)
أى الحد التام القول (الذى)
جنس شامل كل مرف
(تركب من جنس الشيء)
المرف (وفصله القريين)
فصل مخرج ما عدا الحد
تام وذلك (كالحيوان الناطق
بالنسبة إلى الإنسان وهو
الحد) سمي به لأنه المنع
وهو مانع من دخول غير
المرف فيه (تام) سمي
به لتمام الذاتيات فيه وشرط
الحد التام تقديم الجنس
على الفصل

انما عرف بالرسم لا بالحدود ويثبت في الحد التام تقديم الجنس على الفصل
لان الفصل مفسر له ومفسر الشيء متأخر عنه قيل لا يمكن تعريف الحد كذا
يلزم لتسلسل وأجيب بفتح

ولا يجدها لكونه ليس جزء الغير الثاني بسيط يتركب من غيره وهو البسيط
لذي تحلل وينتهي اليه المركب بالتحليل فبعضه لا يكون جزء الغير ولا يحد
لعدم تركبه كالجوهر الثالث مركب لا يتركب من غيره فبعضه لا يكون جزءاً
ولا يحد به لكونه ليس جزءاً الغير كإنسان الرابع مركب يتركب من غيره
فيحد ويحد به كحجر وان اظهر ان الحد لا يكون الا للمركب (قوله تعرف
بالرسم) نظريه بان المصنف اعتبر في الرسم التركيب من الجنس والخاصة
وهذا يفيد اختصاصه بالمساهية المركبة كالحد واجب بان أن في الرسوم
الجنس فيصدق بالرسم بالخاصة وحدها في "طالع عتب ما تقدم نظره ان
الحد لا يكون الا للمركبة ما كان أو اقرباً وكذا الرسم ان لم يتركب من الجنس
الترتيب والخاصة وأما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب لانه يترك
عدا المصنف من العرض العام والخاصة وهذا لا يخص بالركبات (قوله يعتبر)
أي يشترط (قوله في الحد التام) مفهوماً انه لا يثبت في الحد الناقص وربما
قبضى تساليه اعتباراً فيه أيضاً فليحذر ثم ان هذا الاعتبار اسبق الى انه شرط
أو شرط فان كان الاول فتعريف المصنف صحيح وان كان الثاني فغير صحيح
ان لم يأخذه فيه أه غيبي وقبحه اللطبي والحقى أقول اعتباره في الحد
الناقص ممنوع اذ غاية ما يلزم على تأخير الجنس عن الفصل انما الجنس وعدم
اعتباره لتقدم الفصل انتهى عنه عليه ولا يلزم من ذلك فساد الحد اذ الحد
بافصل وحده حد ناقص صحيح مستبر عند من أجاز التعريف بالمفرد
وكون الاعتبار على وجه الشطرية ممنوع أيضاً (قوله مفسر) أي يخص
(قوله الحد) مثله الرسم والمعرف والقول الشارح فالاولى ابدال الحد
بالتعريف ليشتملها (قوله لتلا يلزم) أي على تعريف التعريف (قوله
التسلسل) يانه انه يلزم من احتياج التعريف لتعريف احتياج تعريف
التعريف لتعريف وهكذا الى غير نها نوبان وجه اللزوم ان التعريف عام
يشمل تعريف المساهية نحو الانسان وتعريف تعريف تعريف وتعريف

لأن حد الحد نفس الحد كما أن وجود الوجود نفس الوجود
بمعنى أن حد الحد من حيث أنه حد مندرج في الحد وإن امتاز عنه
بإضافته إليه.

التعريف خاص به لا يشتمل تعريف الماهية وكل ما يحتاج إليه الأعم يحتاج
إليه الأخص إذ الأعم جزء الأخص والتسلسل محال فلزومه محال وأيضاً
لو احتاج التعريف لتعريف لوجب مساواة تعريف التعريف لتعريف كما
هو شرط في كل تعريف والواقع أن تعريف التعريف أخص من التعريف
فلا يصح تعريفه به إذ الخاص لا يشمل جميع أفراد العام (قوله لزومه) أي
التسلسل (قوله نفس الحد) أي حد فهو فرد جزئي للحد المعروف ففرت
حقيقته وانتهت ماهيته بنفسه فلا يحتاج لحد آخر حتى يلزم التسلسل
فهو كقول النقيض في الشاة من أربعين أنها زكت نفسها وغيرها (قوله
الوجود) كذا في المنفخ الصحيحة في الموضين ولعل الصواب فيما
الموجود أي فليس الموجود صفة زائدة على موصوفها كالعلم والقدرة
حتى يحتاج إلى وجود ووجودها إلى وجود وهكذا فيلزم التسلسل
المحال (قوله بمعنى حد الحد الخ) راجع لقوله حد الحد نفس الحد (قوله في
الحد) أي المحدود فهو محدود بالحد فلا يحتاج لحد فلا يلزم التسلسل
(قوله وإن امتاز) أي حد الحد عنه أي الحد (قوله بإضافته) أي حد الحد
(قوله إليه) أي الحد وأوه له حال وإن زائدة هذا الذي فتح الله سبحانه
وتعالى به بنفسه على كاتبه وبه يوضح كلام الشارح وتظهر محته ويسقط
قول الشيخ الأحمدي فيه نظرم وجوب أخذهما أنه لو كان حد الحد نفس
الحد ووجود الوجود نفس الوجود لزم كون المضاف عين المضاف إليه وهو
محال الثاني أن حد الحد أخص من مطلق الحد فلو كان عنه لزم كون
الأخص نفس الأعم وهو غير مقول فعلم من هذا أن حد الحد ليس نفس
الحد بل فرد من أفراد كما أن وجود الوجود ليس نفس الوجود بل هو
فرد من أفراد، وأما قول الشارح بمعنى أن حد الحد الخ فهو ممنوع إذ لو كان
الشيء المندرج تحت شيء معين ذلك الشيء لزم اندراج الشيء في نفسه وهو
غير صحيح فالأولى أن يجاب عن لزوم التسلسل والاختصاصية بشيء آخر

(والحد الناقص هو) للقول ٦٦ (الذي) جنس شامل كل معرف (يتركب من جنسه أي المرف

البعيد وفصله القريب
(فصل مخرج الحد التام
والرسم مطلقا والتقسيم والتفصيل
والتبديل والمرادف كلجنس
الناطق بالنسبة الى الانسان)
كونه حدا لمنه وناقصا
لنقصه بعض الذاتيات
(والرسم التام هو) القول
(الذي) جنس شامل كل
معرف (يتركب من جنس
الشيء) المرف (القريب
وخواصه) أي المرف
واضافته جنسية فابطلت
معنى الجمعية اذ لا يشترط
في تمام الرسم تبعا لخاصة
(اللازمة له) أي المرف
قوله من جنس الشيء
القريب وخواصه اللازمة
له فصل مخرج ما عدا
الرسم التام وذلك (كالحیوان
الضاحك) بالقوة (في
تعريف الانسان) سمي
رسما لانه لثة الارواح خاصة
أثر الماهية وتاما لمشايتها
الحد التام في ذكر الجنس
القريب وتقييده بشيء
من خواص الماهية
(والرسم الناقص هو الذي

(والحد الناقص وهو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد ونصله القريب
كلجنس الناطق بالنسبة الى الانسان) اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا
فلم يدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم التام وهو الذي يتركب من
جنس الشيء) القريب (وخواصه اللازمة له كالحیوان الضاحك في
تعريف الانسان) اما كونه رسما فلان رسم الدار أثرها ولما كان
التعريف بالخاصة اللازمة التي هي من آثار الشيء كان تعريفا بالآثار
وأما كونه تاما فلما شابهته الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس
القريب وقيد بأمر يخص بالشيء (والرسم الناقص وهو الذي يتركب
من عرضيات

أما التسلسل فلا يلزم لزومه لان معرف المرف من حيث انه معرف غير
محتاج الى معرف آخر اما بالداهته أو لكونه معلوما بالسكيب سلمنا انه
يتسلسل لكن التسلسل في الامور الاعتبارية غير محال لا تقطعا بما يقطع
اعتبار المختبر وأما الاختصية فلا نسلمها باعتبار المفهوم بل حقيقة الحد
وحدا لحد واحدة وهي القول بالدال على ماهية الشيء والخصوص انما عرض
بالإضافة (قوله والحد الناقص) عطف على الذي يتركب من جنس الشيء
وفصله القريبين أو مبتدأ خبره قوله كلجنس الناطق أو محذوف أي من القول
الشايخ (قوله وفصله) أي المرف بالفتح لا الجنس (قوله فلما مر) أي من أن
الحد في الفاعل المتع وهذا مانع الخ (قوله وخواصه اللازمة له) أي الرسوم
لزوما بينا التنفية عن غيره والا فلا يكون تصورهما سببا في تصور الرسوم فلا
تكون رسما له والجمعية في قوله خواصه ليست شرط في الرسم فاذا ذكرت
خاصة واحدة مع الجنس كفت بدليل المثال الذي ذكره ولذا اقتصر القطب
على الخاصة الواحدة فالاولي افرادها ويحجب عن المصنف بأنه جمعها
باعتبار المواد أو بأن الإضافة للجنس واحتراز باللازمة عن المفارقة فلا
تسكن في الرسم (قوله كالحیوان الضاحك) أي بالقوة (قوله ولما كان
التعريف بالخاصة الخ) المناسب ولما كانت الخاصة من آثار الماهية
سمي التعريف بهارسا (قوله وضع) أي قدم (قوله عرضيات) أفاد
بالجمع أنه لا تسكن خاصة واحدة وهذا مذهب المتقدمين لما نعين التعريف

تختص جملتها) وان لم يختص كل منها (بحقيقة واحدة) كقولنا في

تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرية مستقيم

القامة ضحاك بالطبع) اما كونه رسا فلما مر واما كونه ناقصا فله عدم

ذكر جميع أجزاء الرسم التام وبقيت أشياء مختلف فيها منها التعريف

بالمرض العام

بالمفرد (قوله تختص جملتها) أفاد ان المرض العام لا يعرف به ولو تعدد

اذ لا يختص بحقيقة واحدة كتعريف الانسان بأنه ماش متفلس (قوله

بالشيء) الباء داخل على المقصور عليه (قوله وان لم يختص كل منهما)

صادق باعراض لا يختص شيء منها بالمعرف كتعريف الانسان بماعدا

الاخير في مثال المصنف وباعراض يختص بعضها كنهاله والاحسن تأخير

المختص كما فعل المصنف لانه بمنزلة الفصل لما قبله وباعراض يختص كل

منها وهذا ما قبله المبالغة كتعريف الانسان بكتاب بالقوة وضاحك

بالطبع فالصور ثلاثة (قوله كقولنا في تعريف الانسان الخ) بحث فيه

بأنه تعريف بخاستين أولاها مريكة وهي ماعدا الوصف الاخير

وأخرها مفردة وهو الوصف الاخير ولم يشترط أحد في الرسم الناقص

التركيب من خاستين وأجيب بأنه على تسليم هذا التفي السكلي لا يلزم من عدم

اشتراط ذلك عدم صحة أن يقال ويطلق على مجموع ذلك بعد وجوده الرسم

الناقص لان المراد تمييز المعرف بالمجموع لانه أقوى فيه من غيره وهذا

لا يتناقى كفاية التعريف ببعضه (قوله ماش على قدميه) أخرج الماشي على أربع

أو أكثر كالودود والماشى على بعته (قوله عريض الاظفار) أخرج

مدورها كالهلب (قوله بادي البشرة) أى ظاهر الجلد أخرج مستورها

بور أو سوف أو شعر أو شوك (قوله مستقيم القامة) أخرج غير مستقيمتها

فكل صفة من هذه الصفات لا تختص بالانسان لحصول الاول في الدجاج

والاوز والعصفور ونحوها والثاني لنحو البقر والثالث لنحو الحية والرابع

لنحو الشجر وأما مجموعها فمختص به (قوله ضحاك بالطبع) أى بالقوة

تختص بالانسان ومنع بأن التسناس ضحك بالطبع اذا سمع أو رأى

ما يشعجب منه (قوله وبقيت أشياء) أى من صور التعريف وبحث فيه بأنه

وأجيب بأن التعريف

تختص جملتها) وان لم يختص كل منها (بحقيقة واحدة) كقولنا في

تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرية مستقيم

القامة ضحاك بالطبع) اما كونه رسا فلما مر واما كونه ناقصا فله عدم

ذكر جميع أجزاء الرسم التام وبقيت أشياء مختلف فيها منها التعريف

بالمرض العام

بالمفرد (قوله تختص جملتها) أفاد ان المرض العام لا يعرف به ولو تعدد

اذ لا يختص بحقيقة واحدة كتعريف الانسان بأنه ماش متفلس (قوله

بالشيء) الباء داخل على المقصور عليه (قوله وان لم يختص كل منهما)

صادق باعراض لا يختص شيء منها بالمعرف كتعريف الانسان بماعدا

الاخير في مثال المصنف وباعراض يختص بعضها كنهاله والاحسن تأخير

المختص كما فعل المصنف لانه بمنزلة الفصل لما قبله وباعراض يختص كل

منها وهذا ما قبله المبالغة كتعريف الانسان بكتاب بالقوة وضاحك

بالطبع فالصور ثلاثة (قوله كقولنا في تعريف الانسان الخ) بحث فيه

بأنه تعريف بخاستين أولاها مريكة وهي ماعدا الوصف الاخير

وأخرها مفردة وهو الوصف الاخير ولم يشترط أحد في الرسم الناقص

التركيب من خاستين وأجيب بأنه على تسليم هذا التفي السكلي لا يلزم من عدم

اشتراط ذلك عدم صحة أن يقال ويطلق على مجموع ذلك بعد وجوده الرسم

الناقص لان المراد تمييز المعرف بالمجموع لانه أقوى فيه من غيره وهذا

لا يتناقى كفاية التعريف ببعضه (قوله ماش على قدميه) أخرج الماشي على أربع

أو أكثر كالودود والماشى على بعته (قوله عريض الاظفار) أخرج

مدورها كالهلب (قوله بادي البشرة) أى ظاهر الجلد أخرج مستورها

بور أو سوف أو شعر أو شوك (قوله مستقيم القامة) أخرج غير مستقيمتها

فكل صفة من هذه الصفات لا تختص بالانسان لحصول الاول في الدجاج

والاوز والعصفور ونحوها والثاني لنحو البقر والثالث لنحو الحية والرابع

لنحو الشجر وأما مجموعها فمختص به (قوله ضحاك بالطبع) أى بالقوة

تختص بالانسان ومنع بأن التسناس ضحك بالطبع اذا سمع أو رأى

ما يشعجب منه (قوله وبقيت أشياء) أى من صور التعريف وبحث فيه بأنه

وأجيب بأن التعريف

مع الفصل كالماتني الناطق بالنسبة للإنسان أو بالفصل وحده أو مع الخاصة كالناطق أو الناطق الضاحك بالنسبة للإنسان والا كثرون على أن كلا منها حد ناقص ومنها التعريف بالمرض العام مع الخاصة كالماتني الضاحك بالنسبة للإنسان أو بالخاصة وحدها المساوية للمرسوم والا كثرون على أن كلا منهما رسم ناقص واعترض بأن التعريف بالرسم ممتنع لأن الخارج إنما يعرف الشيء إذا عرف اختصاصه به وفيه دور لتوقف معرفة كل منهما حينئذ على معرفة الآخر وأجيب بجمع الحصر المذكور لجواز أن يكون بين الشيء ولازمه

يقتضي أن قول المصنف وهو الذي يتركب من عرضيات الشيء ليس من المختلف فيه والشارح جعله منه وأجيب عنه بأنه لا يلزم من ذكر المصنف له أنه ليس من المختلف فيه وبأنه يقتضي أن المصنف لم يتعرض لشيء منها مع أنه تعرض لبعضها بقوله وهو الذي يتركب الخ كما علمت وأجيب عنه بأن المراد لم يتعرض لجميعها فلا يخفى أنه تعرض لبعضها (قوله مع الفصل) أي القريب بقرينة المثال (قوله كالناطق) مثال للتعريف بالفصل وحده (قوله والا كثرون) على أن كلا منها حد ناقص وقال الأقل أنها رسوم ناقصة وقيل غير معتبرة في التعريف (قوله والا كثرون) على أن كلا منهما رسم ناقص والأقلون على أنها غير معتبرة الغنيمي الصور أربع وستون صورة لأن الجنس قريب أو بعيد والفصل كذلك والخاصة والمرض العام لازم أن أو مفارقان فهذه ثمانية في مثلها بأربع وستين يسقط منها المكرر يبقى سبعة وعشرون تعرض القوم لبعضها صراحة وذكروا الباقي إنكالا على ذهن الماهر (قوله واعترض) أي ما تقدم من أن المرفق ينقسم إلى حد ورسم (قوله بالرسم) المناسب بالخاصة (قوله ممتنع) أي لناديته للدور (قوله لأن الخارج المناسب) الخاصة (قوله وفيه دور المناسب) ففي التعريف به دور (قوله منهما) أي المرفق بالفتح ونادته المرفقة له (قوله على معرفة الآخر) أم المرفق بالفتح فتوقف معرفة على معرفة الخاصة من حيث كونها تعريفاً والخاصة تتوقف معرفة اختصاصها على معرفة للمرفق بها (قوله المذكور) أي في قوله الخارج وإنما يعرف الشيء

بها لا يتوقف على معرفة اختصاصها بها بل على ملازمتها في الواقع ولو سلم توقف التعريف بها على معرفة اختصاصها لا ممتنع الحد أيضاً لتوقف التعريف بالمتاني على معرفة كونه ذاتياً وهي متوقفة على معرفة الماهية (الثالث) التعريف بالفصل وحده أو مع الخاصة أو المرض العام أو معها حد ناقص وللتعريف بالخاصة وحدها أو مع المرض العام رسم ناقص (الرابع) التعريف لا يكون إلا بالتفصيل أو الكتابة

ملازمة بينة بحيث ينتقل للذهن منه اليه لتحقيق اختصاصه به في الواقع وان لم يعرف وبما تقرر علم أن التعريف لا يكون بغير القول كالإشارة والخط

الح (قوله منه) أي اللازم (قوله اليه) أي الشيء الملزوم (قوله لتحقيق) الح (ح) علة لتبطله ينتقل منه اليه وان لم يعرف أي اختصاصه به وأجيب أيضاً بأنه ان أراد معرفة الشخص المرف فتوقف التعريف على معرفة الاختصاص مسلم ولكنه لا يستلزم الدور لانه يعرف الماهية وخاصتها ولزومها لها قبل التعريف وان أراد معرفة الشخص المرف له فلا نسلم ان التعريف متوقف على معرفته الاختصاص بل يكفيه تصور معنى التعريف محمولا على المرف أقول والابراد المذكور على تسليمه لا يختص بالرسم بل يجري في الحدباء يقال التعريف بالذاتي يتوقف على معرفة كونه ذاتياً ومعرفة كونه ذاتياً تتوقف على معرفة الماهية فتعريفها به يؤدي الى الدور بقاء ان السعد أردان تعريف المرف بقول الشمسية هو الذي يكون تصوره مستلزماً تصور الشيء بكنه الحقيقة أو بمجرد امتيازها عن جميع ما ينافره غير مانع لشموله الملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة غير المحمولة كالهي بالنسبة الى البصر والسقف بالنسبة الى الجدار وأجاب بأن المراد باستلزام تصوره تصور الشيء كون تصور الشيء حاصل من تصوره ومكتسباً منه وذلك بوضع المطلوب التصوري المشعور به بوجه ثم يمد الى ذاتياته وعرضياته ويحصل منها ما يؤدي اليه وظاهر أن حصول تصورات اللوازم البينة من ملزوماتها ليس كذلك ثم قال لا يقال المحدود يستلزم تصوره تصور حده فيلزم كون الانسان مثلاً معرفاً للحيوان الناطق لانا نقول معنى الاستلزام كون تصوره هو المقتضى والموجب لتصور الشيء فيلزم تقدمه ضرورة وليس تصور الانسان مقتضياً وموجباً تصور الحيوان للناطق بل الامر بالمكس (قوله وبما تقرر) أي في مبحثي الكلبيات والمعرفات (قوله لا يكون بغير القول) أي النفسي واللساني (قوله كالإشارة والخط) تمثيل لغير القول التنيهي لم لا يجوز بالخط الدال على اللفظ الدال على المعنى أقول قوله لا يكون بغير القول أي مستقلاً عن القول والتعريف

بالخط من حيث دلائله على القول واقع كثيراً لا يخفى وكتب المصنف مشحونة به وهو في الحقيقة تعريف بالقول المدلول عليه به ولا يجوز التعريف بالاعم من وجهه أو مطلقاً لكونه لا يمنع دخول افراد غير المرف فيه ولا بالاخص لانه لا يجمع افراد المرف كلها ولانه أخفى لانه أقل وجوداً وشروطه ومنافياته أكثر من شروط ومنافيات الاعم ولا بالمباين بالاولى ولا بالمساوى جلاء أو خفاء ولا بالاخفى بالاولى لانه يلزم كون معرفة المرف بالكسر مقدمة على معرفة المرف بالفتح لان الاولى علة وسبب للثانية والمساوى حاصل مع مساويه والاخفى متأخر عنه وينبغي اشتغال المرف على مجاز أو مشترك بلا قرينة معينة للمراد وعلى حكم من حيث هو حكم لانه يفضى الى الدور لتوقف الحكم على شيء على معرفته وهي متوقفة على حكمه لانه تعريفه فان اعتبر الحكم وصفاً مميزاً للشيء فلا يمنع ادخله في التعريف كتعريف الكسب بأنه تعلق القدرة الحادثة بالمقدور في عملها مقارنة له بل تأثيرها فيه فالقيد الاخير حكم من أحكام القدرة أخذ من حيث أنه مميز كتعريف ابن مالك للحال بأنه وصف فضة متصب فأخذ الاتصاف من حيث أنه وصف مميز ومثل الحكم أو التي فشك أو الابهام لتناقضها البيان المقصود من التعريف أم لا التي للتقسيم فتجوز في التعريف لا قادتاً أن المذكور حدان أو حدود لا مور متخالفة في الحقيقة مشتركة في الجنس فتفيد أن نوعاً منه حده كذا ونوعاً آخر حده كذا وذهب بعضهم الى جوازها في الرسم واستأعها في الحد لاستحالة فصلين لمساهية واحدة وجواز خاصيتين لها ولا يخفى رده واعلم أن الحدود من الاشياء التي لا يقام عليها دليل ولا يقابل بمنع والالوجب على التعاد اقامة الدليل على حده ولا قائل به وطريق المنازعة فيه أن يمارض بمد آخر أرجح أو مساو أو أنه غير مطرود أو غير منعكس الى غير ذلك مما يجب اجتنابه فيه وهذا كله في الحدود الحقيقية أما اللفظية نحو الانسان في اللغة الحيوان الناطق والصلاة في الشرع القرية ذات الاقوال والافعال الخاصة فيطلب عليها صحة النقل ان لم يتم عليها دليل ولا توجه اليها التبع والنقص الاجمالي والمعارضة لانه دعوى والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد

(القضايا القضية) أى
حقيقتها (قول) أى
مركب مفيد فائدة تامة
مفول أو ملفوظ جنس
شامل القضية والمعرف
والقياس والانشاء (يصح
أن) بفتح فسكون حرف
مصدرى صلت (يقال)
بضم التاء تحت (لقائله)
أى المتكلم به (أنه) بكسر
الهمز أى قائله (صادق
فيه) أى القول (أو كاذب)
فيه فصل يخرج للمعرف
والقياس والانشاء والقضية
التي قلها مصصوم من
الكذب فالخذ غير منمكن
وغير جامع فالصواب
محتمل للكذب لذاته
فتدخل قضية المصصومة
(تفيه) يسى القول
المحتمل للكذب لذاته
خبراً من حيث احتماله
ذلك وقضية من حيث
اشتماله على الحكم ومقدمة
من حيث كونه جزء
قياس ومطلوباً من حيث
طلبه بالدليل ونتيجة من
حيث انتاجه القياس
ومسألة من حيث السؤال عنه

ثم أخذ في بيان الحجة ومقدماتها مبتدئاً بمقدماتها فقال

﴿ القضايا ﴾

جمع قضية ويصبر عنها بالخبر (القضية قول) دخل فيه الأقوال التامة
والناقصة (يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب) خرج به
الأقوال الناقصة والانشائيات

وسلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى بفضلته من الكلام على التصورات وأرجو
من فضله وكرمه أن يسهل علينا الكلام على التصديقات (قوله أخذ) أى
أراد الشروع (قوله في بيان الحجة) بحث فيه بأنه انما شرع في القضايا التي هي
مادة الحجة وأجيب بأنه لما كانت القضايا مادة للحجة كان الشروع فيها
شروطاً في الحجة وهذا غفلة عن قول الشارح ومقدمتها بادئاً بمقدمتها
(قوله جمع قضية) سميت بهذا لانه قضي وحكم فيها ففى قضية بمعنى مفعولة
وترك فيها تخفيفاً لكثرة الاستعمال (قوله عنها) أى عن معناها (قوله
بالخبر) أى من حيث احتمالها الصدق والكذب وبمقدمة من حيث وقوعها
جزأ قياس اذ هي حينئذ طريق للنتيجة ومقدمة لها وبالمطلوب من حيث
طلبها بالدليل وبالنتيجة من حيث التاج والقياس لها وبالأخبار من حيث
اقتادها الحكم وبالمشكلة من حيث وقوعها في العلوم والسؤال عنها (قوله قول
جنس) في التعريف شمل القضية وغيرها (قوله دخل فيه الأقوال التامة
والناقصة) وصرح القطب في شرح التسمية بأن القول موضوع للمركب
الثام (قوله يصح أن يقال لقائله الخ) فصل يخرج الأقوال الانشائية وبحث
فيه بأنه يخرج القضايا التي لا يصح أن يقال لقائلها ذلك لصمتها من الكذب
أولمواغنة قوله الواقع أو لقطع بكذبه ومخالفة قوله الواقع فصارت التعريف
غير جامع فالصواب اسقاط لقائله وإبداله فيه لذاته (قوله صادق) الصدق
مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الواقعية سواء طابقت اعتقاد المتكلم أم لا
هذا مذهب الجمهور وقال النظام مطابقتها اعتقاد المتكلم سواء طابقت
الواقع أم لا وقال الجاحظ مطابقتها معاً (قوله به) أى قوله يصح أن يقال
الخ (قوله الأقوال الناقصة) كالركب الاضافي والتوصيفي والمزجي وجملة
الشروط وحدها وجملة القسم كذلك (قوله والانشائيات) وإن كانت أقوالاً إلا

من الامر والنهي والاستفهام وغيرها والمراد بالقول هنا المركب تركيباً
لفظياً في القضية اللفظية أو عقلياً في القضية العقلية (وهي) أى
القضية (اما محلية) وهي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة
موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب) أو سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب
وسيت محلية باعتبار طرفها الاخير (واما شرطية) وهي التي

(وهي) أى القضية
(اما) بكسر الهمزة وشد
الميم (محلية) بفتح الحاء
للمفعل وسكون الميم وشد
الياء نسبة للحمل لاشتمالها
على حمل المحمول على
للموضوع ان كانت موجبة
(كقولنا زيد كاتب)
اوسالبة عنه ان كانت سالبة
كزيد ليس بكاتب (واما
شرطية) بفتح السين
المعجمة وسكون الراء نسبة
للشرط

تامة لانها لا تختمل صدقاً ولا كذباً وهي من قبيل النصوص الخالية عن الحكم
(قوله من الامر) أى طلب الفعل جازماً أولى الخ بيان للانتماءات (قوله
والنهي أو طلب الترك طلباً جازماً أولى (قوله والاستفهام) أى طلب بيان
الشيء المجهول (قوله وغيرها) أى كالتخصيص والمرض والترجي والتخي
والدعاء والتدعاء ويبحث بأن القضية هي الخبر والصادق الخبر المطابق
والكاذب الخبر غير المطابق وهما نوبتان للخبر فيلزم على ذلك كرهما في
تعريفهما الدور لتوقفهما عليهما من حيث ذلك كرهما في تعريفهما وتوقفهما
عليهما من حيث أنهما نوعان لها واجب بأن الصادق والكاذب لما اشتهرا
في المحاورات لم يتوقفا عليهما (قوله هنا) أى في تعريف القضية (قوله المركب)
تركيباً لفظياً أو عقلياً ظاهره أنه حقيقة فيها فهو مشترك بينهما وقيل
حقيقة في المقول مجاز في المقفوف وامتناع المشترك في التعريف
اذا أريد به أحد معنييه بلا قرينة والحجاز اذا لم يشهر أو هو هنا مشهر
(قوله اما محلية) قدسها على الشرطية لان المحلية جزؤ الشرطية
(قوله التي) صفة للقضية المحذوفة للملحوظة جنس شامل المحلية والشرطية
والصلة فصل مخرج الشرطية (قوله طرفاها) أى موضوعها ومحمولها
(قوله مفردين بالفعل) أى لفظاً ومعنى نحو زيد كاتب والمراد بالمفرد هنا
مقابل القضية فيشمل المركب الناقص (قوله أو بالقوة) أى ما يمكن التنبير
في محله بلفظ مفرد نحو زيد عالم فقبضه زيد ليس بعالم اذ يمكن أن
يقال في علمها هذا قبض هذا ونحو الحيوان التاطق ينقل بنقل قدميه
اذ يمكن في محله الانسان منتقل بنقل قدميه ونحو كل انسان حيوان عكسه
بعض الحيوان انسان اذ يمكن في محله هذا عكس هذا (قوله باعتبار طرفها
الاخير) أى في المنى وان تقدم لفظاً وهو المحمول وظاهر هذا ان محلية نسبة

لا يكون طرفاها مفردين وهي اما (متصلة) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى فالأولى موجبة (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالهـار موجود) والثانية سالبة (كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود) وسميت شرطية

للمحمول وليس كذلك بل هي نسبة للمحمل والنسبة للمحمول محمولة فالتناسب لاشتراكها على الحمل أي الاستناد والحكم أن قلت هذا ظاهر في الموجبة دون السالبة قلت كثير ما يسمون الاعداد بسما ملكانها وان لم يظهر وجه التسمية فيها وانما لم تسم وضعية باعتبار وضع موضوعها وان اشتملت عليه أيضاً لكون النسبة المقصودة منها انما تفهم من محمولها مع أغلبية الاشتقاق عليه والموضوع انما يبدل على مجرد الذات (قوله لا يكون طرفاها) أي مقدمها ونايلها (قوله مفردين) أي لا بالفعل ولا بالقوة فصل مخرج الحلية ومحت فيه بأن طرفي الشرطية مفردان بالقوة اذ يمكن في محل المتصلة هذا ملزوم لهذا وفي محل المنفصلة هذا مناف لهذا فالأولى أن يقال القضية ان كان مضمونها ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه فحلية وان كان معناها ملازمة شيء لشيء أو سلبها فمتصلة وان كان معناها التنادين شيئين أو سلبه فتنفصلة وأجيب بأن المراد لا يمكن التعبير في محلهما مع بقائها شرطية والامثلة المذكورة لمساير عنهما بالمفردين صارت حلية (قوله بصدق) أي ثبوت (قوله أو لا صدقها) أي أو عدم ثبوت (قوله تقدير أخرى) أي فرض صدق أخرى (قوله فالأولى بضم الهاء) أي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية أخرى (قوله ان كانت الشمس طالعة فالهـار موجود) فقد حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي الهـار موجود المحمولة نايلاً على تقدير صدق أخرى وهي الشمس طالعة المحمولة مقدماً وتسمية المتقدم والتالي قضيتين باعتبار ما كان قبل التطبيق بأداة الشرط (قوله والثانية) أي التي حكم فيها بلا صدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود) فقد حكم فيها بلا صدق قضية وهي الليل موجود التالي على تقدير صدق أخرى وهي ان كانت الشمس طالعة المتقدم وقدم حرف السلب لتكون سالبة اذ لو أخره الى التالي نحو

(متصلة) لاشتراكها على
تطبيق نايلها على مقدسها
ان كانت موجبة (كقولنا
ان كانت الشمس طالعة
فالهار موجود) وعلى
سلبه ان كانت سالبة كقولنا
ليس ان كانت الشمس
طالعة فالليل موجود

لوجود حرف الشرط فيها ومتصلة لاتصال طرفيها صدقا ومعية (واما
شرطية منفصلة) وهي التي يحكم فيها بالتثافي بين القضيتين أو بنفيه
والاولى موجبة (كقولنا المدد اما أن يكون زوجا أو فردا) والثانية
سالبة (كقولنا ليس اما أن يكون هذا الانسان أسود أو كاتبا) وسميت
شرطية تجوزا لوجود

(واما شرطية منفصلة) لاشتغالها

على اتصال مقدمها من
كاليها وتثافيهما إن كانت
موجبة (كقولنا المدد)
أي للثواب من أخذ (اما
أن يكون زوجا) أي منقسما
قسمين متساويين محيين
(أو) يكون (فردا) أي
لا تقسم كذلك أو سلبه
إن كانت سالبة نحو ليس
اما أن يكون الانسان
أسودا أو يكون كاتبا وللقضية
ثلاثة أجزاء.

إن كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا لكأن موجبة اذ السالبة
ما حكم فيها بسلب القزوم لا بلزوم السلب (قوله لوجود حرف الشرط
فيها) بحث فيه بأن أداة الشرط قد تكون اسما كهما ومتى وأجيب بأنه
نظر لما في المثال وبأن أداة الشرط وإن كانت اسما صورة فهي حرف معي
لتضمنها الشرط الذي هو من معاني الحرف ونظر المتطابق إنما هو للمعنى
(قوله لاتصال طرفيها) أي مقدمها وناليها (قوله صدقا) أي في الثبوت
اذ يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه (قوله ومعية) أي اصطحابا واقتراانا
ففي وجد مقدمها وجد ناليها مع فاقصلا في المصاحبة والوجود (قوله يحكم فيها
بالتثافي الخ) فصل أخرج الحلية والمتصلة وسواء كان التثافي في الصدق
والكذب معا أو في أحدهما (قوله بنفيه) أي التثافي أي رفه وسلبه
وتسمية الحلية والمتصلة والمنفصلة الموجبات بهذه الاسماء ظاهر لوجود
الحل والاتصال والاتصال فيها وأما تسميتها بها وهي سالبة فليست
ظاهرة اذ الحكم فيها إنما هو بنى الحل والاتصال والاتصال وأجيب
بأنها تسمية اصطلاحية لا لقوية (قوله والاولى) أي التي حكم فيها بالتثافي
(قوله المدد) اما أن يكون زوجا أو فردا فقد حكم فيها بمنافاة كون المدد
زوجا لكونه فردا فلا يجتمعان في عدد ولا يرتفعان عنه وإن أردت أن
تجعلها سالبة قلت ليس اما أن يكون المدد زوجا أو منقسما بمنساوين فقد
حكم بسلب منافاة الزوجية للانقسام بمنساوين (قوله والثانية) أي التي
حكم فيها بنى التثافي (قوله ليس) اما أن يكون هذا الانسان أسودا أو كاتبا
فقد حكم بنى التثافي بين كونه أسودا وكونه كاتبا فيجوز كونه أسودا مع
كونه كاتبا (قوله وسميت) أي المنفصلة (قوله تجوزا) أي اذ لا شرط
فيها وهذا باعتبار حال التسمية وأما الآن فقد صار حقيقة عرفية (قوله

الربط الواثق بين طرفيها بالناد ومنفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو اما الذي صير القضيتين قضية واحدة وللقضية ثلاثة أجزاء (فالجزء الاول من الحلية يسمى موضوعاً) لانه وضع ليحكم عليه بنبي. (والثاني محمولا) لحله على نبي. والثالث النسبة الواقعة بينهم وقد يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلالته على النسبة الرابطة والرابطة تارة تكون اسما كلفظ هو وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلا ناسخا للابتداء ككان وتسمى رابطة زمانية فالحلية باعتبار الرابطة اما ثنائية او ثلاثية

(فالجزء الاول) في حكم العقل وان آخر في اللفظ (من الحلية يسمى موضوعاً) لوضعه فيها للحل محمولا عليه (و) الجزء (الثاني) منها في حكم العقل وان ذكر اولاً يسمى (محمولا) لحله على موضوعها والثالث النسبة بين الموضوع والمحمول وقد يتذكر في الحلية لفظ يدل عليها يسمى رابطة فان كان اسماً فهو سمي رابطة غير زمانية وان كان فعلاً كان سمي رابطة زمانية

الربط الخ) يان لملاقة الجاز وانها المشابهة أو الاطلاق والتقييد (قوله بالناد) أي الثاني صلة الربط (قوله وللقضية) أي كانت حلية أو شرطية (قوله وضع) أي ذكر (قوله النسبة الواقعة بينهما) أي المفهومة من القضية وهو التعلق المنوي بين الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي وتطلق النسبة على الايقاع أي ادراك وقوع النسبة الكلامية أي موافقتها للواقع والاشتراف أي ادراك عدم وقوع النسبة الكلامية أي مخالفتها للواقع فأجزاء القضية حينئذ أربعة فلم يجعل لهذا المعنى الاخير لفظ يدل عليه كالأجزاء الثلاثة قلت لما كانت النسبة الكلامية لا بعد رابطة بين الطرفين الا من حيث الايقاع أو الاشتراك لم يحتاجوا الى لفظ رابع (قوله عليها) أي النسبة (قوله لدلالته على النسبة الرابطة) أي فهي تسمية مجازية من تسمية الدال باسم مدلوله وهذا بحسب الاصل ثم صارت حقيقة عرفية (قوله غير زمانية) أي لعدم دلالة الاسم على الزمان بحسب الوضع (قوله فلا ناسخاً) أي غير ليس اذ لا تستعمل رابطة وان كانت فعلاً ناسخاً (قوله زمانية) أي لدلالة الفعل على الزمان وضماً (قوله ثنائية) أي مركبة من لفظين اثنين (قوله ثلاثية) أي مركبة من ثلاثة ألفاظ الدللى يبنى أن يقول أو رباعية أيضاً لان الحلية باعتبار الجهة وهي اللفظ الدال على كمية النسبة التي هي الضرورة أو الدوام أو مقابل كل منهما وما الامكان والاطلاق رباعية وفيه نظر فان الكيفية المذكورة ليست جزءاً للقضية ولا هم نسوا على ان القضية لا تكون رباعية باعتبار الجهة لعدم لزومها

متصلة كانت أو منفصلة
(يسمى مقدما) بضم الميم
وقتح القاف والدال المهمل
متقلا لتقدمه على تاليها
معنى واستأخره اياه وان
تأخر عنه لفظا (و) الجزء
(الثاني) من الشرطية
يسمى (تاليا) لثلوه مقدمه بها
ولازمت لها (والقضية)
الجملة (اما موجبة)
بضم الميم وفتح الجيم أو
كسرهما (كقولنا زيد
كاتب واما سالبة كقولنا
زيد ليس بكاتب تنفيها
الاول) أصل أداة السلب
سلب النسبة وقد يمدل بها
عنه ويجعل من الموضوع
أو المحمول أو منهما وتسمى
للقضية معدولة لذلك
موجبة كانت أو سالبة
والقضية التي لم يجعل حرف
السلب جزأ من موضوعها
ولامن محمولها تسمى محصلة
موجبة كانت أو سالبة نحو
زيد كاتب زيد ليس بكاتب
وللموجبة معدولتها نحو
كل لا انسان لا ناطق
ومعدولة الموضوع نحو

لأنها ان ذكرت فيها ثلثية وان حذفت لشعور الذهن بمساها أو لعدم
الاحتياج اليها كقام زيد ثنائية والمراد بالجزء الاول المحكوم عليه
وان ذكر آخرها وبالثاني المحكوم به وان ذكر أو لا نحو عندي درهم
(والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما) لتقدمه لفظا أو حكما
(والثاني تاليا) لثلوه الاول أي تبعته له والمراد بالاول الطالب للصحة
وان ذكر آخرها وبالثاني المطلوب لها وان ذكر أو لا كأمس نظيره
(والقضية) بحسب إيقاع النسبة وانزعها (اما موجبة كقولنا زيد
كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب) والموجبة اما محصلة وهي
واحدة أعلم (قوله لأنها) أي الرابطة (قوله فيها) أي القضية (قوله وان
حذفت) أي الرابطة (قوله أو لعدم الاحتياج اليها) للسند في شرح
الشمسية الذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل
حركة الرفع تحقيقا أو تقدير الاغبر لانا اذا قلنا على سبيل التعداد زيد عالم
بلا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط ولا الاستناد واذا قلنا زيد عالم بالرفع
فهم منه ذلك فالرابطة هي الحركة الاعرابية لا غير (قوله المحكوم عليه) أي
سواء جاز تأخيرها كالمبتدأ الذي لم يتضمن معنى الاستفهام نحو قام زيد أو واجب
كافي الفاعل والمبتدأ مع الخبر المتضمن مع الاستفهام نحو أين زيد لان المتعبر
عند المطابقة إنما هو المعنى والفاعل في الجملة الفعلية منظور له أولا وكذا
كل محكوم عليه (قوله لتقدمه لفظا أو حكما) برهان الدين فيه اشارة الى
جواز تقديم التالي على المقدم عند المنطقي وان امتنع عند البصري لان نظر
المنطقي الى المعنى والتقديم لا يفسده ونظر البصري الى اللفظ. والتقديم
يطل الصدارة عنده (قوله الطالب للصحة) أي المزموم (قوله المطلوب
لها) أي اللازم (قوله وإيقاع) أي ادراك وقوع (قوله النسبة) أي
الكلامية أي موافقتها للنسبة الواقعية (قوله وانزعها) أي ادراك أن
النسبة الكلامية ليست واقعة ولا موافقة للنسبة الواقعية (قوله موجبة)
أي مسماة بهذا لوجوب النسبة فيها أي ثبوتها والمشهور فتح الجيم على
بمعنى أن المتكلم أوجب النسبة أي أثبتتها فيها ويصح كسرهما على معنى أن
القضية أوجبت أي أثبتت النسبة اسنادا عجائزا (قوله سالبة أي) مسماة

الوجودية أو معدولة وهي ما ليست كذلك وسميت معدولة لان حرف
السلب عدل به عن أصل مدلوله وهو السلب وجعل حكمه حكم
ما بعده فقبل في الموجبة المدولة موجبة ثم المحصلة اما محصلة بطريقها
بان يكونا

بهذا لاشتمالها على انزاع النسبة أى سلبها عن الموضوع (قوله الوجودية)
أى التى حكم فيها بوجود على موجود نحو زيد كاتب (قوله ما ليست كذلك)
أى كالوجودية فى الحكم بوجودى على وجودى بأن حكم فيها بدمى على
عدمى أو على وجودى أو بوجودى على عدمى (قوله أصل مدلوله) من
إضافة ما كان صفة وإقامة المصدر مقام الصفة والأصل مدلوله الأصل
(قوله وهو السلب المناسب) سلب النسبة الحكمية والافازال مستعملا
فى السلب (قوله حكمه) أى حرف السلب (قوله ما بعده) أى سواء
كان محمولا أو موضوعا والمراد من جعل حكمه حكم ما بعده تركيبه به
وجعل مجموعهما محمولا أو موضوعا (قوله فقبل فى الموجبة المدولة
موجبة) أى مع اشتغالها على حرف أو حرفى نقي ولم يقل فيها سالبة لان
إيجاب القضية وسلبها إنما هو بالنظر لنسبتها فان لم يتسلط النقي عليها
فهى موجبة ولو كان طرفاها عديمين نحو لاجى هو لاجى وان تسلط
النقي عليها فسالبة وان كان طرفاها وجوديين نحو ليس بغير كاتب (قوله
ثم المحصلة اما محصلة بطريقها الخ) تسمى بسيطة سواء كانت موجبة نحو
زيد كاتب أو سالبة نحو زيد ليس بكاتب وهى التى تركبت حقيقتها من
إيجاب فقط أو سلب فقط كفى المتألفين السابقين وتقابلها المركبة وهى
التي تركبت حقيقتها من إيجاب وسلب مما كالمعدولة السالبة نحو زيد
بلا كاتب السد فى شرح الشمسية والسالبة المحصلة بسيطة لاشتغالها على
حرف سلب واحد بخلاف السالبة المعدولة المشتبهة على أكثر من واحد
وقد تطلق المحصلة على ما ليست بمعدولة موجبة كانت أو سالبة لتحصيل
طرفيها فجرد الاشتغال على حرف السلب لا يقتضى كون القضية سالبة
بل العبرة بالنسبة فان كانت ثبوتية فالثبوتية موجبة وان كانت سلبية
فسالبة سواء كانت الاطراف وجودية أو غدمية وفى تمثيل السالبة

كل لاجى وان جاد ومعدولة
المحمول نحو كل انسان
لا ماهر والسالبة معدولة
نحو كل لا كاتب ليس
لا ساكن الاصابغ ومعدولة
الموضوع نحو كل لاجى وان
ليس انسانا ومعدولة
المحمول نحو لا انسان ليس
لا فاطم والمحصلة اذا
أطلقت انصرفت لمحصلة
المحمول وكذا المدولة
(الثاني) الموجبة تقتضى
وجود موضوعها والسالبة
لا تقتضيه فيصدق ليس
النقاء بناتق دون النقاء
هو لا فاطم لان الإيجاب
لا يصدق الا على موضوع
عق كفى فى الخارجة أو
مقدرا لوجود كفى الحقيقية
لان الامر اذا لم يثبت لا يثبت
له غير هو والسلب يثبت مع
عدم وجود الموضوع خارجا
وتقديره

وجوديين أو محصلة بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط والمعدولة
كذلك فمحصلة الطرفين نحو كل انسان كاتب ومعدولتهما نحو
كل لا انسان لا كاتب ومحصلة الموضوع المعدولة بالمحمول نحو كل
انسان هو لا كاتب لان كل انسان وجودي حكم عليه بامر عديمي
ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو كل لحيوان جاد لان جادا
وجودي حكم به على امر عديمي والسالبة أيضاً اما محصلة أو معدولة
وكل منهما اما بطرفها أو بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط فمحصلة
الطرفين نحو الانسان ليس بكاتب لان طرفها وجوديان وقد سلب
فيها امر وجودي عن امر وجودي ومعدولتهما نحو كل ما كان غير
كاتب ليس غير ساكن الاصابع لانه سلب فيها

المحصلة الطرفين بلا شيء من المتحرك بساكن اشارة الى أن المراد
بمعدية الطرف هنا كون حرف السلب جزءاً من لفظه لا كون العدم
معتبراً في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع أنه ليس من المعدول في
شيء فتجو زيد لامعدوم عدول اه (قوله وجوديين) نحو الانسان
حيوان (قوله أو محصلة بالموضوع فقط) أي ومعدولة بالمحمول بأن
يكون الموضوع وجوديا والمحمول عديميا نحو الحيوان لاجاد (قوله أو
بالمحمول فقط) أي ومعدولة بالموضوع بأن كان الموضوع عديميا
والمحمول وجوديا نحو كل لاجاد حيوان (قوله كذلك) أي المحصلة
في انقسامها ثلاثة اقسام معدولة الطرفين ومعدولة الموضوع ومعدولة
المحمول فقط فالاقسام ستة ثلاثة للمحصلة وثلاثة للمعدولة وكلها اما
موجبة أو سالبة فالاقسام اثنا عشر لكن يدخل بعضها في بعض فمحصلة
المحمول فقط هي بينها معدولة الموضوع فقط ومحصلة الموضوع فقط
هي عين معدولة المحمول فقط فالاقسام السالبة من التكرار أربعة
محصلة الطرفين ومعدولتهما ومحصلة المحمول معدولة الموضوع ومحصلة
الموضوع معدولة المحمول وكل اما موجبة أو سالبة فالاقسام ثمانية
(قوله كل انسان كاتب) فقد حكم فيها بوجودي على وجودي (قوله
كل لا انسان لا كاتب) أي هو لا كاتب فتقدر الرابطة قبل لا الثانية

أمر عديمي عن أمر عديمي وعصمة الموضوع للمدولة المحمول نحو الانسان
ليس غير كاتب فخر السلب الثاني جزء من المحمول وبه صار المحمول عديمي
والاول خارج عن المحمول وهو الدال على قطع النسبة بين الطرفين وعصمة
المحمول المدولة الموضوع نحو كل مالميس بجيوان ليس بانسان ومرادهم
عند الاطلاق بالمحصلة مالا عدول فيها أصلا وهي عصمة الطرفين
والممدولة ما فيها عدول سواء كانت بطرفيها أم باحدهما واعلم أن
الموجبة عصمة كانت أو ممدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة
وكل ذلك مبسوط في المطولات (وكل واحدة منهما) أي من الموجبة
والسالبة (اما مخصوصة كما ذكرنا)

(وكل واحدة منهما)
أي الموجبة والسالبة
(اما مخصوصة كما ذكرنا)
بقولنا زيد كاتب زيد ليس
بكاتب لخصوص موضوعها
وتسمى شخصية أيضاً
لتنخص موضوعها

لتكون موجبة فقد حكم فيها بعدي على عديمي (قوله أمر عديمي)
هو غير ساكن الاصابع (قوله عن أمر عديمي) هو غير كاتب (قوله
فخر السلب الثاني) هو غير (قوله والاول) هو ليس (قوله كلما ليس
بجيوان ليس بانسان) فقد حكم بنفي وجودي عن عديمي (قوله
ومرادهم) عند الاطلاق بالمحصلة مالا عدول فيها رد بان اصطلاحهم
أن المحصلة اذا أطلقت فالمراد بها عصمة المحمول سواء كان موضوعها
محصولاً أو ممدولاً وأن المدولة اذا أطلقت انصرفت للمدولة المحمول
سواء كان موضوعها محصولاً أو ممدولاً ولا تصرف المحصلة الى عصمة
الموضوع ممدولة المحمول الا اذا قيدت بالموضوع ولا تصرف المدولة
الى ممدولة الموضوع محصلة المحمول الا اذا قيدت بالموضوع (قوله
تقتضي وجود الموضوع) السنوسي ان كان هذا اصطلاحاً فالسمع
والطاعة والا فالخلق التفصيل فان كان المحمول موجوداً في الخارج
اقتضى وجود الموضوع لاستحالة انصاف ممدوم بوجوده والا فلا نحو
زيد ممكن أو مذكور أو معلوم فان هذه المحمولات يتصف بها الممدوم
أيضا فلا تقتضي وجود الموضوع الحتمي المراد بوجوده وجوده خارجاً
حقيقة ككل انسان حيوان أو تقدير اكل عتقاء طائر أو ذهنا
كشريك الباري تبارك وتعالى تمتع وهذا غير الوجود الذي يقتضيه
الحكم فانه ذهني بمقدار الحكم كما لا يخفى السمد في شرح الشمية

في التالين المذكورين آتفا وسميت مخصوصة لموضوعها
ويقال لها شخصية لتشخص موضوعها (واما كلية

الفرق بين السالبة المحصلة والموجبة المدولة ان السالبة البسيطة أعم
من الموجبة المدولة بمعنى ان كل مادة تصدق فيها الموجبة المدولة
تصدق فيها السالبة البسيطة لانه اذا ثبت الالاب لم يصدق سلب الباء
عنه ضرورة من غير عكس لجواز أن لا يكون للموضوع وجود محقق
أو مقدر وحينئذ تصدق السالبة دون الموجبة فيصدق ليس شريك
الباري بصير ولا يصدق شريك الباري لا بصير لان الإيجاب لا يصدق
الا على موضوع محقق كافي الخارجية أو مقدر الوجود كافي الحقيقية
لان الشيء مالم يثبت لم يثبت له غيره والسلب يصدق حيث لا وجود
للموضوع كذلك والإيجاب يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه مشروط
بتحقق الموضوع ونبوت المحمول له وقولنا محقق أو مقدر اشارة الى
أن الإيجاب لا يقتضي وجود الموضوع محققا دائما اذ هو مختص
بالخارجية والى أنه لا يكفي مطلق الوجود ذهنيا كان أو خارجيا لان
السلب يقتضي ذلك أيضا اذ لا فرق في وجوب تصور الموضوع بين
الموجبة والسالبة اه (قوله في التالين المذكورين) أي زيد كاتب زيد
ليس بكاتب (قوله آتفا) بمد الهمز وحسب التون أي قريبا (قوله
لخصوص موضوعها) أي كونه خاصا لا يقبل الاشتراك كزيد كاتب
وهذا عالم وأنا قائم فان قيل ان أريد أن مدلول الموضوع في الذكر
يكون شخصا فهذا عالم وأنا قائم ليس كذلك لان أسماء الاشارة
والضائر موضوعة لمعان كلية وان أريد أن ماصدق عليه الموضوع من
الذات يكون شخصا مثل كل انسان حيوان كذلك لان كل فرد فهو
مشخص قلنا المراد كون الموضوع بحيث يفهم منه شخص معين لا يشتمل
الاشتراك كما يفهم من قولنا أنا قائم وهذا كاتب مشارا به الى معين
عمسوس بالبصر بخلاف نحو كل انسان حيوان أفاده السمع في شرح
الشمسية (قوله شخصية) أي أيضا (قوله لتشخص) أي تعيين

(واما كلية

مسورة كقولنا) في الموجبة (كل انسان كاتب و) في السالبة (لاشئ من الانسان بكاتب) سميت كلية لدلالاتها على كثيرين ومسورة لاشتغالها على السور الذي هو اللفظ الدان على كمية أفراد الموضوع حاصرا لها محيطا بها وهو مأخوذ من سور البلد المحيط به والسور في الكتابة الموجبة كل وأل الاستغرافية أو المهدية وفي السالبة لاشئ ولا واحد (واما جزئية مسورة كقولنا) في الموجبة (بعض الانسان كاتب و) في السالبة (بعض الانسان ليس بكاتب) سميت جزئية لدلالاتها على بعض أفراد الكلي ومسورة لاشتغالها على السور وهو في الجزئية الذوجية بعض وواحد وفي السالبة

(قوله مسورة) صفة كاشفة لبيان الواقع (قوله لدلالاتها على كثيرين) بحث فيه بأن الجزئية والمهتمة كذلك وأجيب بأن علة التسمية لا تقتضيها (قوله كمية) أى عدد (قوله وهو) أى لفظ السور (قوله مأخوذ) أى منقول (قوله كل) أى المراد به الكل الافرادى أى كل واحد من أفراد الموضوع لا الكل المجموعى لانها حينئذ شخصية لان المجموع من حيث هو مجموع شئ واحد لا يقبل الاشتراك ولا الكلي الذى لا يمنع تصوره الاشتراك فيه (قوله وأل الاستغرافية) نحو ان الانسان لفي خسر بدليل الاستثناء منه بقوله تعالى الا الذين آمنوا فانه أمانة العمود وكذا أجمع وقاطبة وطرا وكافة والنكرة في سياق التثنية (قوله أو المهدية) بحث فيه بأنه ان كان المهود جميع الافراد فكلية كما قال وان كان واحدا مينا ف شخصية وان كان غير معين فجزئية وبأنه مخالف لمادة القوم من انها ان كانت عهدية فالقضية شخصية وحق السور ان يدخل على موضوع كلي فان أدخل على محمول نحو الانسان كل كاتب أو موضوع جزئى نحو كل زيد انسان فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبيعي وسميت منحرفة ولها صور مذكورة في المطولات (قوله لاشئ) نحو لاشئ من الانسان بحجر (قوله ولا واحد) نحو لا واحد من الحيوان بجماد (قوله بعض) وواحد التمسد في شرح الشمسية هذا على

الكلي الدال على الحكم على كل فرد من أفراد موضوعها الكلي (كقولنا) في الموجبة (كل انسان حيوان و) في السالبة (لاشئ من الانسان بحجر) قتيبان الاول (سور الانجاب الكلي في الحلية كل أو جميع أو عامة أو قاطبة أو نحوها وأل الاستغرافية (الثاني) سور السلب الكلي لاشئ أولا واحدا ونحوها (الثالث) أصل السور الدخول على موضوع كلي فان دخل على موضوع جزئى نحو كل زيد انسان أو على محمول فقد انحرفت وسميت القضية منحرفة ولها مائة وخمسة عشر صورة في المطولات (الرابع) التمسد الاسوار التي ذكروها ليس المراد بها الحصر انما هي أمثلة فان كل ما يفهم ان الحكم على كذا الامر داو على بعضها بلغة من اللغات فهو سور كالاستغرافية والنكرة المنفية والتووين

تجهيات الاول) سور الايجاب الجزئي بعض ١) وسور السلب الجزئي ليس بعض أو بعض ليس أو ليس كل (الثاني) فرق بين ليس بعض و بعض ليس بان ليس بعض لا يكون الا لسلب لان أصله ليس بعض الحيوان فلم تدخل ليس على الموضوع بل على السور واما بعض ليس فيصح بحيث للمدول الذي هو ايجاب لان أصله بعض الحيوان ليس بانسان فيصح جعله ليس جزءاً من المحمول فيصير المعنى ثبوت غير الانسان للحيوان لاسلب الانسان عنه (الثالث) فرق بين ليس كل وبين ليس بعض و بعض ليس ٨٢ بان ليس كل بدل على سلب الايجاب الكلي

مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما لان معنى كل انسان حيوان الايجاب الكلي وليس سلبه ويلزمه السلب الجزئي لان سلب الايجاب الكلي صادق سلب المحمول عن كل فرد و سلبه عن بعض الافراد وعلى كنهه سلبه عن البعض متحقق و بان ليس بعض و بعض ليس يدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى سلب الايجاب الكلي التزاما لان متناهما سلبه عن البعض ورفع الايجاب الكلي لازم له لانه اقام يثبت للبعض لم يثبت لكل فرد ضرورة (واما ان)

ليس بعض و بعض ليس وليس كل والمسورة تسمى محصورة كلية كانت أو جزئية (واما أن لا يكون) كل من الموجبة والسالبة (كذلك) أى لا خصوصية ولا كلية ولا جزئية (وتسمى مهمة)

سبيل التمثيل واعتبار الاكثر على سبيل التبيين فان كل ما يفهم من محجب لينة من القنات ان الحكم على كل الافراد أو بعضها فهو سور كلام الاستقراق والتسكرة في سياق التثني والتثوين في الالبيات واثان وثلاثة ونحو ذلك مما تفهم منه الكلية والبعضية (قوله ليس بعض و بعض ليس) الفرق بينهما ان ليس بعض لا يكون الا لسلب ولا يصح أن يكون للمدول الذي هو ايجاب لان أصله ليس بعض الحيوان بانسان فلم تدخل ليس على الموضوع بل على السور واما بعض ليس فيجوز بحيث للمدول الذي هو ايجاب لان أصله بعض الحيوان ليس بانسان فيصح جعله ليس جزءاً من المحمول ويكون المعنى ثبوت عدم الانسانية لبعض الحيوان لاسلب الانسانية عنه (قوله وليس كل) الفرق بينه وبين ليس بعض و بعض ليس ان ليس كل يدل على رفع الايجاب الكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما وذلك لان مفهوم كل انسان حيوان هو الايجاب الكلي وليس رفعه ويلزمه السلب الجزئي أى السلب عن بعض أفراد الموضوع الكلي لانه اذا ارتفع

الايجاب

فتح فكون حرف مضمرى صلته (لا يكون كل)

من للموجبة والسالبة (كذلك) أى المذكور من المحصورة والكليّة المسورة والجزئية المسورة بأن يكون موضوعها كلياً وحكم فيها على افرادها ولم يتعرض فيها لكون الحكم على كل فرد أو على بعض الافراد (وتسمى المهمة) يضم فكون لفتح لاهل بيان كمية الافراد بالحكم عليها فيها

(كقولنا) في الموجية (الانسان كاتب وماي (ليس الانسان بكاتب قبيات الاول) المهمة في
 قوة الجزئية والنخبة في حكم الكلية (الثاني) زاد بعضهم الطيبة وهي التي موضوعها كل مراد
 به الحقيقة كالحوان جنس والانسان نوع والتعلق فصل والضاخك خاصة والمائى عرض طم
 (الثالث) تجرى الاقسام الاربة في الشرطية المتصلة والمنفصلة بحسب أوضاع وأحوال مقدمها فان
 كان الحكم بالزوم أو الناد على وضع معين نحو ان جثنى الآن أكرمك وزيد الآن اما كاتب
 أو غير كاتب فمقصودة وان كان على جميع الاوضاع الممكنة مع مقدمها نحو كما كانت الشمس طالمة
 قائمها موجود ودائما اما ان يكون العدد زوجا أو فردا فمقصودة كلية وان كان على بعضها غير معين
 فان اشتملت على سور الجزئي نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان
 يكون الشيء حيوانا أو أيضا فمقصودة جزئية والافهله نحو ان كانت الشمس طالمة كان الثمار
 موجودا ونحو العدد اما زوج أو فرد (الرابع) ٨٣ سور الايجاب الكلي في المتصلة

كما ومهما ومتى ما وفي
 المتصلة دائما وسور السلب
 الكلي فيها ليس البنية
 وسور الايجاب الجزئي
 فيها قد يكون وسور
 السلب الجزئي فيها
 قد لا يكون (الخامس)
 المناطقه يسرون في
 الامثلة عن الموضوع
 والحصول والمقدم

لاهمال بيان كية الافراد فيها (كقولنا) في الموجية (الانسان كاتب) في
 السالبة (الانسان ليس بكاتب)

الايجاب الكلي فلا يخلو اما ان يكون المحمول ملوبا عن كل واحد او عن
 البعض وثابتا البعض الآخر على كلا التقديرين فالسلب عن البعض متحقق
 وليس بشرى وبشرى ليس يدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى رفع
 الايجاب الكلي التزاما لان معناه سلب المحمول عن البعض ويلزمه رفع
 الايجاب الكلي لانه اذا لم يثبت البعض لم يثبت ككل ضرورة (قوله لا همال
 بيان كية الافراد فيها) وقوله لا همالها في الادلة استثناء عنها بالجزئية
 (قوله الانسان كاتب) أى بملاحظة ان ال جنسية لاستغرافية والافكلية

والثالى بالحروف استحسانا للاختصار ولدفع توهم انحصار الاحكام في ملعة (السادس)
 لا بد لقسبة من صفة في الواقع تسمى ملعة وغضرا واللفظ المال عابها جهة والقضية المشتمة عليه
 موجبة وأصول المادة أربعة الضرورة أى الوجوب والدوام والامكان والاطلاق أى الحصول
 بالفضل ولها فروع فيتنوع عن الضرورة سبع فضا لاها اما ان تطلق أو تقيد بوصف أو بوقت
 معين أو بمجين والمقيدة بوصف اما ان يقتصر فيها على التقيد به واما ان يزداد عليه نقي دوامه والمقيدة
 بوقت معين اما ان يقتصر فيها على ذلك واما ان يزداد عليه نقي دوامه والمقيدة بمجين اما ان يقتصر
 فيها على ذلك واما ان يزداد عليه نقي دوامه فهذه سبع الاولى الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها
 بضرورة النسبة لذات الموضوع نحو كل انسان حيوان بالضرورة والثانية المشروطة العامة وهي التي
 حكم فيها بضرورتها لوصفها نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وهاتان بسيطتان
 والثالثة المشروطة الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورتها لوصفها وزيادة نقي دوامه نحو كل كاتب

متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً و
 ومن مطلقة عامة مأخوذة من لادائماً أي لاشي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام
 الرابطة الوقتية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورتها في وقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع
 بالضرورة وقت كتابته وهي بسيطة الخامسة الوقتية الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورتها في وقت
 معين مع زيادة نقي دوامه نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته لادائماً وهي
 مركبة من وقتية مطلقة وهي ما قبل لادائماً ومطلقة عامة مأخوذة من لادائماً أي لاشي من
 الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام السادسة المنتشرة المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورتها
 في حين نحو كل كاتب بمتحرك الاصابع بالضرورة حين كتابته وهي بسيطة السابعة المنتشرة الخاصة
 وهي المنتشرة العامة بزيادة ٨٤ لادائماً وهي مركبة من منتشرة عامة

ومطلقة عامة ويتفرع
 عن الدوام ثلاث قضايا
 لانه اما أن يكون لذات
 الموضوع واما ان يقيّد
 بوصفه واما أن يقتصر فيه
 على التقيّد واما ان يزداد
 عليه نقي دوامه الاولى
 الدائمة المطلقة وهي التي
 حكم فيها بدوامها بلا قيد
 زائد على ذات موضوعها
 نحو كل كاتب متحرك
 الاصابع دائماً وهي بسيطة
 والمهمة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولهذا اعتبرت في كبرى
 ولاعهدية والافشخصية (قوله والمهمة في قوة الجزئية) يعني انهما متلازمان
 في الصدق نبوتاً ونقياً فكلما تحقق الحكم على الافراد في الجملة الذي هو
 معنى المهمة تحقق الحكم على البعض الذي هو معنى الجزئية وكلما تحقق
 الحكم على البعض تحقق الحكم على الافراد في الجملة والالزام عدم تحققه
 مع تقدير تحققه وهو تناقض محال وكلما لم يتحقق الحكم على الافراد في
 الجملة لم يتحقق الحكم على بعضها وكلما لم يتحقق على بعضها لم يتحقق الحكم
 عليها في الجملة والالزام تحققه على تقدير عدم تحققه وهو محال فاذا قلنا
 الانسان كاتب فقد حكمنا بنبوت الكتابة على ماصدق عليه الانسان قطعاً
 لكن هذا الماصدق يحتمل كل الافراد وبعضها والثاني متيقن والاول
 مشكوك فحمل على التيقن وأننى المشكوك وجلت في قوة جزئية (قوله

الثانية العرفية العامة وهي التي حكم
 فيها بدوامها مقيداً بوصف موضوعها نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً الثالثة العرفية
 الخاصة وهي العرفية العامة بزيادة لادائماً وهي مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة أي لاشي من
 الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام ولا يتصور مع دوام النسبة تقيدها بوقت أو حين فلذا لم تكن
 الدوام سبباً كالضروريات ويتفرع عن الامكان خمس قضايا لانه اما ان يكون عاماً وهو سبب
 الضرورة عن قبض النسبة فقط فيصدق بوجوبها وجوازها واما ان يكون خاصاً وهو سببها عنها
 وعن قبضها فتكون جائزة فقط واما ان يقيّد بدوامها واما ان يقيّد بوقت واما ان يقيّد بعين
 الاولى الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب ضرورة قبضها نحو كل كاتب متحرك الاصابع
 بالامكان العام وهي بسيطة الثانية الممكنة الخاصة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عنها وعن

الشكل

نقيضها نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص وهي مركبة من ممتنتين عامتين الثالثة الممكنة الدائمة وهي التي قيد امكانها بدوامه نحو كل جرم معدوم بالامكان دائما الرابعة الممكنة الوقية التي قيد امكانها بوقت نحو كل انسان حي بالامكان وقت مفارقة الروح له وهي بسيطة الخامسة الممكنة الحينية التي قيد امكانها بحين نحو كل آكل لمقتاته عادة جائع بالامكان حين أكله وهي بسيطة ويتفرع عن الاطلاق جنس قضايا لانه اما ان يحكم فيه بوقوع النسبة بلا قيد واما ان يقيد بنفي الضرورة واما ان يقيد بنفي الدوام واما ان يقيد بوقت واما ان يقيد بحين الاولى المطلقة العامة نحو كل انسان ميت بالاطلاق العام ٨٥ وهي بسيطة الثانية الوجودية

اللدائمة وهي مثلها مع زيادة نفي دوامها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لادائما وهي مركبة من مطلقتين عامتين الثالثة الوجودية الالزامية وهي مثل الاولى بزيادة نفي ضرورتها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لا بالضرورة وهذه مركبة من مطلقة وممكنة عامتين الرابعة المطلقة الوقية وهي التي قيد اطلاقها بوقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام وقت كتابته وهي بسيطة الخامسة المطلقة الحينية

الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان وزاد بعضهم قسما رابعا يسمي الطبيعية وهي التي لم يبين فيها كية الافراد ولم تصلح لان تصدق كلية ولا جزئية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وانما تركها الاكثر لانها ليست بمنتهية في العلوم هذا كله في الحدية واما الشرطية فالحكم فيها

(الشكل الاول) مثله الشكل الثاني لانه مثله في اشتراط كلية الكبرى (قوله رابعا) هذا باعتبار عدم المحصورة بقسميها قسما واحدا والافراد خمسة (قوله الطبيعية) لان الحكم فيها على الطبيعة والحقيقة اذ لا يصح الحكم بالجنس والنوع مثلا الاعلها (قوله التي) أي القضية التي جنس شمل الاقسام الخمسة (قوله لم يبين فيها كية الافراد) فصل أخرج المحصورة والمحصورة (قوله ولم تصلح كلية ولا جزئية) فصل أخرج المهمة (قوله تركها) أي الطبيعية (قوله لانها ليست معتبرة في العلوم) محلها ان طلبت مجردة عن الافراد لاستحالة وجودها حينئذ فلو طلبت باعتبار تحققها في جزئي من جزئياتها فهي معتبرة فيها فالامر بها أمر بجزئياتها والالزام التكليف بمحال أقول الوجود خارجي وذهي والطبيعة من حيث هي توجد في الذهن قطعا فالامر بهام من حيث هي ليس تكليفا بمحال فنكون معتبرة في العلوم

وهي التي قيد اطلاقها بحين وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام حين كتابته وهي بسيطة (السابع) علم ما تقدم ان لادائما عبارة عن مطلقة عامة ولا ضرورة عبارة عن ممكنة عامة وان المركبة مشتملة على قضيتين احدهما مينة مادة نسبة القضية والاخرى مينة مادة نقيضها متفقين في الحكم مختلفين في الكيف والجهة الا الممكنة الخاصة فركبة من ممتنتين عامتين والوجودية اللدائمة فركبة من مطلقتين عامتين

بالاتصال والانفصال ان كان على وضع معين نحو ان جئني الآن اكرمك
وزيد الآن اما كاتب أو غير كاتب فخصوصة أو على جميع الاوضاع
الممكنة نحو كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود

وقع كبرى للشكل الاول كالشخصية نحو الانسان نوع والتويع كلى ينتج
الانسان كلى وعلى اعتبارها فيها وهو الحق قبل انها كلية وقيل مهمة وقيل
شخصية اذ الطبيعة شيء واحد معين ذهنا وهذا أقرب افاده الدلجى (قوله
الاتصال) أي التلازم (قوله والانفصال) أي العناد والتنافي الواو فيه بمعنى
أو (قوله وضع) أي زمن أو حال (قوله معين) نحو ان كان زيد منتصبا
للشمس وقت الضحى كانه ظل يمتد الى المغرب فقد حكم بلزوم الظل
الى المغرب لانتصابه لها في وقت معين ونحو ما ان يكون في البحر مكتنفا
واما ان لا يفرق فقد حكم فيها بالناد بين عدم غرقه وكونه في البحر على
حال معين وهو كونه مكتنفا (قوله نحو ان جئني الآن اكرمك) فقد حكم
بلزوم الاكرام لحيثه مقيدا بوقت معين وهو الآن (قوله وزيد الآن اما
كاتب أو غير كاتب) فقد حكم فيها بالنادين المقدم والتالي مقيدا بالآن (قوله
فخصوصة) أي وشخصية أيضا (قوله أو على جميع الاوضاع الممكنة) أي
التي يمكن اجتماعها مع المقدم أي الاحوال الحاصلة للمقدم بسبب اجتماعه
مع الامور الممكنة فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا فهو حيوان فقد حكمنا بلزوم
كون زيد حيوانا وهو التالي لكونه انسانا وهو المقدم مع كل وضع من
أوضاع زيد ككونه قائما أو قاعدا أو مضطجعا على أيمن أو أيسر أو ظهرا
أو بطنه نائما أو يقظان آكلا أو شاربيا ساكنا أو متكلما ضاحكا أو باكيا
أو لا ولا كانت الشمس طالمة أو لا الى غير ذلك من الاحوال التي يمكن
اجتماعها معه (قوله نحو كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود) فقد
حكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس على كل وضع يمكن اجتماعه مع
طلوعها ككونها مضيئة أو غير مضيئة وكونه أول النهار أو فيما بعده من أجزائه
الى آخره وكون الفصل ربيعا أو صيفا أو خريفا أو شتاء وكون البلد شرقيا
أو غربيا أو جنوبيا أو شماليا وكونه أول يوم من الشهر أو ما بعده الى آخره

ودائما اما ان يكون المدد زوجا أو فردا فمصورة كلية أو على بعضها التبر
 المين نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما
 أن يكون الشيء حيوانا أو أبيض فمصورة جزئية والافهية نحو ان كانت
 الشمس طالمة فالارض مضيئة واما ان يكون المدد زوجا أو فردا وسور
 الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما وحيثما ومتى ومتى ما وفي المتفصلة دائما
 وسور السالبة الكلية فهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فهما قد يكون
 وسور السالبة الجزئية فهما قد لا يكون وبالجملة فالأوضاع هنا بمنزلة
 افراد الموضوع في العملية واعلم انه قد جرت عادة القوم بأنهم يصبرون
 عن الموضوع مج وعن المحمول

وغيره من أحوال العالم (قوله ودائما ما أن يكون المدد زوجا الخ)
 فقد حكم فيها بما نفاة زوجية المدد لفرديته على كل وضع يمكن اجتماعه
 مسهما ككون المدود ذهبا أو فضة أو غيرهما وكون الشمس طالمة
 أو غائبة وقيدنا الاحوال بالممكنة لانه لو اعتبرنا الممكنة أيضا لما صدقت
 قضية كلية مثلا اذا قيل كلما كان هذا انسانا كان حيوانا واعتبرنا وضامتهما
 وهو كون الانسان غير حيوان لم يصدق كلما كان هذا انسانا كان حيوانا
 والمراد بالامكان هنا الاعم المقابل للامتناع الصادق بالوجوب والجواز
 (قوله أو على بعضها) أي الاوضاع الممكنة (قوله نحو قد يكون اذا كان
 الشيء حيوانا كان انسانا) فقد حكم فيها بلازمة كونه انسانا لكونه حيوانا
 لاعلى جميع الاوضاع الممكنة بل على بعضها ككونه حيوانا متفكرا
 (قوله وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا أو أبيض) فقد حكم فيها بالناد
 بين كون الشيء حيوانا وكونه أبيض لاعلى جميع الاوضاع الممكنة بل على
 بعضها وهو كونه اسود (قوله والا) أي ان لم يبين فيها كلية الاوضاع
 والاحوال كالأو بسضا كاطلاق ان ولو واذ في المتصلة واما في المتفصلة أي
 نجر يدها عن السور الكلية والجزئية (قوله ليس البتة) أي هذا اللفظ
 المركب من الكلمتين كالأشياء في العملية (قوله وقد لا يكون) أي هذا اللفظ
 المركب من الكلمات الثلاثة (قوله هنا) أي في مقام تقسيم الشرطية (قوله مج)

(ب) فيقولون كل (ج) دون كل انسان حيوان مثلا للاختصار ولدفع
توهم انحصار جزئيات الاحكام في مادة والخطب يسير فلهذا خالفهم المصنف
وأنه كالأبد للقضية من نسبة كأمير لا بد لها من كيفية في الواقع وتسمى
مادة فان ذكر لها لفظ يدل عليها سمي جهة وسميت القضية موجهة
وهي اما ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة

أى هذا اللفظ المسمى جيمما (قوله ب) أى هذا اللفظ المسمى باء (قوله
للاختصار) علة لقوله يسمون الخ (قوله والخطب) بفتح الخاء المعجمة
وسكون الطاء المهملة أى الحكم (قوله يسير) أى سهل وهو الجواز
والاستحسان الاصطلاحي بحيث لا يحكم علي مخالفته بالخطأ (قوله خالفهم)
أى فى تنبيهه بالمواد دون الحروف تسهلا على المبتدى (قوله كأمير) أى فى
قوله والقضية ثلاثة أجزاء الخ (قوله لا بد لها) أى النسبة (قوله من كيفية)
أى صفة (قوله وتسمى) أى كيفية النسبة (قوله مادة) أى وعنصر باعتبار
وقوعها في الواقع وأما باعتبار حصولها في العقل فتسمى جهة وعبرة
القطب في شرح الشسمية نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بإيجاب
أو سلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة والاضروية والادوام
واللادوام وتلك السكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية
واللفظ الدال عليها في القضية المفوظة أو حكم العقل بأن النسبة مكيفة
بكيفية فى القضية المقولة يسمى جهة ومتى خالفت الجهة مادة القضية
كانت كاذبة (قوله وهى) أى القضية الموجهة (قوله ضرورية) أى
منسوبة للضرورة أى الوجوب العقلي نسبة الكل لجزئه وهى القضية التى
فيها لفظ يدل على ضرورة نسبتها أى انضافها بأنها ضرورية أى واجبة
عقلا لا تقبل الانتفاء وأقسامها سبعة لأنها إما أن تطلق ولا تقيد بشئ
وتسمى ضرورية مطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة وهذه
بسيطة وإما أن تقيد بوضع بدون زيادة وتسمى مشروطة عامة
نحو كل كتاب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كتابا وهذه بسيطة
أيضا وإما أن تقيد بذلك مع زيادة نفي النوام عند انتفاء ذلك الوصف
وتسمى مشروطة خاصة نحو كل كتاب متحرك الاصابع بالضرورة

أودائمه نحو كل انسان حيوان دائماً أولاً ولا وتعدد القضايا

مادام كاتباً لادائمه وهي مركبة من مشروطة عامة وهي ما قبل لادائماً ومطلقة عامة مفهومة من لادائماً أي لاشيء من الكاتب يتحرك الاصابع بالاطلاق العام وأما أن تقيد بوقت معين بدون زيادة وتسمى وقتية مطلقة نحو كل انسان يتحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وهي بسيطة وأما أن تقيد بذلك مع نفي الدوام عند مفارقة ذلك الوقت الممين وتسمى وقتية خاصة نحو كل انسان يتحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائماً وهذه مركبة من وقتية مطلقة ومن مطلقة عامة مأخوذة من لادائماً وهي لاشيء من الانسان يتحرك الاصابع بالاطلاق العام وأما أن تقيد بوقت غير معين نحو كل انسان ميت بالضرورة في وقت ما وتسمى منتشرة مطلقة وهذه بسيطة وأما أن تقيد بذلك مع نفي الدوام في غير ذلك الوقت نحو كل انسان ميت بالضرورة وقتاً مالم لا دائماً وتسمى منتشرة خاصة وهذه مركبة من منتشرة مطلقة وهي السابقة على لادائماً ومطلقة عامة مفهومة من لادائماً أي لاشيء من الانسان ميت بالاطلاق العام (قوله أودائمه) وهي التي فيها لفظ دال على دوام النسبة وأقسامها ثلاثة لأنها إما أن لا تقيد بشيء زائد على ذات الموضوع نحو كل كافر معذب في الآخرة دائماً وتسمى دائمة مطلقة وإما أن تقيد بوصف الموضوع بلا زيادة نحو كل آكل يتحرك القم دائماً مادام آكلاً وتسمى عرقية عامة وهاتان بسيطتان وأما أن تقيد بذلك مع التعرض لنفي الدوام عند انتفاء ذلك الوصف نحو كل آكل يتحرك القم دائماً مادام آكلاً لادائماً وتسمى عرقية خاصة وهي مركبة من عرقية عامة ومطلقة عامة وهي لاشيء من الآكل يتحرك القم بالاطلاق العام والضرورة تنقلم الدوام لا العكس (قوله أولاً ولا) أي لاضروية ولادائمه هذا صادق بقسمين الممكنة والمطلقة فالممكنة أقسامها خمسة الأولى الممكنة التي أريد أن نسبتها غير ممتمة سواء كانت ضرورية أودائمه أولاً ولا سواء كان يقضيها ممكناتاً أو دائماً أو متحاولاً لا يكون ضرورياً والا كانت ممتمة فلا تكون ممكنة نحو كل انسان كاتب بالامكان العام

وتسمى ممكنة عامة وهي بسيطة الثانية الممكنة الخاصة وهي التي
أريد أن نسبتها غير متممة وتقيضها كذلك فلا ضرورة فيها بل كلا
التسعين ممكن ثبوته وبقية نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص وتسمى
ممكنة خاصة وهي مركبة من ممكنتين عامتين وهما كل انسان كاتب
بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام الثالثة الممكنة
التي قيد امكانها بوقت معين نحو كل انسان غير حي بالامكان العام وقت
مفارقة الروح له وتسمى ممكنة وبقية الراجعة الممكنة التي قيد امكانها
بالدوام نحو كل جرم معدوم بالامكان دائما وتسمى ممكنة دائمة وهي
بسيطة الخامسة الممكنة التي قيد امكانها بمجين وصف الموضوع نحو
كل اكل لمقتاته مادة جائع بالامكان حين اكله وتسمى ممكنة حينية
وهي بسيطة والمطلقة اقسامها خمسة الاولى المطلقة التي أريد بها
بمجرد كون نسبتها فعلية من غير تعرض لضرورة ولا لزوم ولا سلبها
نحو كل انسان ميت بالاطلاق العام وتسمى مطلقة عامة وهذه بسيطة
الثانية مثلها مع التعرض لثني دوامها نحو كل انسان ميت بالاطلاق
لادائما وتسمى وجودية لادائمة وهذه مركبة من مطلقتين عامتين
اثالثة مثلها مع التعرض لثني ضرورتها نحو كل انسان ميت بالاطلاق
لا بالضرورة وتسمى وجودية لاضروورية وهذه مركبة من مطلقة
عامة وممكنة عامة الراجعة المطلقة التي قيد اطلاقها بوقت معين نحو
كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام وقت كتابته وتسمى مطلقة
وقبية وهي بسيطة الخامسة المطلقة التي قيد اطلاقها بمجين وصف
الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع حين الكتابة وتسمى مطلقة
حينية وهي بسيطة فجميع الوجوهات عشرون قلنا ساب أو ممكنة
أو مطلقة ليشمل ما تقدم واقه اعلم (قوله القضاء) أي الضرورية والدائمة
والممكنة والمطلقة (قوله بحسب ذلك) أي المذكور من الضرورة
والدوام وغيرهما أي بحسب اطلاق الضرورة والدوام والامكان والاطلاق

وحصرها المتأخرون في ثلاث عشرة قضية ترجع الي أربعة أقسام الاول
الضروريات الخمس الضرورية المطلقة والشروط العامة والشروط
الخاصة والوقية والمنتشرة الثاني الدوام الثلاث

وتقيدها بقوله وحصرها أي الموجهات (قوله ثلاث عشرة) باسقاط
الوقية والمنتشرة الخاصتين والممكنة الدائمة والممكنة الوقية والممكنة
الحينية المطلقة الوقية والمطلقة الحينية (قوله الضروريات) أي القضايا
التي فيها ألقاظ دالة على ان صفة نسبتها للضرورة أي الوجوب العقلي
(قوله الخمس) باسقاط الوقية والمنتشرة الخاصتين (قوله الضرورية
المطلقة) هي التي ذكر فيها لفظ دال على ان وصف النسبة فيها للضرورة
بلا قيد زائد على ذات الموضوع نحو كل انسان حيوان بالضرورة ونحو
لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة وهي بسيطة ووجه تسميتها ظاهر
(قوله والشروط العامة) وهي التي ذكر فيها لفظ دال على ان النسبة
ضرورية بوصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
مادام كاتبا ونحو لا شيء من الكتابين ساكن الاصابع بالضرورة مادام
كاتبا وهي بسيطة وسميت مشروطة لاشتراط الوصف في ضرورة النسبة
(قوله والشروط الخاصة) هي العامة بزيادة لادائما وهي مركبة من
مشروطة عامة ومطلقة عامة وسميت مشروطة لما تقدم وخاصة لزيادتها
بقيد لادائما (قوله والوقية) هي التي فيها ما يدل على الضرورة في وقت
معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته ونحو
لا شيء من الكتابين ساكن الاصابع بالضرورة وقت كتابته وهي بسيطة
ووجه تسميتها ظاهر وأسقط من هنا الوقية الخاصة وهي العامة بزيادة
لادائما وهي مركبة من وقية مطلقة ومطلقة عامة (قوله والمنتشرة)
هي التي فيها ما يدل على الضرورة في زمن مبهم نحو كل كاتب متحرك
الاصابع في حين الكتابة ضرورة ونحو لا شيء من الكتابين ساكن
الاصابع حين الكتابة بالضرورة وهي بسيطة وأسقط من هنا المنتشرة
الخاصة وهي العامة بزيادة لادائما مركبة من منتشرة مطلقة ومطلقة
عامة (قوله الدوام) أي القضايا التي فيها الفاظ تدل على ان مادتها

الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث الممكنات الممكنة العامة والممكنة الخاصة الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة

الدوام (قوله الدائمة المطلقة) هي التي فيها لفظ يدل على دوام نسبتها بلا قيد زائد على نفس موضوعها نحو كل انسان حيوان دائما ونحو لاشيء من الانسان بحجر دائما وهي بسيطة (قوله العرفية العامة) هي التي فيها ما يدل على دوام النسبة بشرط دوام وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتباً ونحو لاشيء من الكتاب ساكن الاصابع مادام كاتباً دائماً وهي بسيطة وسميت عرفية لان الشرط المذكور يفهم من العرف وعامة لانها أعم من العرفية الخاصة الآتية (قوله العرفية الخاصة) هي العرفية العامة بزيادة لادائماً وهي مركبة من عرفية عامة ومطابقة عامة ولا يعقل مع الدوام تقييد بوقت أو حين فلذا لم تكن الدوام سبباً كالضروريات (قوله الممكنات) أي القضايا التي فيها الفاظ دالة على ان مادتها الامكان (قوله الممكنة العامة) هي التي فيها لفظ دال على ان نسبتها غير ممتعة ضرورية كانت أو لا وهي بعضها ممكن أو ممتنع ولا يكون ضرورياً ولا كانت ممتعة فلا تكون ممكنة نحو كل انسان حيوان بالامكان العام ونحو لاشيء من الانسان بحجر بالامكان العام وهي بسيطة وسميت ممكنة لان مادتها الامكان وعامة لصدقها بالواجب والجائز (قوله الممكنة الخاصة) هي التي فيها لفظ يدل على ان نسبتها ليست ممتعة ولا ضرورية ونقيضها كذلك فلا امتناع ولا ضرورة فيهما فكل منهما قابل للتبوت والاستفاء نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص ونحو لاشيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من ممكنتين عامتين وأسقط من هاتئلا الممكنة الدائمة والممكنة الوقتية والممكنة الحينية (قوله المطلقات) أي القضايا التي فيها الفاظ دالة على ان مادتها الحصول بالفعل (قوله المطلقة العامة) هي التي فيها لفظ دال على ان نسبتها حصلت بالفعل من غير تعرض لضرورة ولا دوام ولا لرفعهما نحو كل انسان حيوان بالاطلاق العام ونحو لاشيء من الانسان بحجر بالاطلاق العام

والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية وبيان هذه القضايا مع أمثلتها وتميز بسيطها من مركبها مذكور في المغولات ولما فرغ من تقسيم الحلية أخذ في تقسيم الشرطية متصلة كانت أو منفصلة فقال (والمتصلة اما لزومية) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لملافة بينهما توجب ذلك وهي ما يسميه يستلزم المقدم التالي كالحلية والتضاياف أم الحلية

(والمتصلة اما لزومية)
يضم اللام والزاي وهي
التي حكم فيها بصدق تاليا
على فرض صدق مقدمها
ان كانت موجبة أو بلا
صدق تاليا على فرض
صدق مقدمها ان كانت
سالية للملافة بينهما توجب
ذلك كالحلية أي كون
المقدم علة التالى أو عكسه
أو كونهما معلولى علة
واحدة وككونهما أمرين
اضافيين متوقفا كل منهما
على الآخر نحو

ووجه تسميتها ظاهر وهي بسيطة (قوله الوجودية اللادائمة) هي المطلقة العامة مع زيادة لادائما نحو كل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق لادائما ونحو لاشئ من الكائنات ساكن الاصابع بالاطلاق لادائما ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من مطلقتين عامتين (قوله والوجودية اللاضرورية) هي المطلقة العامة مع زيادة لا ضرورية نحو كل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق لا بالضرورة ونحو لاشئ من الانسان ساكن الاصابع بالاطلاق لا بالضرورة ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة فلم ان لادائما عبارة عن مطلقة عامة ولا ضرورة عبارة عن ممكنة عامة واعلم ان المركبة فيها قضيتان احدهما مبنية لمادة النسبة والاخرى لمادة تقيضا متفقان في الكم مختلفتان في الكيف والجهة الا الممكنة الخاصة ففيها ممكنتان عامتان ولا الوجودية اللادائمة ففيها مطلقتان عامتان (قوله وبيان هذه القضايا) أي تعريفاتها والاقوال الشارحة ماهياتها (قوله وتميز مركبها الخ) وذلك أن ما فيها لادائما ولا ضرورة مركبة وماليس فيها أحد هذين بسيطة الا الممكنة الخاصة ونظم هذا ابن مرزوق بقوله وما حوى من القضايا لا كذا * أو خاص امكان مركبا خذا وما عرى عن ذين فالبيسط * فادع لمن قسرب يانشيط

(قوله التي يحكم فيها بصدق قضية الخ) جنس شامل للزومية والاتفاقية (قوله للملافة الخ) فصل مخرج الاتفاقية (قوله ذلك) أي الحكم المذكور (قوله وهي) أي الملافة (قوله ما) أي شئ جنس شمل الملافة وغيرها (قوله بسمه يستلزم الخ) فصل مخرج غيرها (قوله كالحلية) بكسر الهمزة

فبأن يكون المقدم علة للتالي (كقولنا ان كانت الشمس طالمة
فالتهار موجود) أو مملولا له كقولنا ان كان التهار موجودا فالشمس
طالمة أو يكونا مملولى علة واحدة كقولنا ان كان التهار موجودا فالعالم
مضيء اذ وجود التهار واضاءة العالم مملولان لطلوع الشمس وأما التضايق
فبأن يكون كل منهما مضافا للآخر كقولنا ان كان زيد أباً عمرو كان
عمرو ابنه (وأما اتفاقية) وهى التى يكون الحكم فيها بما ذكره لا للعلاقة
توجيه بل لمجرد الصفة والازدواج (كقولنا ان كان الانسان ناطقا
فالطمار ناطق) اذ لعلاقة بين ناطقية الانسان وناطقية الطمار حتى
تستلزم احدهما الاخرى بل توافقا على الصدق هنا (والتفصلة اما
حقيقية) وهى التى يحكم فيها

ان كانت الشمس طالمة فالتهار
موجود ونحو ان كان
التهار موجودا فالشمس
طالمة ونحو ان كان التهار
موجودا فالارض مضيئة
ونحو ان كان زيدا اباً عمرو
فعمرو ابن زيد (وأما
اتفاقية) وهى التى يحكم
فيها بذلك للعلاقة توجيه
بل لمجرد التصاحب
والاقتران (كقولنا ان
كان الانسان ناطقا فالطمار
ناطق والتفصلة الحقيقية)
وهى التى يحكم فيها بالتالى
بين مقدمها وتاليها فى الثبوت
والنفي وتتركب من القبيضين
أولهما وبين لهما

واللام مشددة مع المثناة تحت (قوله فبأن يكون المقدم علة للتالي) تصوير
لعلية (قوله بما ذكر) أى صدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله
للعلاقة الخ) فصل مخرج القزومية أى لا للملاحظة علاقة فلا يقال المصية
ممكنة لا بد منها من علة فالعلاقة فى الاتفاقية أيضاً لكنها غير ظاهرة وغير
معلومة لا نقول طرقاتها وان أمكن بينهما علاقة لكنها غير ملاحظة
والاتفاقية قسمان عامة وخاصة فالخاصة هى التى يحكم فيها بصدق
التالى على تقدير صدق المقدم للعلاقة كثال المصنف والمامة هى التى
يحكم فيها بأن بقاء صدق التالى لا ينأى وقوع المقدم كقوله تعالى ولو
أن مافى الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر
ما قدرت كلمات الله فقدمها كون مافى الارض من الشجر أقلام وإمداد
البحر سبعة أبحر وهو ممكن الوقوع ولكنه لم يقع وتاليها عدم قتاد
كلمات الله تعالى وهو واقع دائماً لا يرفعه تقدير وقوع المقدم فقد نفى
تعالى عن كلماته التفاد بأبلغ وجه (قوله اذ لعلاقة بين ناطقية الانسان
الخ) أى فليست احدهما علة للآخرى ولا مملولى علة واحدة وليست
احدهما نسبة متوقفة على الاخرى فان قيل كل أحد يعلم ان كل واحدة
منهما مسندة الى إيجاد القادر المختار تبارك وتعالى فيها معلولة علة
واحدة وهى إيجاد تالى فيتهما علاقة مقتضية ذلك والمتكلم عالم بها

بالتأني بين طرفيها صدقا وكذبا (كقولنا المدد اما زوج واما فرد وهي
مانعة الجمع والخلو مما كما ذكرنا) في المثال لان طرفي القضية فيه
لا يجتمعان ولا يرتفعان (واما مانعة الجمع فقط) أي دون الخلو وهي
التي يحكم فيها بالتأني بين طرفيها صدقا فقط (كقولنا هذا الشيء اما شجر
أو حجر) اذ يستحيل كون الشيء شجرا وحجرا فلا يجتمع الطرفان على
الصدق ويجوز ارتفاعهما مما كأن يكون الشيء حيوانا (واما مانعة الخلو
قط) أي دون الجمع وهي التي يحكم فيها بالتأني بين طرفيها كذبا فقط
(كقولنا زيد اما أن

كقولنا (المدد اما زوج واما
فرد وهي مانعة الجمع
والخلو مما واما مانعة الجمع
قط) وهي التي حكم
فيها بالتأني بين مقسميها
وتأليها في الثبوت قط
وتركيب من موالاخص
من قبضه (كقولنا حقا
الشيء اما شجر أو حجر)
اذ لا يكون شجرا وحجرا
ويجوز اتقاؤهما بكونه
حيوانا (واما مانعة الخلو
قط) أي دون الجمع
فيجوز اجتماع مقسميها
وتأليها في الثبوت وهي
التي حكم فيها بالتأني
بينهما في التقي قط وتركيب
من شيء وأعم من قبضه
(كقولنا زيد اما أن

قلنا المراد بكون التكلم عالما بالاقتضاء ملاحظته وناؤه الحكم عليه
لا مجرد حصول صورة الاقتضاء في ذهنه ولا شك أن الحاكم بناحية
الحمار على تقدير ناطقية الانسان لا يلاحظ كون الواجب مبارك وتعالى
موجدا ولا يبنى عليه الحكم وان كان عالما به بل إنما يبنى على مجرد
الاتفاق في الوجود بين المقدم والتالي (قوله حقيقة ومادتها التقبضان)
نحو المدد اما زوج واما غير زوج أو أحدهما ومساوي الآخر نحو
المدد اما زوج أو فرد (قوله بالتأني بين طرفيها) فصل مخرج الحلبة
وللتصلة (قوله صدقا وكذبا) أي في الثبوت والانتفاء فصل مخرج مانعة
الجمع قط ومانعة الخلو قط (قوله لا يجتمعان) أي لا يثبتان معا (قوله
ولا يرتفعان) أي لا ينتفيان معا لانهما قبضان أو مساويان لهما (قوله
مانعة الجمع فقط) مادتها شيء وأخص من قبضه (قوله صدقا فقط)
فصل مخرج الحقيقة ومانعة الخلو قط (قوله اما شجر واما حجر)
فشجر أخص من لاحجر قبض شجر وحجر أخص من قبض شجر
وهو لا شجر (قوله اذ يستحيل كون الشيء شجرا وحجرا) اذ يلزم
من ثبوت كل منهما ثبوت قبض الآخر لانه أخص منه فاجتماعهما
يستلزم اجتماع التقبضين وهو ممتنع ضرورة (قوله على الصدق) أي
في الثبوت (قوله ارتفاعهما) أي اتقاؤهما مما اذ لا يلزم من ارتفاع
الأخص ارتفاع الأعم فلا يلزم من ارتفاعهما ارتفاع التقبضين (قوله
حيوان) لاختفاء في ارتفاع الشجر والحجر مما عنه (قوله كذبا فقط)

يكون في البحر واما ان لا يفرق (تقيض ٩٦) مقدمها لا يكون في البحر وهو اخص من لا يفرق لصدق هذا

يمن في البحر في سفينة وبين
ليس في البحر وتقيض تاليها
وهو لا يفرق بفرق ويكون في
البحر اعم منه لصدق بمن غرق
وبمن في سفينة ومقدمها وتاليها
يجمعتان فيمن في سفينة
في بحر ولا ينفقان مما لانه
يستلزم انتفاء التقيضين
لانه يلزم من انتفاء الاعم
انتفاء الاخص وهو تقيض
الآخر (نبيهان الاول)
مرادهم بالبحر ما يمكن
الفرق فيه عادة لخصوص
منه الحقيقي فلا يتوهم
انتفاؤها فيمن غرق في
نحو بر أو زيت مثلا (الثاني)
سميت مائة الجمع والخلو
مما حقيقية لان تتألف
مقدمها وتاليها أشد من
تألف مقدم وتالي الاخيرتين
(وقد تكون المتفصلات)
أي الحقيقية ومائة الجمع
فقط ومائة الخلو فقط
(ذوات أجزاء) ثلاثة أو
أكثر (كقولنا الممدد)
أي ما يتركب من آحاد
(أما زائد) وهو الذي
يزيد عليه مجموع الكسور

يكون في البحر واما ان لا يفرق (اذ يستحيل كونه في غير البحر ويفرق
فلا يرتفعان ويجوز اجتماعهما على الصدق بأن يكون في البحر ولا يفرق
وسميت الاولى حقيقية لان الثاني بين طرفيها اتهم منه في الاخيرتين والثانية
مائة جمع لاشتغالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق والثالثة مائة
خلو لاشتغالها على منع الخلو بين طرفيها في الكذب اذ الواقع لا يخلو عن
أحدهما ومرادهم بالبحر ما يمكن الفرق فيه عادة من ماء بل من سائر
المائات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب بأن يكون
زيد في بر أو حوض ويفرق (وقد تكون المتفصلات) ثلاث أي كل
منها (ذات أجزاء) كانتكون ذات جزأين كمر (كقولنا العدد اما زائد

فصل مخرج الحقيقة ومائة الجمع فقط ومادتها شيء وأعم من تقيضه
(قوله يكون في البحر واما أن لا يفرق) تقيض يكون في البحر لا يكون
في البحر بأن يكون في البر وهذا اخص من لا يفرق لصدق بكونه في
البحر في سفينة أيضا وتقيض لا يفرق بفرق وهذا اخص من يكون في
البحر لصدق بكونه في سفينة أيضا (قوله اذ يستحيل كونه في غير
البحر الخ) تعادل لكونها مائة خلو وكونه في غير البحر تقيض يكون
في البحر ويفرق تقيض لا يفرق وهذا تصوير للخلو عن الطرفين الذي
منته المتفصلة (قوله بأن يكون في البحر ولا يفرق) تصوير لاجتماعهما
في الصدق (قوله الاولى) أي مائة الجمع والخلو مع المركبة من تقيضين
أو مساويين لهما (قوله الاخيرتين) أي مائة الجمع فقط ومائة الخلو
فقط (قوله بأن يكون في بر الخ) تصوير لكذبهما مما (قاعدة) كل
مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبة وصدق فيها سالبة
منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبة
وصدق فيها سالبة منع الجمع (قوله العدد اما زائد الخ) ونحو الكلمة
اما اسم أو فصل أو حرف ونحو النقص اما ماء أو هواء أو نار أو تراب
ونحو الكلبي اما جنس أو نوع أو فصل أو خاص أو عرض عام ونحو
العدد اما واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة الى ما لا نهاية له
وهذه الامثلة للحقيقة ومثال مائة الجمع نحو الشيء اما شجر أو حجر

للمتطقة الخارجة منه كاللاني عشر فان مجموع نصفه وثلاثة وربعه وسدسه خمسة عشر أو

(أوناقص) وهو ناقص عنه مجموعها كالاربعة فان مجموع نصفه ٩٧ وربعة ثلاثة (أومساو) وهو مساو له

مجموعها كسنة فان مجموع نصفها وثلاثا وسدسها ستة وهذه حقيقة لا يجمع أجزاءها في عدد ولا تنفي كلها عن عدد (نبهنا الأول) كون هذه المتفصلة ونحوها مركبة من أكثر من جزءين إنما هو بحسب الظاهر ولم يتركب في الحقيقة إلا من جزئين بأن يقال العدد اما زائد أولا أو العدد اما ناقص أولا أو العدد اما مساو أولا أو في الأول صادق بالناقص والمساوي وفي الثاني شامل للزائد والمساوي وفي الثالث شامل للزائد والناقص (الثاني) تركب المتصلة من حليتين ومن متصلتين ومن حلية ومتصلة ومن حلية ومنفصلة ومن منفصلة ومتصلة وحلية ومن حلية ومن منفصلة ومتصلة فهذه تسع صور وتركب المتصلة من حليتين ومن متصلتين ومن منفصلتين

أو ناقص (أومساو) لأنه حكم فيه بأن هذا الجمع لا يجمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن أحدها وأورد عليه أن طرفي الحقيقة وماتمة الخلو لا يرتفعان وهنا يرتفعان لأن قولك مساو يرتفع معه زائد وناقص وأجيب بأن المرتفعين وإن تمددا لفظهما فمما متحدان بمعنى والاصل العدد اما مساو أو غير مساو ولكن غير المساوي اما زائد أو ناقص فالنناد حقيقة إنما هو بين المساوي وغيره وهذا لا يرتفعان واعلم أن كلا من المتصلات والمتصلات يتألف من حليات أو من شرطيات أو منهما أو حيوان ويجوز كنهها بكونه غيرها ومثال ماتمة الخلو نحو الشيء اما لاشجر أولا حجر أو لحيوان فانها لا تكذب جميعا بأن يكون شجرا حجرا حيوانا ويجوز صدقها بأن يكون نقدا أو ثوبا هذا في الموجهة ومثال السالبة الحقيقية ذات الأجزاء نحو ليس اما أن يكون زيدا أسود أو كاتباً أو شاعراً أو طويلاً ومثال سالبة منع الخلو نحو ليس اما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً أو حيواناً ومثال سالبة منع الجمع نحو ليس اما أن يكون هذا الشيء لاشجراً أو لاشجراً أو لحيواناً والعدد ما تركب من الآحاد هذا حده ويرسم بأنه مساوي نصف مجموع حاشيته المستويتين في القرب أو البعد والزائد في الاصطلاح ما زاد عليه مجموع الكسور الخارجة منه كاتني عشر اذ مجموع نصفها وثلاثا وربعها وسدسها خمسة عشر والناقص عرقا ما نقص عنه مجموع كسوره كاربعة اذ مجموع نصفها وربعها ثلاثة والمساوي مساو له كسوره كسنة (قوله لا يجمع على عدد ولا يخلو إلخ) أي فهي حقيقة (قوله عليه) أي المثال (قوله مساو يرتفع إلخ) أي وناقص يرتفع معه زائد ومساو وزائد يرتفع معه ناقص ومساو (قوله وإن تمدد لفظهما) واوه للحال (قوله اما مساو أو غير مساو) أي أو اما زائد أو غير زائد وغير الزائد اما مساو أو ناقص أو اما ناقص أو غير ناقص وغير الناقص اما مساو أو زائد (قوله من حليات) أي بعضها مقدم وبعضها تال (قوله شرطيات) أي متصلات بعضها مقدم وبعضها تال أو منفصلات كذلك أو متصلات ومنفصلات كذلك (قوله سها) أي حليات وشرطيات متصلات بعضها مقدم وبعضها

(١٣ م) ومن حلية ومتصلة ومن حلية ومنفصلة ومن متصلة ومنفصلة فهذه تسع صور

وأملتاهم بيان أقسامها المذكورة في المطولات ومن الاصطلاحات
المنطقية المتناقض وقد أخذ في بيانه رحمه الله تعالى

قال أوحليات ومنفصلات كذلك (قوله وأمثلها مع بيان أقسامها الخ)
أقسام المنفصلة ستة الأول من حليتين نحو كلما كان الشيء، انسانا فهو
حيوان الثاني من متصلتين نحو متى ما كان كلما كان الشيء انسانا فهو
حيوان فهو كلما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين نحو متى
ما كان دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فدائما اما أن يكون منقسما
بمساويين أو غير منقسم بهما الرابع من حلية ومتصلة نحو متى كان
طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود الخامس عكسه نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فوجود النهار ملزوم لطلوع الشمس السادس من
حلية ومنفصلة نحو كلما كان هذا عددا فهو اما زوج أو فرد
السابع عكسه نحو كلما كان هذا اما زوج أو فرد فهو عدد الثامن من
متصلة ومنفصلة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما
اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا التاسع
عكسه نحو متى كان دائما اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون
النهار موجودا فدائما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأقسام
المنفصلة ستة الأول من حليتين نحو العدد زوج أو فرد الثاني من
متصلتين نحو اما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما
قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الثالث من منفصلتين
نحو اما أن يكون هذا العدد اما زوجا أو فردا واما أن يكون ليس اما
زوجا أو فردا الرابع من حلية ومتصلة نحو واما أن يكون طلوع الشمس
علة لوجود النهار واما ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
الخامس من حلية ومنفصلة كقولك اما أن يكون هذا ليس عددا
واما أن لا يكون زوجا أو فردا السادس من متصلة ومنفصلة نحو واما أن
يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما أن تكون الشمس
طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا أفاده التميمي عن بعض الشارحين

(التناقض هو) أى حقيقة (اختلاف) جنس شامل المرف ٩٩ وغيره واضافته الى (القضيتين)

فصل مخرج اختلاف مفردين
واختلاف مفرد وقضية
(بالايجاب والسلب) فصل
مخرج اختلاف قضيتين
بالحل والشرط أو الاتصال
والانفصال أو الكلية والجزئية
أو المدول والتحصيل أو
نحوها مما سوى الايجاب
والسلب (بحيث يقتضى)
الاختلاف (لذاته ان تكون
احدهما) أى القضيتين
المختلفتين بالايجاب والسلب
(صادقة والاخرى كاذبة
كقولنا زيد كاتب زيد
ليس بكاتب) قوله بحيث
يقتضى الخ فصل مخرج
اختلاف قضيتين بالايجاب
والسلب ولم يقتض ذلك
أزيد ساكن زيد ليس
بمتحرك لاحتمال صدقهما
مما وكذبهما مما وقوله
لذاته فصل مخرج اختلاف
قضيتين بالايجاب والسلب
المقتضى لذلك لانه كقولنا
زيد انسان زيد ليس
بناطق فان اقتضاء اختلافهما
ذلك ليس لذاته بل لان
الاولى في قوة زيد ناطق

(والتناقض هو اختلاف قضيتين) خرج به اختلاف مفردين واختلاف
قضية ومفرد (بالايجاب والسلب) خرج به الاختلاف بالاتصال والانفصال
وبالكلية والجزئية وبالمدول والتحصيل وبغير ذلك (بحيث يقتضى)
الاختلاف (لذاته ان تكون احدهما) أى احدى القضيتين (صادقة
والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب) فانه صادق بما ذكر
وخرج بالحقيقة المذكورة الاختلاف بالايجاب والسلب لانه هذه الحقيقة
نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك لانهما صادقان وبقوله لذاته
الاختلاف بالحقيقة المذكورة لانه

(مبحث تناقض) (قوله اختلاف مفردين) أى بالايجاب والسلب
نحو زيد لازيد أو بغيرهما نحو السماء والارض هذا هو المشهور بين
المطلقين ومبحث فيه بأنه غير جامع لتصريحهم بالتناقض بين المفردين قال
صاحب الكتف في فصل عكس التناقض ان التناقض بين المفردين انما
يكون أخذ مفهوم عدى في مقابلة مفهوم وجودى كافي الشفاء والمباحث
الشرقية فتقيض انسان لا انسان وحجر لا حجر وأجيب بأن هذا
تعريف لتناقض التضياب خاصة لان الكلام هنا فى أحكامها التي لها مدخل
في القياس هذا وقال الفري لا يتصور تناقض بين مفردين لانه ان اعتبر
الحكم عليهما خرجا عن كونهما مفردين والا فلا يتعلق بهما نقي ولا
ايجاب لاختصاصهما بالاحكام (قوله اختلاف قضية ومفرد) نحو زيد
وقام عمرو (قوله الاختلاف) أى بين قضيتين (قوله بالمدول) نحو
زيد هو لا كاتب (قوله والتحصيل) نحو ليس زيد بكاتب (قوله
وبغير ذلك) كالحلية والشرطية (قوله لذاته) بأن يستقل بذلك ولا
يحتاج لآخر فابينا تحقق الاختلاف لزوم صدق احدهما وكذب
الاخرى فصل رابع (قوله فانه) أى تعريف التناقض الذى في المتن
(قوله بما ذكر) أى باختلاف القضيتين المذكورتين في مثال المصنف
(قوله المذكورة) أى في قول المصنف بحيث يقتضى (قوله الاختلاف)
أى بين قضيتين (قوله صادقان) أى ان كان ساكنا والا فكاذبان
وعلى كل فليسنا متناقضين لان التقيض لا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله

واتمانية في قوة زيد ليس بانسان مساواة الانسان الناطق

نحو زيد انسان زيد ليس بناطق اذ الاختلاف بين هاتين القضيتين لا يقتضي أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لذاته بل بواسطة أن الاولى في قوة زيد ناطق وأن الثانية في قوة زيد ليس بانسان (ولا يتحقق ذلك) أي التناقض في القضيتين المخصوصتين أو المحصورتين (الابعد اتفاقهما) في ثمان وحدات (في الموضوع)

نحو زيد انسان الخ (على حذف مضاف أي اختلاف (قوله بل بواسطة) أي بدليله أنك لو بدلت ناطق بكاتب مثلا لم يقتض اختلافهما كذب احدهما (قوله الاولى) أي زيد انسان (قوله الثانية) أي زيد ليس بناطق (قوله في ثمان) وحدات قال بعض من حشي الفري الوحدات المذكورة شروط في وحدة النسبة الحكيمة التي هي مورد الإعجاب والسلب فلو أمكن تحقق وحدة النسبة بدون تلك الوحدات لم يتوقف تحقق التناقض على شيء منها وبينت ذلك لمعتبر وحدة النسبة الحكيمة اهـ وببحث فيه بأن الوحدات الثمانية لا تنكفي في تحقق وحدة النسبة اذ لا بد من وحدة الالة فلا تناقض في نحو النجار عامل أي للسلطان النجار ليس بعامل أي لغيره والآلة فلا تناقض في نحو زيد كاتب أي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب أي بالقلم التركي والمفعول به فلا تناقض في نحو زيد ضارب أي عمر ازيد ليس بضارب أي بكر أو التمييز فلا تناقض في نحو غندي عشرون أي دوهما ليس غندي عشرون أي دينار أو الحال فلا تناقض في نحو جاء زيد أي را كبا ما جاء زيد أي ماشيا وإذا كان الاختلاف في واحد من هذه يرفع التناقض فلا بد من الاتحاد فيها أيضا فلا تكون الوحدات التي توجب التناقض منحصرة في ثمانية فينبغي اعتبار وحدة جامعة للجميع وهي وحدة النسبة الحكيمة وأجيب بارجاعها الى الوحدات الثمانية فوحدة الالة والمفعول به ترجعان الى وحدة الاضافة ووحدة الآلة الى وحدة الشرط ووحدة التمييز والحال ترجعان الى وحدة الموضوع ولا يخفى ما في بعضه من التكلف (قوله في الموضوع والمحمول) بحث فيه بتصریحهم بالتناقض في زيد انسان زيد ليس ببشر وفي الانسان ناطق البشر ليس بناطق مع اختلاف المحمول

(ولا يتحقق ذلك)
التناقض بين قضيتين
مخصوصتين أو محصورتين
(الابعد اتفاقهما) أي
القضيتين (في الموضوع)
بأن يكون موضوع
احدهما موضوع الاخرى
فان اختلفتا فيه كرىد قائم
عمرو ليس بقائم فلا تناقض
بينهما لاحتمال صدقهما معا
وكذبهما معا والقيضان
لا يكذبان معا ولا يصدقان
معا

(و) في (المحمول) بأن يكون محمول احدهما عين محمول الاخرى فان اختلفا فيه كزيد كاتب زيد ليس بشاعر لم يتناقضا لذلك (و) في (الزمان) بأن يكون زمان نسبة احدهما عين زمان نسبة الاخرى فان اختلف زمانهما نحو زيد نائم بالليل زيد ليس بنائم بالنهار لم يتناقضا لذلك (و) في (المكان) بأن يكون مكان نسبة احدهما هو ١٥١ مكان نسبة الاخرى فان اختلفا

فيه نحو زيد نائم في البيت زيد ليس بنائم في الجامع لم يتناقضا لذلك (و) في (الاضافة) أى النسبة المتوقفة على شيئين بأن يكون نسبة احدهما عين نسبة الاخرى فان اختلفا فيها نحو زيد اب لعمرو زيد ليس ابابكر لم يتناقضا لذلك (و) في (القوة)

أى امكان الشيء حال عدمه بأن يكون النسبة بالقوة فيما فان كانت في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم يتناقضا لذلك (و) في (الفعل) أى حصول الشيء بأن تكون النسبة بالفعل فيما فان كانت في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الحر في دنهاسكرة بالقوة ليست الحمر في دنهاسكرة

اذلواختلفا فيه نحو زيد قائم بكر ليس بقائم لم يتناقضا لجواز صدقهما معا أو كذبهما (و) في (المحمول) اذلو اختلفا فيه نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر لم يتناقضا (و) في (الزمان) اذلو اختلفا فيه نحو زيد نائم أي ليلا زيد ليس بنائم أي نهرا لم يتناقضا (و) في (المكان) اذلو اختلفا فيه نحو زيد قائم أي في الدار زيد ليس بقائم أي في السوق لم يتناقضا (و) في (الاضافة) اذلو اختلفا فيها نحو زيد أب أي لعمرو زيد ليس بأب أي لبكر لم يتناقضا (و) في (القوة والفعل) اذلو اختلفا فيما بأن تكون النسبة في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الحمر في الدن مسكر أي بالقوة الحمر في الدن ليس بمسكر أي بالفعل لم يتناقضا (و) في (الجزء والكل) اذلو اختلفا فيما نحو

في الاول والموضوع في الثاني وأجيب بأن المراد بالاتحاد فيما ما يشمل الاتحاد في المعنى مع اختلاف اللفظ كفي هذين المثالين واتحاد اللفظ وحده مع اختلاف المعنى يرفع التناقض نحو العين باصرة تريد الحدقة العين ليست باصرة تريد غيرها (قوله اذلو اختلفا) أى القضيئان والاولى قلو (قوله فيه) أى الموضوع (قوله لم يتناقضا) أى لجواز صدقهما أو كذبهما معا (قوله وفي الزمان) بحث فيه بتحقيق التناقض في نحو زيد أبو عمرو أي أمس زيد ليس بأبو عمرو أي اليوم مع اختلاف الزمن وأجيب بتنع التناقض لان صدق احدهما وكذب الاخرى ليس لذات الاختلاف بل لخصوص المادة لان الابوة اذا ثبتت أمس ثبتت فيما بعده على انه يجوز كذبهما بكونه أبه اليوم لا أمس (قوله الدن) بفتح الدال المهملة وشدة النون وعاء مدور متسع أعلاه ضيق أسفله (قوله وفي الجزء والكل) ن قلت لم عدت

بالفعل لم يتناقضا لذلك (و) في (الجزء) بأن يكون موضوع احدهما بمعنى الجزء وموضوع الاخرى كذلك فان كان موضوع احدهما بمعنى الكل وموضوع الاخرى كذلك فان كان موضوع احدهما بمعنى الكل وموضوع الاخرى بمعنى الجزء لم يتناقضا لذلك نحو الزنجي اسود الزنجي ليحي اسود

الزنجي أسود أى يحضه الزنجي ليس بأسود أى كاه لم تتناقضا (و) فى
(الشرط) اذلو اختلفنا فيه نحو الجسم مفرقا للبصر أى بشرط كونه
أبيض الجسم ليس بمفرقا للبصر أى بشرط كونه أسود لم تتناقضا ورد
المتأخرون هذه الوحدات الى وحدتى الموضوع والمحمول لاستلزامهما
البقية وردها بمضمم الى وحدة واحدة وهى وحدة النسبة الحكيمة حتى
يكون السلب واردا على النسبة التى ورد عليها الايجاب لانه اذا اختلف شئ
من الثمان اختلفت النسبة وكالموضوع والمحمول فى الحلية المقدم والتالى فى
الشرطية فيشترط اتفاق الشرطيتين فيما ذكر لكن يعبر بدل الموضوع
والمحمول بالمقدم والتالى ثم بين ما يناقض كلا من الموجبة والسالبة فقال

(و) فى (الشرط)
فان اختلفنا فيه نحو الجسم
مفرقا للبصر ان كان أبيض
ليس الجسم مفرقا للبصر
ان كان اسود لم تتناقضا لذلك
(تبيين الاول) اختصرت
الثمانية بوحدتى الموضوع
والمحمول لاستلزامهما
بقيتها بوحدة النسبة
لاستلزامها الثمانية (الثانى)
شرط تناقض الشرطيتين
الوحدات الثمانية أيضا
لكن بابدال الموضوع
والمحمول بالمقدم والتالى

وحدة واحدة والنظر يقتضى عددهما وحدتين وكذا وحدة القوة والفعل
فنصير الوحدات عشرين لانه لا يتصور اختلاف النضيتين بالكل وحدة
أو الجزء كذلك أو القوة كذلك أو الفعل وخدم مع اتحاد الموضوع بخلاف
سائر الوحدات فيتصور ذلك فيها (قوله الزنجي الخ) بحث فيه بأنهما مملتان
ولا تناقض بينهما يقطع النظر عن اختلافهما بالكل والجزء وأجيب بمحمل ال
للاستقراق أو للجنس فى ضمن بعض غير معين فهما محصورتان أولاهما فهما
شخصيتان (قوله هذه الوحدات) أى الثمانية ماعدا وحدتى الموضوع والمحمول
(قوله الى وحدتى الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية) أى لان وحدة
المحمول تستلزم وحدة الزمان والمكان والقوة أو الفعل والاضافة لان النوم
لا يلا غير النوم نهارا او ليل في اليت غير النوم في المحذور المسكر بالقوة غير المسكر
بالفعل وأبوة زيد غير أبوة عمرو واستلزام وحدة الموضوع وحدة الشرط
والكل أو الجزء لان الجسم بشرط كونه أبيض غير الجسم بشرط كونه أسود
والكل غير الجزء السمدى فى شرح الشمسية وفيه نظر اذ لا يصح على إطلاقه لانه
اذا عكست القضايا انمكس الامر وصارت وحدة الشرط والكل والجزء
راجعة الى وحدة المحمول والبواقي الى وحدة الموضوع فلاولى القول يرجوع
جميع هذه الوحدات الى وحدتى الموضوع والمحمول من غير تخصيص بل
الا صواب الاكتفاء بوحدة النسبة الحكيمة (قوله من الثمان) أى الموضوع
والمحمول والزمان الخ (قوله فياذ كر) أى الثمانية المتقدمة (قوله من الوجبة)

(ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لاشئ من الانسان مجيوان وبعض الانسان حيوان) لما يأتى في قوله (المحسوران) وفي نسخة المحصورات والمراد المحسوران (لا يتحقق التناقض بينهما) بعد انفاقهما في الوحدات السابقة (الا بعد اختلافهما في الكمية)

(ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس مجيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لاشئ من الانسان مجيوان وبعض الانسان حيوان فالمحسوران أي الكلية موجبة كانت أو سالبة والجزئية كذلك (لا يتحقق التناقض بينهما) مع اتحادهما في الثمانية السابقة (الا بعد اختلافهما في الكمية) أي الكلية والجزئية بأن تكون احدهما كلية والاخرى جزئية

والسالبة المناسب من الكلية والجزئية (قوله ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية الخ) وجه الحصران الايجاب لا يناقضه الا السلب والكلية لا يناقضها الا الجزئية وحاصل ما يقال هناك ان الشخصية يكتفى في تقصمها بتدليل كيفما بشرط الاتحاد فيما تقدم والمحصورة لا بد فيها من التبديل في الكيف والكم والمهمة في قوة الجزئية فنقيضها كلية موجبة كانت أو سالبة (قوله المحصورات) أي بصيغة الجمع أي الموجبة الكلية والجزئية والسالبة كذلك وأما المهمة فهي في قوة الجزئية (قوله والمراد المحسوران) أي الكلية والجزئية مطلقا وهذا بيان لاجمال ما سبق وتبين له لانه تضمن شرطين زائدين على ما سبق وهما الاختلاف في الكيف والاختلاف في السكم ولما كان أولهما تقدم في حد التناقض استغنى به عن زيادة بيان فيه والثاني لم يتقدم فاحتاج لبيانه واقامة الدليل عليه وانما قال والمراد المحسوران لان التناقض انما يكون بين قضيتين لا بين الاربع (قوله لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية) هذا مع عدم اعتبار الجهة فان اعتبرت فلا بد من اختلافهما بان تقابل الضرورة بالامكان والدوام بالاملاق والدوام بحسب الوصف بالتخصيص. بحيث من أحيانه فنقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة اذا لمكان سلب الضرورة عن النقيض فالامكان العام السالب سلب ضرورة الايجاب فهو نقيضه والايجاب المطلق اثبات ضرورة فهو نقيضه ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة اذا لايجاب في كل الاوقات ينافيه السلب في البض وبالعكس وعبرنا بالثافة لان ما ذكر لازم النقص ونقيض الشروط العامة ممكنة حذبة لان الضرورة الوصفية يناقضها سلب الضرورة الوصفية ونقيض العرفية العامة مطلقة حذبة اذا الدوام الوصفي يناقضه الاطلاق الوصفي وهذا

أى الكلية والجزئية

كله في البسائط وأما المركبات فإن كانت كلية فنقضها برفع مجموع أجزائها ويحصل برفع أحدها لأعلى التبعين وذلك بتفضيلها إلى أجزائها وأخذ نقائصها وتركيب منفصلة مائة خلوصاوية لقبضها مثلا الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين متخالفتين في الكيف وتقبض الاطلاق العام الدوام فقبضها أما دائمة مخالفة أودائمة موافقة وقس على هذا نقائص باقى المركبات وإن كانت جزئية فنقضها بأن يردد بين قبضي الجزأين لكل فرد فرد فإذا قيل بعض الانسان متحرك لادائما فقبضه كل فرد من أفراد الانسان امتحرك دائما وليس بمتحرك دائما أى كل فرد لا يخلو عن هذين وهذا أمرا جمالى وإن أردت تفصيله فليكن بالمطولات فإن اتفقتا في الجهة فلا تناقض بينهما الكذب الضروريتين في مادة الامكان نحو كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتب بالامكان ليس كل انسان كاتب بالامكان وتنام الكلام على التناقض بحسب الجهة في المطولات (قوله بسد اتفاقهما في الوحدات السابقة) أى وفي الاتصال أو الانفصال والازومية أو النادية أو الاتفاقية ان كانتا شرطيتين (قوله أى الكلية والجزئية) بأن تكون احدهما مسورة كلية والاخرى مسورة جزئية أو ما في حكمها وهي المهمة فإن قلت يلزم من اختلافهما بالكلية والجزئية اختلاف الموضوع واتحاده شرط في التناقض كما تقدم وأجيب بأنه لما كان البض الذى أريد بموضوع الجزئية داخلا في موضوع الكلية لزم ورود الايجاب الذى في احدى القضيتين والسلب الذى في الاخرى على بعض بينه فتحقق التناقض فيه واتحادها فيه وزيادة موضوع الكلية عليه باقى أفرادها لا يتمتع ذلك مثلا اذا قلت كل حيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فبعض الحيوان الذى هم موضوع الجزئية كالفرس والحصان والبغل هو بينه دخل في موضوع الكلية وهي قد أفادت ثبوت الانسان له والجزئية نفته عنه فقد توارد السلب على محل الايجاب فتناقضا جزما بخلاف الجزئيتين نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان

(لان الكلّيتين قد تكذبان
كقولنا كل انسان كاتب)
بالفعل (ولا شيء من
الانسان بكاتب بالفعل
والفقيضان لا يكذبان
(والجزئيتين قد تصدقان
كقولنا بعض الانسان كاتب).

بالفعل (بعض الانسان
ليس بكاتب) بالفعل
والفقيضان لا يصدقان
(العكس) لغة القلب وعرفا
ثلاثة أقسام عكس متوي
وهو المراد عند الإطلاق
وعليه اقتصر المصنف
وعكس نقيض موافق وهو
تبديل كل طرف من
القضية الحماية أو التسلية
بنقيض الآخر منها بشرط
بقاء الصدق والكيف نحو
كل انسان حيوان وكل
لاحيوان لا انسان وعكس
نقيض مخالف وهو تبديل
الطرف الاول بنقيض
الثاني والثاني بين الاول
مع بقاء الصدق دون
الكيف نحو كل انسان حيوان
ولا شيء من لاحيوان بانسان.

(لان الكلّيتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان
بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان
ليس بكاتب) والتقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذا المثالان للجمليتين
ومثال الشرطيتين كما كان الانسان كاتباً فالخارناهي ليس كما كان الانسان
كاتباً فالخارناهي والمهملتان في قوة الجزئيتين كما مرت الاشارة اليه ومن
الاصطلاحات المنطقية * (العكس) * وهو ثلاثة أقسام الاول عكس النقيض

فيجوز اختلاف المراد بالـ بـضين بأن يراد بالـ بـض في الموجبة الحيوان
انطاق وبما في السالبة غيره فيصدقان معاً فلا يتناقضان (قوله لان
الكلّيتين قد تكذبان) أى والتقيضان لا يكذبان (قوله في مادة الامكان)
أى في قضيتين مادتهما الامكان (قوله كاتب) أى بالفعل (قوله بكاتب)
أى بالفعل (قوله والتقيضان) لا يجتمعان راجع لقوله قد يصدقان (قوله
ولا يرتفعان) راجع لقوله قد تكذبان فهو تنجيم لكلام المصنف (قوله
وهذان المثالان) أى التناقضان المذكوران في المتن وهما قوله كل انسان
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان وقوله لا شيء من الانسان بحيوان
وبعض الانسان حيوان (قوله ومثال الشرطيتين) أى المتناقضتين (قوله
كما كان الانسان كاتباً الخ) هذان شرطيتان متماثلتان اتفاقاً ومثال
الزوميتين كما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود ليس كما كانت الشمس
طالمة فالنهار موجود ومثالها منفصلتين دائماً ما أن يكون العدد زوجاً
أو فرد ليس دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً واقتصر على الاتفاقيتين
لعلم الزوميتين منهما بالاولى (قوله والمهملتان في قوة الجزئيتين) أى
الموجبة والسالبة بنقيض الموجبة المهمة كلية سالبة نحو الانسان كاتب
لا شيء من الانسان بكاتب ونقيض المهمة السالبة كلية موجبة نحو
الانسان ليس بكاتب كل انسان كاتب (قوله العكس) احتجج اليه
للاستعانة به على تمييز صادق القضايا من كاذبها ولانه قد يفسر الاستدلال
على صدق الشيء أو كذبه فيقام الدليل على صدق عكسه أو كذبه وأخره
عن التناقض المحتاج اليه لذلك أيضاً لان التناقض أقوى منه في ذلك
لقوة دلالة صدق النقيض على كذب نقيضه وبالعكس ضرورة استحالة

الموافق وهو تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض الثاني منها وعكسه مع بقاء الصدق والكيف أى السلب والایجاب نحو كل انسان حيوان كل مالىس بحیوان ليس بانسان الثاني عكس النقيض المخالف وهو تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف نحو كل انسان حيوان لاشئ مما ليس حيوانا بانسان وسمى هذا مخالفا لتخالف طرفيه ایجابا وسلبا والذي قبله موافقا لتوافقه فهما الثالث المكس المستوي وهو المراد عند الاطلاق وعابه اقتصر المصنف فقال

اجتماع التقيضين وارتفاعهما بخلاف دلالة المكس فانها من باب دلالة صدق الملزوم على صدق لازمه ونفي اللازم على نفي ملزومه (قوله الموافق) نعت عكس (قوله من القضية) أى ذات الترتيب الطبيعي حلية كانت أو متصلة احتراز عن المنفصلة فان عكسها لا يؤثر في معناها وهو الصاد فليس في أحد طرفيها ما يقتضى كونه مقدما أو تأليا فتعولك العدد اما زوج أو فرد كقولك العدد اما فرد أو زوج بخلاف الحلية والمتصلة فان رتبة الموضوع والمقدم التقدم والاستدعاء ورتبة المحمول والتأخر وكونه تابعا فيؤثر عكسهما في معانيهما (قوله بنقيض الثاني) فصل مخرج المكس المستوي (قوله وعكسه) فصل مخرج عكس النقيض المخالف (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) أى تبديل هذه بهذه (قوله كل مالىس بحیوان ليس بانسان) موجبة معدولة الطرفين مشتملة على ثبوت أمر عدمي لامر كذلك (قوله المخالف) صفة لمكس (قوله بنقيض) اثنائي فصل مخرج المكس المستوي (قوله بين الاول) فصل مخرج عكس النقيض الموافق (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) أى تبديل هذا بما بعده (قوله لاشئ) مالىس حيوانا بانسان سالبة كلية معدولة الموضوع (قوله طرفيه) أى موضوعه ومحموله أو مقدمه وتأليه (قوله لتوافقه على حذف مضاف) أى طرفي المكس (قوله فهما) أى الايجاب أو السلب (قوله المستوي) ويقال المستقيم لاسنواء طرفيه واستقامتهما من تبديلهما بالنقيض (قوله وعليه اقتصر المصنف) أى لسكونه المستعمل في العلوم والانتاجات

(العكس) أى المستوي (هو) أى حقيقته (أن) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (يسير) بضم
فتحتين مثقلا في الحلية (الموضوع محمولا والمحمول موضوعا) وفي المتصلة المقدم تابا والثالثى
مقدما (مع بقاء السلب والایجاب بحاله) بأن يكون الاصل وعكسه موجبين أو سالبين (و) بقاء
(التصديق) بأن يكونا مصدقين (والتكذيب) ١٠٧ بأن يكون كذب العكس مستلزما

* (العكس) *

(وهو أن يسير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب
والایجاب بحاله) بمعنى أن الاصل ان كان موجبا فيكون العكس موجبا
أو سالبيا فالباء (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله) وعبر بعضهم
بالصدق والكذب وببعضهم بالصدق فقط وهو الحق لان العكس
لازم للقضية ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل
حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان
بخلاف صدق الملزوم يستحيل معه كذب اللازم وليس المراد بصدقهما في
عبارة البعض صدقهما في الواقع بل أن يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم

غالبا (قوله يسير) اما بضم أوله وفتح ما قبل آخره مشددا أو بضم أوله
وكسر ما قبل آخره كذلك (قوله السلب والایجاب) لو أو بمعنى أو والاخصر
الكيف لأمهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها بعد التبديل ملازمة للاصل
في الصدق الا وهى موافقة له في الكيف (قوله ومع بقاء التصديق)
والتكذيب بحاله برهان الدين معنى الكلام هنا على التوزيع معنى ان
البقاء للتصديق وكذب العكس يدل على كذب أصله ولا يلزم من كذب
الاصل كذب عكسه اذ قد يكذب الاصل وصدق عكسه نحو كل حيوان
انسان وبعض الانسان حيوان وأشار بتقديم التصديق الى كونه من
جانب الاصل وتأخير التكذيب الى كونه من جانب العكس بناء على
تقديم الاصل على عكسه فان الاصل ملزوم وعكسه لازم له فان قيل لفظ
البقاء يمنع ذلك لدلالته على سبق التكذيب أيضا قلت يجاب بأن المراد البقاء
بالنسبة للتكذيب الوجودا ويجمل من باب المشاكلة (قوله وهو) أى الاقتصار

كذب أصله لان العكس
لازم لاصله وكذب اللازم
يستلزم كذب ملزومه
(تنبيهات الاول) في عبارة
الصدق والكذب وفي أخرى
الاقتصار على الصدق وهو
الصحيح لانه لا يلزم من
كذب الاصل كذب عكسه
فكل حيوان انسان كاذب
وعكسه بعض الانسان
حيوان صادق ولكن
لاولى الاقتصار على التصديق
لان المراد انه متى فرض
صدق الاصل لزمه فرض
صدق عكسه سواء كانا
صادقين في الواقع أم لا
(الثاني) ان الاصطلاح
أن يراد بالموضوع ذاته
وما صدقات مفهومه
وبالمحمول مفهومه فالمراد
من نصير الموضوع محمولا
ان اللفظ الذى كان في

الاصل مرادا منه الذات والمصادقات وكان موضوعا فيه يراد منه المفهوم ويجعل محمولا في عكسه واللفظ
الذى كان في الاصل مراد منه المفهوم وكان محمولا فيه يراد منه الذات والمصادقات ويجعل موضوعا في عكسه
(الثالث) يتعلق العكس كثيرا على القضية الحاصلة بتبديل طرفي الاصل (الرابع الاول) التعبير
بالاول والثاني ليشمله عكس المتصلة

صدق العكس ومع هذا فالتميز بالتمديد أولى منه بالصدق لان التمديد لا يقتضي وقوع الصدق وعبارته قاصرة على الحلية فلو قال وهو أن يصير الاول ثانيا والثاني أولا لكان أولى لتناوله الشرطيات واعلم أن العكس يطلق كثيرا على القضية الحاصلة بتبديل الموضوع بالمحمول وعكسه وان المراد بهما الموضوع والمحمول في الذكر أعني وصفهما العنواني فلا يرد السؤال بأن العكس لا يصير ذات

على الصدق (قوله صدق العكس) أي فرض صدقه (قوله ومع هذا) أي كون الحق الاقتصار على الصدق وتأويله بفرضه (قوله لا يقتضي وقوع الصدق) أي فالتميز به لا يؤهم خلاف المراد (قوله وعبارته) أي المصنف في تعريف العكس (قوله قاصرة على الحلية) أي عكسها التميز بالموضوع والمحمول (قوله وهو) أي العكس (قوله الاول) أي الطرف الاول الشامل للموضوع في الحلية والمقدم في الشرطية (قوله والثاني) أي الطرف الثاني الصادق بمحمول الحلية وتالي الشرطية (قوله لتناوله) أي حد العكس (قوله الشرطيات) أي عكسها (قوله على القضية الحاصلة الخ) أي كما يطلق على التمييز والتبديل الذي هو فعل الفاعل حقيقة (قوله بهما) أي الموضوع والمحمول (قوله وصفهما) أي لفظهما (قوله العنواني) يضم فكأن أي المنسوب لعنوان مصدر غنون اذا غر نسبة المتعلق بالفتح لامتداد الكسر أي المنون به عنهما مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان فقد اجتمع فيه ثلاثة اشياء ذات الموضوع أي افراده كزيد وبكر وخالد ووصف الموضوع أي لفظه المعبر به عن هذه الافراد كإنسان ويسمى موضوعا بل ذكر أيضا وعنوانا أيضا ووصف المحمول الذي هو الحيوان ولا شك أنك اذا عكسته الى بعض الحيوان انسانا لم تعبر افراد الانسان محمولا ولا مفهوم المحمول موضوعا بل موضوع العكس ذات المحمول في الاصل ومحموله مفهوم الموضوع فيه وكذا لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بانسان (قوله فلا يرد السؤال) فربيع على قوله وان المراد بهما الخ (قوله بأن العكس الخ) تصوير للسؤال (قوله ذات

الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع المكس ذات المحمول
ومحموله وصف الموضوع (والموجبة الكلية لا تتمكس كلية) لثلاث تنقض
بمادة يكون المحمول فيها أعم من الموضوع (اذ يصدق قولنا كل انسان
حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان) والا لصدق الاخص على جميع
أفراد الاعم وهو محال (بل تنكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان
حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فاننا نجد الموضوع شيئا

(والموجبة الكلية لا تنكس
كلية) لثلاث تنقض بمادة محمولا
أعم من موضوعها (اذ
يصدق قولنا كل انسان
حيوان ولا يصدق كل
حيوان انسان بل تتمكس)
الموجبة الكلية موجبة
(جزئية لانا اذا قلنا كل
انسان حيوان) وهو
صادق (ازم أن يصدق
بعض الحيوان انسان)
وأشار الى دليل صدق
بعض الحيوان انسان بقوله
(فاننا) بكسر الهمزة وشد
التون (نجد) أي نفرض
ونقدر (الموضوع) أي
في المكس وهو بعض الحيوان
انسان وموضوعه الحيوان
فنجد (شيئا) أي جزئيا
معينا كزيد

الموضوع (أي افراده) قوله ووصف المحمول) أي مفهومه (قوله ذات
المحمول) أي افراده (قوله ووصف الموضوع) أي مفهومه والحاصل
ان المتبر في موضوع الاصل وموضوع عكسه هو الافراد والذات وفي
المحمول فهما الوصف أي المفهوم (قوله لا تتمكس كلية) أي لا يطرده وقد
يتفق في بعض المواد نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان لكن
لا يسمى عكسا اصطلاحا لان شرطه الاطراد (قوله لثلاث تنقض بمادة
يكون المحمول فيها أعم من الموضوع) لما كان ماذ كره المصنف في تهليل المسئلة
مادة جزئية لا يثبت المسئلة الكلية على الشارح على وجه كلي وجمل ماذ كره
المصنف كما تقرير بالمثال على ماهو المادة (قوله يصدق قولنا
بعض الحيوان انسان) أي ويطرده صدقه في غير هذه المادة أيضا (قوله
فاننا نجد الموضوع شيئا معينا الخ) هذا استدلال على المدعى السابق
من أن الموجبة الكلية تتمكس موجبة جزئية وهذا أحد طرق ثلاثة
للقوم في بيان عكوس القضايا ويسمى طريق الاقتراض وهو أخفها
ولا يجري الا في الموجبات والسوالب المركبة وحاصله أن يفرض الموضوع
فردا معينا من مصادقاته ويحمل عليه المحمول ثم الموضوع فينتظم منهما
قياس منتج للعكس في مثال المصنف يفرض الموضوع وهو انسان فردا
معينا كزيد ويحمل عليه حيوان فنقول زيد حيوان ونحمل عليه انسانا
أيضا ونقول زيد انسان فيكون مجموعهم ما قياسا من الشكل الثالث
ويرد الى الاول بعكس الصوري فيصير بعض الحيوان زيد وزيد
انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو المكس المدعى ملازمته للاصل

(موصوفا بالانسان والحيوان) اى محمولا عليه انسان ومحمولا عليه حيوان فيصير قضيتين فتركبهما
هكذا زيد حيوان وزيد انسان وهذا من الشكل الثالث لان الحد الاوسط موضوع في مقدمتين فيرد
الى الشكل الاول بعكس صفراء فيصير هكذا بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان
انسان وهو العكس وهذا يسمى في الاصطلاح طريق الافتراض وهو مختص بالسؤاليات والسؤالب
المركبات (تنبيه) للقوم في الاستدلال على صدق العكس ثلاث طرق الاول طريق الافتراض وهو
ما تقدم وحاصله ان يقدر موضوع العكس جزئيا معينا ويحمل عليه محموله ثم موضوعه ويركب ان قياسا
نتيجته العكس الثاني طريق العكس وحاصله ان يمسك قبيض العكس ويقابل عكس قبيض العكس
بالاصل الصادق فاما ان يناقضه ١١٠ أو يناقضه وعلى كل فهو كاذب فمكوسه ولمزومه وهو

قبيض العكس كاذب فالعكس
صادق وهو المطلوب بان
يقال في الاستدلال على صدق
بعض الحيوان انسان
عكس كل انسان حيوان
لو كذب بعض الحيوان
انسان لصدق قبيضه وهو
لا شيء من الحيوان بانسان
ولو صدق هذا لصدق
عكسه وهو لا شيء من
الانسان بحیوان وهذا مناف
للاصل الصادق فهو كاذب
فمكوسه كاذب وهو قبيض

موصوفا بالانسان والحيوان وهو الحيوان الناطق (فيكون بعض الحيوان
انسانا) ولانه اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان
انسان

في المصدق (قوله موصوفا بالانسان والحيوان) اى محمولان عليه
الانسان في الصغرى والحيوان في الكبرى (قوله وهو الحيوان) الناطق
المناسب ابداله بزيد مثلا (قوله فيكون بعض الحيوان انسانا) أي ينتج
هذه النتيجة وهي المدعى (قوله ولانه اذا صدق كل انسان حيوان الخ)
هذا تقرير للدعوى السابقة بينها تمهيدا للاستدلال عليها بطريق آخر
يسمى طريق العكس وهو ثاني الطرق الثلاثة التي أثبت بها القوم
العكس قال السمد في شرح الشمية ان ذلك طريق العكس وهو ان
نعمس قبيض العكس محالا فيكون العكس حقا وانما قلنا ينافي ليشمل
الزيادة والمناقضة ثم قال وهذا الطريق يجري في السؤالب أيضا بخلاف

العكس فالعكس صادق وهو المطلوب الثالث طريق الخلف وحاصله ان يضم
قبيض العكس كبرى الى الاصل صغرى فينتظم منهما قياس منتج اب الشيء عن نفسه وهو كاذب فالقياس
كاذب لكذب احدي مقدمتيه وهو قبيض العكس فالعكس صادق وهو المطلوب بان يقال لو كذب بعض
الحيوان انسان لصدق قبيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان فيضم صغرى للاصل كبرى هكذا
لا شيء من الحيوان بانسان وكل انسان حيوان وهذا من الشكل الرابع لوضع الاوسط في صفراء
وحمله في كبراه فيرد الى الشكل الاول بحمل الصغرى كبرى والكبرى صغرى هكذا كل انسان حيوان
ولا شيء من الحيوان بانسان فينتج لا شيء من الانسان بانسان وهو كاذب فالقياس كاذب ولا خلل
في هيئته لايجاب صفراء وكلية كبراه ومقدمته الصغرى صادقة فكبراه كاذبة وهو قبيض العكس
فالعكس صادق وهو المطلوب

والاصدق نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فتأزم المناقاة بين
الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل
كل انسان حيوان هذا خلف أو يضم ذلك النقيض

طريق الافتراض وعبارة شرح المطالع اثناث طريق المكس وهي أن
نمكس نقيض المكس ليرتد لنقيض الاصل ان كان جزئيا أو ضده ان
كان كليا وحاصله أن يكس نقيض المكس المبرهن عليه ويقابل بالنقيضة
الاصلية المفروض صدقها فيناقها ان كان كليا ويناقضها ان كان جزئيا
فيحكم بكذبه فيلزم الحكم بكذب معكوسه لانه ما زوم له وكذب اللازم
يستلزم كذب ملزومه وهو نقيض المكس فيلزم الحكم بصدق المكس
لاستحالة كذب النقيضين مما (قوله والا) أى وان لم يصدق بعض
الحيوان انسان (قوله وهو) أى نقيض بعض الحيوان انسان الموجب
الجزئي (قوله فتأزم المناقاة بين الانسان والحيوان) أى لانه يلزم
من صدق لاشيء من الحيوان بانسان صدق عكسه وهو لاشيء من
الانسان بحيوان وهذا منافق للاصل الصادق وهو كل انسان حيوان فهو
كاذب فلزومه وهو لاشيء من الحيوان بانسان كاذب فنقيضه وهو
بعض الحيوان انسان صادق وهو المطلوب (قوله فيصدق) ليس بعض
الانسان بحيوان أى يلزم فرض صدقه لانه لازم لمكس نقيض المكس
وهو لاشيء من الانسان بحيوان لاستلزام السلب الكلي السلب الجزئي
وهذا نقيض الاصل الصادق فهذا كاذب فلزومه وهو لاشيء من الانسان
بحيوان كاذب فلزومه وهو لاشيء من الحيوان بانسان كاذب فنقيضه
وهو بعض الحيوان انسان صادق وهو المطلوب (قوله وقد كان الاصل)
أى للمكس (قوله كل انسان حيوان) أى وهذا مفروض الصدق
فناقاه أو نقيضه كاذب فلزومه كاذب وهكذا حتى ينتهى لنقيض المكس
فيلزم صدق المكس وهو المطلوب (قوله خلف) يضم الخفاء المعجمة
وسكون اللام أى باطل أو يفتح الخاء أى مربي خلف الظهر لبطائه
(قوله أو يضم ذلك النقيض) أى للمكس وهو لاشيء من الحيوان

(والموجة الجزئية تتمكس موجبة جزئية أيضا) أى كما انعكست الموجية الكلية موجبة جزئية (هذه الحجة) أي طريق الفرض ١١٢ فمكس بمض الحيوان انسان بمض الانسان حيوان بان يقال

زيد انسان وزيد حيوان
وهذا من الثالث فريد الى
الاول بمكس صفراء هكذا
بمض الانسان زيد وزيد
حيوان فينتج بمض الانسان
حيوان وهو المكس المستدل
على صدقه أو يقال لو كذب
بمض الانسان حيوان
لصدق تقيضه وهو لاشئ
من الانسان بحيوان ولو
صدق هذا المصدق عكسه
وهو لاشئ من الحيوان
بانسان وهذا كاذب لانه
تقيض الاصل الصادق
فمكوسه كاذب وهو تقيض
المكس فالمكس صادق وهو
المطلوب أو يقال لو كذب
بمض الانسان حيوان
لصدق تقيضه فيجعل صفري
والاصل كبرى هكذا لاشئ
من الانسان بحيوان وبمض
الحيوان انسان وهذا من
الرابع لوضع الوسط في
صفراء وحله في كبراه فريد
الى الاول بجمل الصفري
كبرى والكبرى صفري

الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا كل انسان حيوان
ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج لاشئ من الانسان بانسان وهو محال
(والموجة الجزئية أيضا تتمكس) موجبة (جزئية بهذه الحجة)
بانسان أى مجعولا كبرى للقياس (قوله الى الاصل) أي للمكس المفروض
الصادق صفري (قوله كل انسان حيوان) هذا هو الاصل وهو الصادق
(قوله ولاشئ من الحيوان بانسان) هذا تقيض المكس وهذا القياس
من الشكل الاول وصفراء موجبة وكبراه كلية فقد استوفى شرطى
اتجاهه بإيجاب صفراء وكلية كبراه (قوله وهو محال) أى ولاخلل في
هيئة القياس لاستيفائه شرطى اتجاذه وقرر الاوسط فيه فأنحصر الخلل
في مادته وصفراء مفروضة المصدق فأنحصر الكذب في كبراه وهى تقيض
المكس فثبت صدق المكس وهو المطلوب ويسمى هذا طريق الخلف
وهو الطريق الثالث من طرق اثبات المكس وحاصله ضم تقيض المكس
الى الاصل والنظر الى نتيجة القياس المركب منهما فان كذبت علم من
كذبها كذب تقيض المكس وهذا يعلم منه صدق المكس وهو المراد
قال المصمم الخلف مطلقا هو اثبات الشئ بابطال تقيضه سواء كان
الابطال بضم تقيض المكس مع الاصل لينتج محالا أو بمكس التقيض
ليتوصل بانتمكسه الى ما ينافى الاصل المفروض المصدق فليس عكس
التقيض خارجا عن طريق الخلف الا أن يدعى ان الخلف في باب
المكس اصطلاح مغاير لمطابق الخلف ولا موجب لهذه الدعوى اه
قيل سمي خافا لان التمسك به يثبت مطلوبه بابطال تقيضه فكانه
يأتى مطلوبه لا على الاستقامة بل من خلفه ويؤيده تسمية القياس
الذى ينداق الى المطلوب ابتداء من غير نمرض لا بطل تقيضه مستتب
(قوله والموجة الجزئية) تتمكس موجبة بهذه الحجة بحث فيها بنقضها
بحجج بمض الانسان زيد لانه لا يتمكس الى بمض زيد انسان لسكذبه
وأجيب بأنه ليس المراد بزيد هنا معناه الشخص بل مفهوم كلي وهو

هكذا بمض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بحيوان فينتج ليس بمض الحيوان
محيوان وهو كاذب ولاخلل في القياس الامن نتقيض المكس فهو كاذب والعكس صادق وهو المطلوب

فمعكس بعض الانسان حيوان بعض الحيوان انسان لاننا نجد شيئاً موصوفاً بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انساناً ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فيلزمه لاشيء من الانسان بحيوان وقد كان الاصل بعض الانسان حيوان هذا خالف أو يضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه كما مر (والسالبة الكلية تتمكس) سالبة (كلية وذلك) أي انعكاسها كلية (بين بنفسه

(والسالبة الكلية تتمكس سالبة كلية وذلك) أي عكسها سالبة كلية (بين) بكسر المنة تحت أي ظاهر لا يحتاج لدليل

مسمى زيد لان الجزئي لا يحمل فالعكس المذکور صادق (قوله فمعكس بعض الانسان حيوان الخ) تقرير للدعوى تمهيداً للاستدلال عليها بطريق الافتراض (قوله لاننا نجد) أي نفرض فهذا اشارة لطريق الافتراض (قوله شيئاً) أي فرداً معينا من ماصدقاته كزيد (قوله موصوفاً بالحيوان والانسان) أي محمولاً عليه الحيوان تارة ومحمولاً عليه الانسان تارة أخرى فينتظم قضيتان تركبهما قياساً هكذا زيد حيوان وزيد انسان وهذا من الشكل الثالث و يرد الى الاول بمعكس الصغرى فيصير بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو المعكس المطلوب (قوله فيكون بعض الحيوان انساناً) اشارة لنتيجة هذا القياس (قوله ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان) تقرير للدعوى أيضاً تمهيداً للاستدلال عليها بطريق العكس (قوله والا) أي وان لم يصدق بعض الحيوان انسان (قوله فيلزمه) أي النقيض المذكور (قوله لاشيء من الانسان بحيوان) أي لانه عكسه (قوله وقد كان الاصل) أي للعكس المفروض صدق بعض الانسان حيوان (قوله هذا خلف) أي تناقض والاصل صادق فنقيضه كاذب فيلزمه وهو نقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهذا هو المطلوب (قوله هذا النقيض) أي لاشيء من الحيوان بانسان (قوله الى الاصل) أي بعض الانسان حيوان فينتظم منهما قياس من الشكل الاول هكذا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان (قوله لينتج سلب الشيء عن نفسه) أي بعض الانسان ليس

قائه اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر صدق قولنا لاشيء من الحجر بانسان) والا لصدق تقيضه وهو بعض الحجر انسان وينمكس الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشيء من الحجر بانسان هذا خلف أو يضم هذا التقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان لينتج بعض الانسان ليس بانسان وهو محال وانما قال كلية ولم يقل كنفسها لانه انما تعرض للعكس بحسب السكم دون الجهة والكلام عليه بحسبها طويل يطلب من المطولات (والسالبة الجزئية لاعكس لها لزوما) والا

بانسان ولاخلل الا من تقيض العكس فتقيض العكس كاذب والعكس صادق وهو المراد وهذا طريق الحلف والوسط طريق العكس (قوله قائه اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر) فقد صدق قولنا لاشيء من الحجر بانسان هذا تقرير للدعوي لاستدلال عليها فلا ينافي قوله وذلك بين نفسه (قوله والا لصدق تقيضه الخ) تنبيه وتذكير وتدريب للمبتدئ على الاستدلال فلا ينافي قول المصنف بين نفسه وهذا اشارة لطريق العكس ولم يذكر طريق الافتراض لانه لا يجري في السالبة البسيطة كما تقدم (قوله وينمكس) أي بعض الحجر انسان (قوله لاشيء) من الحجر بانسان صوابه لاشيء من الانسان بحجر (قوله خلف) أي تناقض والاصل صادق فتقيضه كاذب فمعكوسه كاذب فتقيضه وهو العكس صادق وهو المطلوب (قوله بعض الانسان) حجر صوابه بعض الحجر انسان (قوله ولا شيء من الحجر بانسان) صوابه ولا شيء من الانسان بحجر (قوله وهو محال) أي ولاخلل الامن تقيض العكس فهو كاذب والعكس صادق وهو المطلوب (قوله لانه انما تعرض للعكس بحسب السكم الخ) حاصله ان الكلية والجزئية عبارة عن الكمية التي الكلام فيها فلذا عبر بها بخلاف النفس فتشمل الجهة وهو لم يبين العكس بحسبها (قوله والسالبة الجزئية الخ) بعض الشارحين لم يذكروا المهمة والشخصية لان المهمة في قوة الجزئية والشخصية لا تعتبر في العلوم اه وقال بعض الشارحين الشخصية لا تمكس وهو الظاهر غنيمي (قوله والا) أي

(قائه أي الشأن) اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر صدق) عكسه وهو (قولنا لاشيء من الحجر بانسان) والا لصدق تقيضه وهو بعض الحجر انسان وينمكس الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشيء من الحجر بانسان لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان لينتج بعض الانسان ليس بانسان وهو محال وانما قال كلية ولم يقل كنفسها لانه انما تعرض للعكس بحسب السكم دون الجهة والكلام عليه بحسبها طويل يطلب من المطولات (والسالبة الجزئية لاعكس لها لزوما) والا

بعض الانسان حجر وهو كاذب لانه تقيض الاصل الصادق فلزومه كاذب وهو تقيض العكس فالعكس صادق وهو المطلوب أو يضم تقيض العكس الى الاصل هكذا بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان بحجر وهذا من الشكل الرابع فيرد الى الشكل الاول بعكس مقدمته جعلا هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان فينتج بعض الانسان ليس بانسان وهو كاذب فتقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب وقد تقدم ان الافتراض لا يأتي في السالبة الساقطة (والسالبة الجزئية لاعكس لها لزوما)

لا تختص بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب
الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص
(فانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه) وهو
بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان والا
لوجد الكل بدون الجزء وهو محال وقيد بقوله لزوما لانه قد يصدق
العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق
عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان ولما فرغ مما يتوقف عليه
القياس من القضايا وما يمرض لها من تناقض وغيره أخذ في بيان القياس
وهو المقصود الاعم

فانه (أى الشأن) يصدق قولنا
بعض الحيوان ليس بانسان
ولا يصدق عكسه (وهو
بعض الانسان ليس بحيوان
- وقيد بقوله لزوما لانه قد
يصدق عكس السالبة الجزئية
سالبة جزئية في بعض المواد
نحو بعض الانسان ليس
بحجر وبعض الحجر ليس
بانسان ولكن لا يسمى عكسا
الما يطرده صدقه في جميع
المواد لانه لازم واللازم
لا يتخلف عن ملزومه فهو
بيان الواقع

بأن قلنا بانكاس السالبة الجزئية (قوله سلب الاخص عن بعض أفراد
الاعم) (أى الذى فى الاصل) (قوله سلب الاعم عن بعض الاخص) (أى
الذى فى العكس) (قوله لصدق نقيضه) (أى العكس علة ثنى صدق
العكس) (قوله وهو) (أى نقيض العكس) (قوله والا) (أى لو صدق
العكس هذا اشارة لدليل آخر على كذبه) (قوله الكل) (أى الاخص
كالانسان) (قوله الجزء) (أى الاعم كالحیوان) (قوله وهو) (أى صدق
الكل بدون جزئه) (قوله وهو محال) (أى فلزومه وهو العكس محال
(قوله فى بعض المواد) (أى اذا كان بين الموضوع والمحمول تباین كلی
كمثال الشارح أو عموم وجهى نحو بعض الحيوان ليس بأبيض وبعض
الايض ليس ببيوان) (قوله من القضايا الخ) (بيان لما يتوقف القياس
عليه) (قوله وما يمرض) لها عطف على القضايا (قوله من تناقض الخ)
بيان لما يمرض للقضايا (قوله وغيره) (أى العكس المستوي فهو عام
مراد به خاص) (قوله المقصود) (أى للمنطقي) (قوله الاعم) لان المقصود
بالذات من العلوم المدونة الاحكام التي ادراكها يسمى تصديقا والمعاني
التي ادراكها يسمى تصورا لانطلب في العلوم المدونة لذاتها بل لكونها
وسائل ووسائل للتصديقات فالادراكات التصديقية أشرف منها وأعلى
وغرض المنطقي بيان الطريق الموصل الى المجهول الصورى والطريق
الموصل الى المجهول التصديقي والقياس هو الموصل الى التصديق فهو

(القياس) أى حقيقته

(قول) أى مركب تام

جنس شمل القياس والقضية

(مؤلف) بضم الميم وفتح

الهمز واللام مثلاً ذكره

توطئة لقوله (من أقوال)

أى قولين أو أكثر فصل

مخرج القضية (متى سلمت)

بضم فكسر مثلاً الاقوال

(لزم عنها) أى الاقوال

فصل مخرج الاستقراء

الناقص أى تتبع أحكام

أكثر جزئيات كللى ليحكم

عليه بأحكامها والتبثيل أى

نسبة جزئى بجزئى فى

حكمه لا شراً كهما فى علمه

لأنهما لا يبايز من تسليمها

تسليم قول آخر (لذاتها)

أى الاقوال فصل مخرج

القول المؤلف من أقوال

متى سلمت لزم عنها قول

آخر بواسطة مقدمة أجنبية

كقياس المساواة نحو (أ)

أ مساو (ب) و (ب) مساو

(ج) ينتج (أ) مساو

(ج) بواسطة مقدمة

أجنبية هى ان مساوي

مساوى شيء مساو الشيء

وكقولنا فلان يتحرك وكل

لأنه المدة فى تحصيل المطالب التصديقية فقال

* (القياس) *

وهو لفظة تقدير شيء على مثال آخر واصطلاحاً (هو قول) ملفوظ

أو معقول (مؤلف من أقوال) قولين فأكثر (متى سلمت لزم عنها لذاتها

أشرف الطريقين وإنما لم يقدم فى الوضع لتقدم انتصوير عليه فى الطبع

إذا لحكم على الجاهل أو به محال (قوله لأنه) أى القياس (قوله المدة)

أى المعول عليه المعتد به دون الاستقراء والتبثيل (قوله المطالب) أى

الأحكام والنسب (قوله التصديقية) أى المنسوبة للتصديق نسبة المتعلق

بالفتح للمتعلق بالكسر (قوله تقدير شيء) أى تعيين قدره وكميته

(قوله على مثال آخر) أى بمرضه على مثال شيء آخر فثال مضاف

لآخر كتقدير الثوب بمرضه على الآلة المسماة ذراعاً التى هى مثال

للدراع الحقيقى المستحضر فى الذهن وكتقدير القمح بمرضه على الآلة

المسماة وبة التى هى مثال لآلية الحقيقة الذهبية وكتقدير ما يوزن

بمرضه على الآلة التى تسمى رطلاً وهو مثال لارطل الذهبى (قوله قول)

جنس شمل القياس والقضية الواحدة مطلقاً (قوله ملفوظ أو معقول)

ظاهره أنه مشترك بينهما وقال السيد فى شرحه القول عندهم هو المؤلف

المعقول ويطلق على المؤلف الملفوظ لدلالته على المعقول (قوله مؤلف)

أنما ذكر ليتعلق به قوله من أقوال والا فقوله قول مخن عنه (قوله

من أقوال) فصل مخرج القضية الواحدة مطلقاً (قوله قولين) فأكثر

إشارة إلى أنه أراد بالجمع ما زاد على واحد ضرورة صحة تأليف القياس

من مقدمتين قال ملائج كل جمع يذكر فى التعريف فالمراد به ما فوق

الواحد فهى قاعدة (قوله متى سلمت) أى الاقوال (قوله لزم عنها

لذاتها) أى لزوماً ذهنياً بمعنى أنه متى حصلت الاقوال فى الذهن انتقل

إلى القول الآخر ولو قال متى سلم لزم عنه لذاته بتذكير الضمائر لكان

أولى لترجيح الضمائر للقول للمؤلف من أقوال الذى فيه المادة والصورة

ومعنى استلزامه القول الآخر أن يكون لكل من مقدمتيه دخل فيه

متحرك حتى ينتج فلان حتى بواسطة مقدمة أجنبية وهى كون حركته بارادته ان يسلم (قوله

(قول آخر) بفتح الخاء
 المعجمة أى ليس عين الاقوال
 فصل مخرج مجموع قضيتين
 غير مشتركتين فى حده
 وسط فانه مستلزم كلا
 منهما استلزام الكل لجزئه
 (تنبيهات الاول) المراد
 بالزوم ما يشمل البين كما
 فى الشكل الاول وغيره كما
 فى سائر الاشكال (الثانى)
 أفاد المصنف بقوله متى
 سلمت انه لا يشترط كون
 الاقوال مسلمة فى نفس
 الامر فشمّل الحد الغاطلة
 (الثالث) القياس قسماً
 بسيط وهو المؤلف من
 قولين ومركب وهو المركب
 من أقوال نحو النبش أخذ
 للمال خفية وكل أخذ
 للمال خفية سارق وكل
 سارق تقطع يده ينتج النبش
 تقطع يده وسمى مركباً
 لتركبه من قياسين نتيجة
 أولهما صغرى ثانيهما ولم
 تذكر لهما وهى النبش
 سارق (الرابع) لم يقل من
 مقدمات لاستزامة الدور
 لذكرهم القياس فى تعريف

قول آخر) أى مغاير لكل منها فالمؤلف من قولين كقولنا العالم متغير
 وكل متغير حادث فهذا مؤلف من قولين يلزم عنهما قول آخر وهو
 العالم حادث والمؤلف من أكثر من قولين كقولنا النبش أخذ للمال
 خفية وكل أخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف
 من ثلاثة أقوال يلزم عنها قول آخر وهو النبش تقطع يده والاول
 يسمى قياساً بسيطاً والثانى قياساً مركباً لتركبه من قياسين مخرج عن
 أن يكون قياساً القول الواحد وان لم يزل عنه لذاته قول آخر كحكمه المستوى

(قوله قول آخر) فصل مخرج مجموع قولين كجاء زيد وذهب عمرو
 فان مجموعهما وان استلزم احدهما استلزام الكل لجزئه لكن اللازم
 ليس مغايراً للكل منهما بل عين احدهما وايضاً ليس لكل واحدة
 منهما دخل فى استلزام الاخرى والا لزم ان الجزء يستلزم الكل
 والمقرر خلافه وأن لا توجد احدهما بدون الاخرى وهو باطل (قوله)
 أى مغاير لكل منها أى الاقوال بحيث لا يكون عين قضية منها وان كان
 مؤلفاً من حدودها وحاصل معنى المغايرة أن لا يكون القول عين
 الصغرى ولا نفس الكبرى (قوله النبش) أى لقبر الميت عقب دفعه
 لاخذ كفته (قوله للمال) أى الكفن (قوله والاول) أى المؤلف من
 قولين (قوله الثانى) أى المؤلف من ثلاثة أقوال أو أكثر (قوله)
 قياسين أى نتيجة أولهما صغرى لثانئى ولم تذكر لكونها مملوءة
 والاصل النبش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق فالنبش
 سارق وكل سارق تقطع يده وكون القياس مركباً من ثلاث قضايا أمر
 ظاهرى وفى الحقيقة هما قياسان بسيطان (قوله القول الواحد) أى
 عرفاً وان تركيب من قولين بحسب الاصل نحو ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود ونحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 فمتى كان كلما كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود (قوله وان لزم
 عنه لذاته قول آخر الخ) نحو كل انسان حيوان فانه يلزمه عكسه
 المستوى وهو بعض الحيوان انسان وعكس تقيضه الموافق وهو كلما
 ليس بحيوان ليس بانسان وعكس تقيضه الخلف وهو لاشئ مما

وعكس تقيضه لانه لم يتألف من أقوال والاستقراء والتمثيل لانها

ليس بحیوان بانسان واوه للرجال أولالمبالغة (قوله وعكس تقيضه) أى
الموافق أو المخالف (قوله لانه لم يتألف الخ) علة لقوله خرج القول
الواحد (قوله والاستقراء والتمثيل) أراد به الاستقراء غير التام
وهو اجراء حكم أكثر الجزئيات على جميعها بواسطة تتبع أكثرها
نحو كل حيوان يحرك فكاه الاسفل عند مضغه لان الانسان والفرس
والبعر والشاة والبقر والحمار والبغل كذلك وهو غير تام لوجود التماسح
يحرك فكاه الاعلى عند مضغه والتمثيل الحاق جزئي بجزئي آخر في
حكمه لاشتراكهما في علته نحو التبيذ كالخمر في الحرمة لاسكاره كالخمر
ولا يفيدان اليقين لاحتمال ان حرمة الخمر لذاتها وأما الاستقراء التام
فيفيد اليقين كالقياس اذ هو اجراء حكم جميع الجزئيات على كليها وانما
يتأتى اذا كانت الجزئيات مضبوطة نحو كل عنصر متحيز لان التراب
والماء والهواء والنار متحيزة لانحصار العنصر في الاربعة فلا يوجد له
جزئي الا وله هذا الحكم فلذا أفاد اليقين ولذا يحولونه الى صورة
القياس نحو العناصر هذه الاربعة وكلها متحيز فالعناصر متحيزة
والظاهر ان الاستقراء والتمثيل لا يخرجان عن القياس والاخرجت
الفسلفة والجدل والخطابة والشعر لعدم افادتهما اليقين و يؤيد هذا
قول فلا أحد محل خروج الاستقراء والتمثيل بقيد اللزوم ان أريد
به اللزوم العلمي الجزمي فان أريد ماهو أعم فلا يخرجان أفاده الدلجى
وفيه نظر فان المنظور له في القياس الاستلزام على فرض التسليم لا افادة
اليقين والا كان قاصرا على البرهان والاستلزام على فرض التسليم ليس
ثابتا للاستقراء غير التام والتمثيل فهما خارجان ولا يخرج معهما غير
البرهان لثبوت الاستلزام له على فرض تسليمه والله سبحانه وتعالى
أعلم * وقال بعض الشارحين الاستدلال بشئ على آخر اما بجزئي
على جزئي لاشتراكهما في علة الحكم وهو التمثيل وتسميه الفقهاء قياسا
نحو التبيذ كالخمر في الحرمة لاسكاره واما بجزئي على كلي لقبوته في
أكثر جزئياته وهو الاستقراء وهو تام ان وجد الحكم في جميع جزئياته

وان تألفا من أقوال لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لا مكان التخلّف
في مدلوليهما، فهما وما يلزم عنه قول آخر لذاته بل بواسطة مقدمة
أجنبية كما في قولنا فلان المريض يتحرك فهو حي لان لزوم أنه حي
انما هو بواسطة أن كل متحرك بالإرادة حي وكما في قياس المساواة وهو
ما يتركب من قولين يكون متعلق بمحمول أولهما موضوع الآخر كقولنا
أ مساو لب وب مساو ج فان هذين القولين يستازمان أ مساو ج لا

نحو كل جسم اما جماد أو حيوان أو نبات وكل واحد منها متعيز فكل
جسم متعيز وبسبب قياسا مقسما وناقص ان كلن الحكم موجودا في
أكثر جزئياته كما تنقراء أفراد الانسان والفرس والحمار والطير ووجداتها
تتحرك فكما الأسفل عند مضغها أو بكلي على جزئي أو بكلي على كلي
وهو القياس نحو كل انسان حيوان وكل حيوان ماش فكل انسان
ماش ونحو كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك وتسمى هذه الثلاثة
حججا ودلائل والعمدة فيها القياس (قوله وان تألفا ج) واوه حالة
(قوله لا يلزم عنهما) المناسب لا يلزم من تسليمها تسليم شيء آخر (قوله
وما يلزم عنه قول آخر لذاته ج) عطف على فاعل خرج أيضا (قوله
فلان المريض) يتحرك هذه صغرى والكبرى محذوفة أى وكل من
يتحرك فهو حي ينتج فلان المريض حي (قوله لان لزوم أنه حي ج)
علة لخروجه (قوله بالإرادة) هذا هو الواسطة الزائدة على القياس
(قوله وكما في قياس المساواة) عطف على قوله كما في قولك (قوله وهو)
أى قياس المساواة (قوله ما يتركب) من قولين جنس شمل المعروف
وغيره (قوله يكون متعلق بكسر اللام ج) فصل مخرج ماعداء المعروف
(قوله أولهما) أى القولين اللذين تتركب القياس منهما (قوله موضوع
الآخر) أورد عليه انه يلزم خلوه عن تكرار الوسط لانه اما محمول
في الصغرى موضوع في الكبرى أو عكسه أو محمول فيهما أو موضوع فيهما
فليس قياسا فلا حاجة لإخراجه بقوله لذاته وأجيب بانه داخل في
قوله قول مؤلف من قولين متى ساءلنا لزم عنهما قول آخر مع انه
ليس قياسا فأخذه بقوله لذاته (قوله أجنبية) أى ليست إحدى

لذاتهما بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي أن مساوى المساوى لشيء
مساو له ولذلك لا يتحقق الاستلزام فيه الا حيث تصدق هذه المقدمة
كقائنا قولنا ا ما زوم لب وب ما زوم ج ف ما زوم ليج لان ملزوم الملزوم
ما زوم فان لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا ا مباين
لب وب مباين ليج لا يلزم منه أن ا مباين ليج لان مباين المباين لشيء
لا يلزم أن يكون مباينا له وكذا اذا قلنا ا نصف ب وب نصف ج لا يلزم
منه ان ا نصف ج لان نصف نصف الشيء لا يكون نصفه والمراد
بالزوم ما يعم البين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل الاول
وغير الكامل وهو باقى الاشكال وأشار بقوله متى سلمت الى أن تلك
الاقوال لا يلزم أن تكون مسلمة في نفسها بل أن تكون بحيث لو سلمت
لزم عنها قول آخر ليدخل في التعريف القياس الذى مقدماته صادقة
كأمر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جاد وكل جاد حمار
فهذان القولان وان كذبا في أنفسهما الا انهما بحيث لو سلمنا لزم عنهما ان

مقدمتي القياس (قوله لشيء) صلة المساوى (قوله مساو له) أى الشيء
(قوله ولذلك) أى كون انتاجه للمقدمة لذاته (قوله فيه) أى قياس
المساواة (قوله هذه المقدمة) أى الاجنبية (قوله تلك المقدمة) أى الاجنبية
(قوله منه) أى قياس المساواة (قوله شيء) أى نتيجة (قوله لا يلزم)
أن يكون مباينا له مثلا الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق
ولا يخفى أن الانسان مساو للناطق (قوله البين) أى ما ليس بواسطة
كاستلزام الشكل الاول (قوله وغيره) أى ما كان بواسطة ككس
المقدمتين كاستلزام الشكل الرابع أو احدهما كاستلزام الشكل الثاني
والثالث (قوله فيتناول) أى تعريف القياس تفرع على قوله المراد بالزوم
ما يعم البين وغيره (قوله الكامل) أى المستقل باستلزام النتيجة بحيث
لا يحتاج الى رد ولا استدلال (قوله بحيث لو سلمت) أى وان كانت كاذبة
(قوله ليدخل في التعريف القياس الذى مقدماته صادقة الخ) علة لقوله
أشار الخ (قوله والذى) مقدماته كاذبة المناسب للاقتصار على هذا اذ
هو المحتاج للدخال اذ هو المتوهم خروجه (قوله وان كذبا) فى أنفسهما

كل انسان حار لان لزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وان لم يوجد في الواقع وانما قال من أقوال ولم يقل من مقدمات لتلازم الدور لانهم عرفوا المقدمة بأنها ما جمعت جزء قياس فأخذوا القياس في تعريفها فلو أخذت هي أيضا في تعريفه لزم الدور (وهو) أي القياس (اما اقتراني) وهو الذي لم يذكرفيه نتيجة ولا نقيضها بالفعل (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث) وسمى اقترانيا لاقتران الحدود فيه بلا استثناء (واما استثنائي) وهو الذي ذكر فيه نتيجة أو نقيضها بالفعل

(وهو) أي القياس (اما اقتراني) وهو الذي لم يذكرفيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل وسمى اقترانيا لاقتران حدوده وعدم الفصل بينهما بلكن (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث واما استثنائي) وهو الذي فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل أي بمادتها وهيئتها

واوه حالية (قوله لان لزوم الشيء للشيء الخ) علة لقوله الانهما بحيث الخ (قوله كون الشيء) أي الملزوم (قوله وانما قال) أي المصنف في تعريف القياس (قوله لتلازم) أي على قوله من مقدمات (قوله لانهم عرفوا المقدمة الخ) علة للزوم الدور على أخذها في تعريف القياس (قوله لزم الدور) أي اتوقف كل منهما على الآخر بأخذه في تعريفه (قوله الذي صفة لمحذوف) أي القياس جنس شامل للاقتراني والاستثنائي (قوله لم يذكرفيه نتيجة الخ) فصل مخرج الاستثنائي (قوله بالفعل) أي بمادتها وهيئتها قيد لادخال الاقتراني في تعريفه ولو حذف لم يدخل فيه لذكر نتيجته فيه بالقوة لاشتماله على مادتها (قوله فكل جسم حادث) هذه هي النتيجة ولم تذكر هي ولا نقيضها في القياس بالفعل نعم ذكرت فيه بالقوة لاشتماله على مادتها (قوله الحدود) أي الأصغر والأوسط والأكبر (قوله الذي صفة لمقدر) أي القياس جنس شمل المعروف والاقتراني (قوله ذكر فيه نتيجة الخ) فصل مخرج الاقتراني (قوله بالفعل) أي بالمادة والصورة بحث فيه بأن ذكر النتيجة فيه بالفعل ينافي قوله في تعريف القياس آخر وبأن ذكر نقيضها فيه بالفعل يستلزم عدم استلزامه النتيجة اذ لا يتصور استلزام شيء واحد نقيضين وأجيب عن الاول بأن معنى آخر كونه ليس عين احدي المقدمتين وهذا لا ينافي ذكرها فيه جزأ من احدهما وعن الثاني بأن المراد بذكر النقيض في القياس ذكر أجزائه مرتبة مرتبة

بأن يكون طرفاها أو طرفا تقيضها مذكورين فيه بالفعل (كقولنا) في
الثاني (أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس
بموجود فالشمس ليست بطالعة) وفي الأول أن كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولا يشكل بمأمر من
أنه يعتبر في القياس أن يكون القول اللازم وهو النتيجة مغايرا لكل
من مقدماته وهنا ليس كذلك لانا نقول بل هو كذلك لانه ليس
بواحد منهما

« كقولنا » مما فيه
تقيضا (أن كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود لكن
النهار ليس بموجود فالشمس
ليست بطالعة) ومثال ما
فيه النتيجة أن كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة فالنهار
موجود (تنبيهان الأول)
سمى استثنائيا لاشتماله على
أداة الاستثناء وهي لكن
(الثاني) تقدم ان معنى
كون النتيجة قولا آخر
أنها ليست عين إحدى
المقدمتين وان كانت هي أو
تقيضا جزء احدهما فلا
مناقاة بين ما هنا وما تقدم

بدون اعتبار التصديق بنسبته (قوله بأن يكون طرفاها) أى موضوعها
ومحوها ان كانت حالية ومقدمها وتاليها ان كانت شرطية فعبر بالطرفين
لشمولها تصوير لذكرها أو تقيضا بالفعل فيه (قوله فيه) أى القياس
(قوله بالفعل) أى المادة والصورة (قوله في الثاني) أى المذكور
فيه التقيض (قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) شرطية
متصلة كبرى مقدمها الشمس طالعة وتاليها النهار موجود والقاعدة
ان وضع المقدم يندج وضع التالى ورفع التالى يندج رفع المقدم (قوله لكن)
النهار ليس بموجود استثنائية رافعة للتالى (قوله فالشمس ليست بطالعة)
نتيجة تقيضا مقدم الشرطية فقد ذكر في القياس تقيض النتيجة وهو
مقدم الشرطية بالفعل (قوله وفي الأول) أى الذى ذكرت فيه النتيجة
بالفعل (قوله لكن الشمس طالعة) استثنائية واضحة ومثبتة المقدم فيندج
وضع التالى (قوله فالنهار موجود) نتيجة هي عين التالى فهي مذكورة
في القياس بالفعل (قوله ولا يشكل) أى تعريف الاستثنائي بالذى
ذكرت فيه النتيجة بالفعل (قوله بمأمر) أى بسبب الذى تقدم في
تعريف القياس (قوله من أنه يعتبر الخ) بيان لما مر (قوله وهو النتيجة
الأولى) وهي النتيجة بتأنيث الضمير مراعاة لحيزه (قوله وهنا) أى
في الاستثنائي (قوله ليس) أى القول الذى هو النتيجة (قوله كذلك)
أى مغايرا لكل من مقدمتيه (قوله لانا نقول الخ) علة لقوله ولا
يشكل الخ (قوله بل هو) أى القول الذى هو النتيجة (قوله كذلك)
أى مغاير لكل من مقدمتيه (قوله لانه) أى القول اللازم (قوله منهما)

واتما هو جزء احدهما اذ المقدمة ليست قولنا النهار موجود بل استلزام
 طلوع الشمس له الحاصل ذلك من المقدم والتالي وسمى ذلك استثنائيا
 لاشتراكه على أداة الاستثناء أعني لكن (والمكرر بين مقدمتي القياس)
 فأكثر سواء كان محمولا أم موضوعا أم مقدما أم تاليا (يسمى حدا
 أوسط) لتوسعه بين طرفي المطلوب (وموضوع المطلوب) في الحلية
 ومقدمه في الشرطية (يسمى حدا أصغر) لانه أخص في الاغلب
 والاخص أقل أفرادا (ومحموله) في الحلية وتاليه في الشرطية (يسمى
 حدا أكبر) لانه أعم في الاغلب والاعم أكثر أفرادا

(و) الحد (المكرر)
 بفتح الراء (بين مقدمتي)
 بضم الميم وفتح القاف والمثناة
 فوق وكسر الدال مشى
 مقدمة بلا نون لضافته
 الى (القياس) أي المذكور
 فيهما محمولا أو تاليا فيهما
 أو موضوعا أو مقدما كذلك
 أو محمولا أو تاليا في احدهما
 وموضوعا أو مقدما في
 الاخرى (يسمى حدا أوسطا)
 لتوسطه بين طرفي النتيجة
 (وموضوع المطلوب) أي
 النتيجة الحلية ومقدم
 النتيجة الشرطية (يسمى
 حدا أصغر) بإهمال الصاد
 واعجام العين (ومحموله)
 أي المطلوب في الحلية وتاليه
 في الشرطية (يسمى حدا أكبر)

أي المقدمتين (قوله واتما هو) أي القول اللازم (قوله احدهما)
 أي المقدمتين لانه نال الشرطية (قوله اذ المقدمة) أي الشرطية
 الكبرى (قوله بل استلزام طلوع الشمس له) أي وجود النهار أي دال
 استلزام وهو مجموع ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فهذه
 هي المقدمة الاولى الكبرى والثانية الصغرى لكن النخ وما يلي الفاء
 فهي النتيجة (قوله الحاصل ذلك) أي الاستلزام نعمت له (قوله ذلك)
 أي المشتمل على النتيجة أو تقيضها بالفعل (قوله أعني) لكن هذا
 اصطلاح لاهل المنطق (قوله محمولا) أي في الصغرى فقط كافي الشكل
 الاول أو فيهما كما في الشكل الثاني (قوله أم موضوعا) أي فيهما كافي الشكل
 الثالث أو في الصغرى فقط كافي الشكل الرابع وهذا في الافتراضي الحلي أي
 الذي مقدمناه - حليتان (قوله أم مقدما) أي فيهما كما في الثالث أو في الصغرى
 فقط كما في الرابع (قوله أم تاليا) أي فيهما كما في الثاني أو في الصغرى
 فقط كما في الاول وهذا في الافتراضي الشرطي الذي مقدمناه شرطين
 (قوله حد أوسط) اما تسميته حدا فلقوعه طرفا للقضية موضوعا
 أو محمولا أو مقدما أو تاليا ولكونه طرفا للنسبة (قوله لتوسطه النخ) آلة
 لتسميته أوسط أي لانه وسيلة لنسبة الاكبر للاصغر فهو في المعنى وسط
 بينهما (قوله لانه أخص) في الاغلب وقد يكون مساويا نحو كل انسان ناطق
 وكل ناطق ضاحك بحث فيه بأنه ظاهر في الكلية الموجبة اما السالبة
 الكلية فلا يكون موضوعها أخص البتة وكذا الموجبة الجزئية وأوجب

(والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى) لاشتغالها على الأصغر
(والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى) لاشتغالها على الأكبر واقتران
الصغرى بالكبرى في الإيجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة
وضرباً (وهيئة التأليف) الخاصة (من اجتماع الصغرى والكبرى
تسمى شكلاً والاشكال أربعة لأن الحد الأوسط ان كان محمولاً في الصغرى
موضوعاً في الكبرى) نحو

بأن المراد أنه أغلب في الموجبة الكلية التي هي أشرف النتائج لأن وضع
المنطق لتحصيل العلوم ومساثلها موجبات كلية وبأن النسبة من شدة
المحمول فهو معها أكثر من الموضوع عصام ويبحث فيه بأن الصغرى
والكبرى من خواص الاجسام وأجيب أيضاً بأنهم شبهوا قلة الافراد
بالصغر الذي هو قلة الاجزاء وتناسوا التشبيه وأدرجوا قلة الجزئيات
في الصغر وقدروا استعارة الصغر لقلة الافراد ثم اشتقوا منه أصغر بمعنى
قليل الافراد على سبيل التبعية ثم صار حقيقة عرفية (قوله والمقدمة)
سميت مقدمة لتقدمها على المطلوب الذي هو النتيجة (قوله واقتران)
أي اجتماع (قوله في الإيجاب والسلب) الواو بمعنى أو وهي مانسة خلو
فقط فتجوز الجمع بأن تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وكذا
يقال في قوله في الكلية والجزئية (قوله قرينة) وضرباً ببعض المحققين اما
تسميته قرينة فلأنها أمر يدل على المقصود وينصب في الكلام أو المقام
ولاخفاء ان هذا الاقتران أمر دال على النتيجة ومنصوب في الكلام
وأما تسميته ضرباً فلأنه نوع من الشكل (قوله التأليف) أي التركيب (قوله
الحاصلة) أي للقياس (قوله تسمى شكلاً) السعد في شرح الشمية
التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب مقدمتيه المقترنتين وسلبيهما وكليهما
وجزئتهما يسمى قرينة وضرباً وباعتبار الهيئة الحاصلة له من كيفية وضع
الحد الأوسط عند الأصغر والأكبر من جهة كونه موضوعاً له أو محمولاً
عليها أو محمولاً على أحدهما وموضوعاً للآخر تسمى شكلاً فقد يتعدد
الضرب ويتحد الشكل وقد يكون بالعكس كالموجبتين الكليتين من
الشكل الاول والثالث وعبارة القطب واقتران الصغرى بالكبرى في

والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى
والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى
والتي فيها الأكبر تسمى
الكبرى) وهذا في الاقتراني
واما الاستثنائي فكسبراه
الشرطية وصغرها الاستثنائية
(وهيئة التأليف) أي التركيب
للاحدود باعتبار تقديم
الأوسط على الأصغر (من
الصغرى و) على الأكبر من
(الكبرى) وتأخيرهما عنهما
منهما وتأخيرهما عن الأصغر
من الصغرى وتقديمه على
الأكبر من الكبرى وتقديمه
على الأصغر من الصغرى
وتأخيرهما عن الأكبر من
الكبرى وخبر هيئة (تسمى
شكلاً) وهيئة المقدمتين
بكونهما كليتين أو جزئيتين
أو احدهما كلية والاخرى
جزئية وبكونهما موجبتين
أو سالبين أو احدهما موجبة
والاخرى سالبة تسمى
قرينة وضرباً (والاشكال
أربعة لأن الحد الأوسط
ان كان محمولاً على الأصغر
في الصغرى (وموضوعاً)
للاكبر (في الكبرى) نحو
كل ج ب وكل ب ا

(فهو الشكل الاول) لانه على الترتيب الطبيعي وهو الانتقال من الاصغر للاوسط ثم الانتقال منه الى الاكبر (وان كان) الاوسط (محمولا فيهما) أي المقدمتين نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب (فهو الشكل الثاني) لانه شابه الاول في حمله الاوسط في صفراء التي هي أشرف من كبراه لاشتمالها على الاصغر الاشرف من الاكبر (وان كان) الاوسط (موضوعا فيهما) أي المقدمتين للاصغر في الصفري وللأكبر في الكبرى (فهو الشكل الثالث) لانه اشبه الاول في وضع الوسط للأكبر في الكبرى نحو كل ج ب وكل ج د (وان كان) الاوسط (موضوعا) ١٢٥ للاصغر (في الصفري ومحمولا) على

الاكبر (في الكبرى) نحو كل ج ب وكل ا ب (فهو الشكل الرابع) الخالف الاول في مقدمتيه البعيد عن مقتضى الترتيب الطبيعي جدا لان فيه انتقالا من الوسط للاصغر ثم من الاكبر اليه (تنبيهان الاول) ان قيل الوسط لم يتكرر في الاول ولا في الرابع لوقوعه محمولا في احدي مقدمتيهما وموضوعا في الاخرى والموضوع الذات والمحمول المفهوم قلت لم يريدوا بقولهم المراد بالموضوع الذات والمحمول المفهوم ان الذات عين المفهوم فان هذا محال اذ الذات جزئي والمفهوم كلي بل

كل ج ب وكل ا ب (فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما) نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب (فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما) نحو كل ج ب وكل ج د (فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصفري محمولا في الكبرى) نحو كل ج ب وكل ا ب (فهو الشكل الرابع)

ايجابهما وسلهما وكليتهما وجزئتهما يسمى قرينة والهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب حمله عليهما أو وضعه لهما أو حمله على أحدهما ووضعهما للآخر تسمى شكلا أه فالمناسب في عبارة المصنف تبديل الصفري والكبرى بالاصغر والأكبر وبدل هذا أيضا قوله الآتي لان الحد الاوسط ا ح (قوله كل ج ب وكل ا ب) أي كل انسان حيوان وكل حيوان جسم مثلا (قوله كل ج ب ولا شيء من ا ب) أي كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحیوان ينتج بعكس كبراه لاشيء من الانسان بحجر وعكست كبراه ليرجع الى الشكل الاول وهي سالبة كلية تتمكس كنفسها (قوله كل ج ب وكل ج د) أي كل فرس حيوان وكل فرس صهال ينتج بعكس صفراء بعض الحيوان صهال لان الموجبة الكلية تتمكس موجبة جزئية (قوله كل ج ب وكل ا ب) أي كل فرس حيوان وكل صهال فرس ينتج بعكس الترتيب أي يجعل الصفري كبرى والكبرى صفري كل صهال حيوان وتتمكس

المراد أن ذات الموضوع يصدق عليها مفهوم المحمول فالاول في قوة قولنا ماصدق عليه الاصغر صدق عليه مفهوم الاوسط وماغدق عليه مفهوم الاوسط صدق عليه مفهوم الاكبر فقد تكرر فيه ماصدق عليه مفهوم الاوسط. والرابع في قوة قولنا ماصدق عليه مفهوم الاوسط صدق عليه مفهوم الاصغر وماغدق عليه مفهوم الاكبر صدق عليه مفهوم الاوسط فقد تكرر فيه الاوسط أيضا (الثاني) ان قيل المقصود من القياس حصول المفارقة بين طرفي النتيجة وهي في الرابع وحده لوقوع الاصغريه محمولا في الصفري والا كبر موضوعا في الكبرى فتد اقترنا فيه فلم كان بعيدا عن الطبع جدا قلت لانه

فان قلت فلا يتكرر الحد الاوسط الا في الثاني والثالث لان المراد
بالاوسط اذا وقع، وضوح الذات واذا وقع محمولا المفهوم قلنا وقوعه محمولا
وان أریده المفهوم لكن ليس المراد أن ذات الموضوع عين المفهوم بل
انه يصدق عليه المفهوم فيتكرر الاوسط في جميع الاشكال لانه بمنزلة أن
يقال ذات الاصفر يصدق عليه مفهوم الاوسط وكل ما يصدق عليه
مفهوم الاوسط ثبت له الاكبر وقدم الشكل الاول لانه المنهج

النتيجة الى بعض الحيوان سهال (قوله فان قلت فلا يتكرر الحد
الاوسط الا في الثاني والثالث) أى دون الاول والرابع فلا يتكرر
الحد الاوسط فيهما وتكراره شرط في كل شكل (قوله لان المراد
بالاوسط الح) علة لتفي تكراره في الاول والرابع المعلوم من الحصر
(قوله الذات) أى الافراد التي يصدق عليها المفهوم (قوله واذا وقع
محمولا المفهوم) أى والذات غير المفهوم يقينا والاوسط في الاول محمول
في الصغرى موضوع في الكبرى وفي الرابع موضوع في الصغرى محمول
في الكبرى فاختلف المراد منه فيهما فلم يتكرر فيهما (قوله عند وقوعه)
أى الاوسط (قوله محمولا) أى في صغرى الاول (قوله وان أریده)
أى الاوسط واو له الحال (قوله ذات الموضوع) أى أفراد الاصفر
(قوله عين المفهوم) أى للاوسط (قوله بل انه يصدق عليه المناسب
انها) أى ذات الموضوع وافراد يصدق عليها (قوله المفهوم) أى
للاوسط (قوله فيتكرر الاوسط) تفريع على قوله أنه يصدق عليه
المفهوم (قوله لانه بمنزلة أن يقال ذات الاصفر) ظاهر في الاول دون
الرابع لانه بمنزلة أن يقال ذات الاوسط يصدق عليه مفهوم الاصفر
وكل ما يصدق عليه مفهوم الاكبر يصدق عليه مفهوم الاوسط الا أن
يقال ذات الاوسط في الصغرى انما تعتبر من حيث صدق مفهومه عليها
فكانه قبل ما يصدق عليه مفهوم الاوسط من الافراد يصدق عليه مفهوم
الاصفر وكل ما يصدق عليه مفهوم الاكبر يصدق عليه مفهوم الاوسط
فقد اعتبر الاوسط من حيث صدق مفهومه في المقدمتين فقد تكرر فيهما
وحاصل الجواب ان ذات موضوع الصغرى في الاول والرابع يصدق عليه

الاصفر المراد به الذات
وقع فيه محمولا في الصغرى
مراد به المفهوم والاكبر
المراد به المفهوم وقع فيه
موضوعا مراد به الذات
فتوقف اتاجه على تغيير
الطرفين والاول على
الترتيب الطبيعي فلم يحتاج
الى تغيير أصلا والثاني الى
تغيير الاكبر فقط والثالث
الى تغيير الاصفر فقط

المطالب الاربعة كما سيأتي ولانه على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الموضوع الى الحد الاوسط ثم منه الى المحمول حتى يلزم الانتقال

ثلاث مفهومات مفهوم موضوعها ومفهوم الاوسط ومفهوم الاكبر في نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ذات الانسان صدق عليها مفهوم الانسان ومفهوم الحيوان ومفهوم الجسم وليس المراد ان الافراد الانسان هي نفس مفهوم الحيوان فانه كاذب ضرورة فالمراد بالتكرار أن يكون مفهوم الاوسط معتبرا من حيث صدقه على الافراد ولا شك أنه كذلك في المقدمتين لان حيوانا في المثال المذكور مأخوذ فيهما من حيث صدق مفهومه على الافراد ولا يمنع التكرار كون المراد من الحيوان في الصغرى المفهوم وفي الكبرى الذات دون المفهوم لان الاتحاد في المراد ليس بمراد بل المراد تكرار اعتبار صدق المفهوم وقد حصل في المقدمتين فان قيل يرد نحو الانسان حيوان والحيوان جنس فان المراد بالحيوان المفهوم فيهما وقد قالوا لم يتكرر الوسط فيه قلنا نعم أر يده المفهوم فيهما لكن في الصغرى من حيث صدقه وفي الكبرى من حيث هو لا من حيث صدقه فلم يتكرر من حيث الصدق على الافراد فيهما (قوله للمطالب الاربعة) أي الموجبة الكلية والجزئية والسالبة كذلك (قوله ولانه على النظم الطبيعي) أي موافق للطبع في الاستدلال على المطلوب بخلاف باقي الاشكال ولذا ترد اليه عند الاحتياج اليها فن ثم جعل في الرتبة الاولى والنظم الطبيعي هو الانتقال على التدرج من الاصغر للاوسط ثم منه الى الاكبر وهذا لا يوجد الا في الاول فهو أقرب الى الطبع بمعنى ان الطبيعة مجبولة على الانتقال من الشيء الى الواسطة بأن تصور العقل أولا شيئا ثم يحكم عليه بالواسطة بأن يحملها عليه ثم يحكم على الواسطة بأن يحمل عليه شيئا آخر فيلزم من هذين الحكمين الحكم على الشيء الاول بالشيء الآخر نحو العالم متغير وكل متغير حادث فانك لما حكمت على جميع أفراد العالم بالمتغير وحكمت على جميع أفراد المتغير بحادث لزم أن يحكم على جميع أفراد العالم بحادث فيكون حكم الواسطة متفضيا للمطلوب أي الحكم على العالم بحادث فان قلت المقتضى للمطلوب الحكمان لا حكم الواسطة فقط والا لزم أن المقدمة الواحدة

من الموضوع الى المحمول ثم الثاني لانه اقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته
اياء في صفراء التي هي أشرف المقدمتين لاشتغالها على الموضوع الذي هو
أشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله ايجابا أو سلبا ثم الثالث
لان له قريبا مالا يسه لمشاركته اياء في أخس المقدمتين بخلاف الرابع
لاقرب له أصلا لخالفته اياء فيه، او بعده عن الطبع جدا

• مستلزمة النتيجة وكافية في استحضارها وليس كذلك قلت العمدة في
الاقتضاء حكم الواسطة والحكم على الاصفر داخل فيه وذلك ان كمال
العلم التصديقي بكمال العلم بالمقدمتين ومن جملة الطرفين الموضوع وكمال
العلم به يقتضي العلم بخصوص كل فرد من أفرادهِ واتصافه بوصفه العنواني
الأتري ان كل متغير حادث مثلا يقتضي الاطلاع على كل فرد من أفرادهِ
وعلى اتصافه بالتغير فيكون قولنا العالم متغير داخلا في قولنا وكل متغير
حادث ولذا أسندنا الاقتضاء لحكم الواسطة دون الحكمين (قوله من
الموضوع) أي الحد الاصفر (قوله الي المحمول) أي الحد الاكبر (قوله
يلزم الانتقال من الموضوع الي المحمول) أي لدلالة الكبرى على ثبوت
الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط ومن جملة الاصغر فثبت له الاكبر (قوله
اليه) أي الاول (قوله لمشاركته) أي الثاني (قوله اياء) أي الاول (قوله
لاجله) أي الموضوع (قوله وبعده) عن الطبع جدا اذ لا يستحصل به
المطلوب الا بعد أعمال كثيرة ولذا أسقطه الشيخ الرئيس والفارابي من
الاشكال فان قلت اذا كان الاوسط موضوعا في صفري الرابع ومحمولا
في كبراه وقع الاوسط في أول القياس وآخره ووقع طرفا المطلوب مقترنين
بينهما فينبغي أن يكون الرابع اقرب الاشكال للطبع وأوضحها انتاجا
اذ المقصود من تركيب القياس ايقاع المقارنة بين طرفي المطلوب وقد
حصلت فيه دون بقية الاشكال فواجه حكمهم عليه بأنه بعيد عن الطبع
جدا قلت وجهه أنه لما وقع موضوع المطلوب محمولا في صفراء ومحمولا
موضوعا في كبراه واحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل المحمول موضوعا
والموضوع محمولا كان أبعد الاشكال لمساقفه من الغيرين المذكورين
بخلاف بقية الاشكال فان منها ما لا تغير فيه أصلا وهو الاول وما فيه

(والثاني) منه (يرتد الى الاول بمكس الكبرى) لانها المخالفة للنظم الطبيعي بأن
تقول في مثاله السابق ولاشي من ب ا (والثالث يرتد اليه بمكس الصغرى)
لانها المخالفة لذلك بأن تقول في مثاله السابق بعض ب ج (والرابع

تفسير واحد وهما الثاني والثالث اذ وقع في الثاني الطرفان موضوعين
فيحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل الطرف الثاني محمولا محكوما
بمفهومه على الطرف الاول ووقعا في اشكال محولين فيحتاج عند ذلك
الى جعل الاول موضوعا بمعنى الافراد ليحكم عايه بمفهوم الثاني (قوله
والثاني منها) أى الاشكال الاربعه وهو ما حمل فيه الاوسط في المقدمتين
محو كل فرس حيوان ولاشيء من الحجر بمحيوان ينتج لاشيء من
الفرس بمحجر (قوله يرتد) أى يرجع (قوله بمكس الكبرى) وهي
قولنا في المثال المتقدم لاشيء من الحجر بمحيوان وعكسها لاشيء من
الحيوان بمحجر لانها سالبة كلية عكسها كهي ويضم هذا العكس للصغرى
فيرجع للاول هكذا كل فرس حيوان ولاشيء من الحيوان بمحجر
ينتج لاشيء من الفرس بمحجر (قوله لانها المخالفة للنظم الطبيعي) أى
كبرى الاول علة لتخصيص كبرى الثاني بمكسها (قوله بأن تقول الخ)
تصوير لمكس الكبرى (قوله مثالا السابق) أى في قوله وان كان محمولا
فيهما نحو كل ج ب ولاشيء من ا ب (قوله ولاشيء من ب ا) أى لانها
سالبة كلية عكسها مثلها (قوله واثالث) أى الذى الحدد الاوسط موضوع
فيه فيها نحو كل جسم مؤلف وكل جسم حادث (قوله يرتد) أى يرجع
(قوله اليه) أى الاول (قوله بمكس الصغرى) بأن يقال في المثال بعض
المؤلف جسم اذ عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ويضم هذا
العكس للصغرى لكبرى فيرجع للاول هكذا بعض المؤلف جسم وكل
جسم حادث ينتج بعض المؤلف حادث (قوله لذلك) أى النظم الطبيعي
وهو صغرى الاول (قوله بأن تقول) تصوير لمكس الصغرى (قوله
مثاله السابق) أى في قوله وان كان موضوعا فيهما نحو كل ج ب وكل
ج د (قوله بعض ب ج) أى لانها موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية
(قوله والرابع) أى ما وضع فيه الحدد الاوسط في الصغرى وحمل في

(و) الشكل (الثاني يرتد الى)
الشكل (الاول بمكس الكبرى)
لانها المخالفة الكبرى
الشكل الاول نحو كل ج
ب ولاشيء من ا ب وعكس
الكبرى لاشيء من ب ا
فيصير كل ج ب ولاشيء
من ب ا فينتج لاشيء من
ج ا (و) الشكل (الثالث
يرتد اليه) أى الشكل
الاول (بمكس الصغرى)
لانها المخالفة للصغرى الاول
نحو كل ج ب وكل ج د
وعكس الصغرى بعض ب
ج فيصير هكذا بعض ب ج
وكل ج د فينتج بعض ب
د (و) الشكل (الرابع

يرتد اليه بعكس الترتيب) بأن تقول في مثله السابق كل ا ب وكل ب ج
(أو بعكس المقدمتين جميعا) بأن تقول فيه بعض ج ب وبعض ب ا وان
كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى ومثال ما ينتج منه كل ج ب
ولا شيء من ا ج فيرد بالعكس الى بعض ب ج ولا شيء من ج ا
(والكامل البين الانتاج) انما (هو) الشكل (الاول) لماسر (والرابع
بيد عن الطبع جدا والذي له عقل سليم وطبع

يرتد اليه) أى الشكل الاول
(بعكس الترتيب) بين مقدمتيه
بتأخير الصغرى وجعلها
كبرى وتقديم الكبرى
وجعلها صغرى نحو ك ل ب
ج وكل ا ب فيصير بعكس
الترتيب هكذا كل ا ب
وكل ب ج فينتج كل ا ج
(أو بعكس المقدمتين جميعا)
قيصر هكذا بعض ج ب
وبعض ب ا وهذا عقيم
لعدم كلية كبراه ونحو كل
ج ب ولا شيء من ج ا فينتج
ليس بعض ب ا (والذى
له عقل سليم) من
موانع الادراك (وطبع)
أى ذهن

الكبرى نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان (قوله يرتد) أى
يرجع (قوله اليه) أى الاول (قوله بعكس الترتيب) أى بين المقدمتين
بتأخير الصغرى وجعلها كبرى وتقديم الكبرى وجعلها صغرى بأن
تقول في المثال المتقدم كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل
ناطق حيوان (قوله بأن تقول الخ) تصوير لمعكس الترتيب (قوله مثاله
السابق) أى في قوله وان كان موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى
نحو كل ب ج وكل ا ب (قوله أو بعكس المقدمتين جميعا) أى بعكس
كل واحدة باقية فى محلها بأن تقول فى المثال المتقدم بعض الحيوان
انسان وبعض الانسان ناطق فقد رجع الى الاول لكن لضرب عقيم
لعدم كلية الكبرى (قوله بأن تقول فيه) أى المثال السابق تصويرا لمعكس
المقدمتين (قوله بعض ج ب الخ) لان الموجبة الكلية عكسها موجبة
جزئية (قوله وان كان هذا الخ) واوه للحال (قوله منه) أى الرابع بعكس
مقدمتيه (قوله كل ج ب) أى كل انسان حيوان (قوله ولا شيء من
ا ج) أى من الحجر انسان (قوله بالعكس) أى لكل مقدمة مع بقائها
فى محلها (قوله بعض ب ج) أى لان عكس الموجبة الكلية موجبة
جزئية (قوله ولا شيء من ج ا) أى لان السالبة الكلية عكسها منها
يتج ليس بعض ب ا أى ليس بعض الحيوان حجر مثلا (قوله والكامل)
أى لاتجاه المطالب الاربعة مع كونه على النظم الطبيعي (قوله البين)
أى الظاهر الذى لا خفاء فى اتجاhe (قوله لماسر) أى فى قوله لاه على
النظم الطبيعي الخ تنبيه لا يختص الرد بأشكال الافتراضى اذا القياس الاستثنائى
يرد الى الافتراضى وعكسه نحو ان كانت الشمس طالعة فالهار موجود

(مستقيم) أى لاعوج فيه (لا يحتاج الى رد) الشكل (الثانى الى) الشكل (الاول) في اتاجه لان حاصله الاستدلال يتنافى اللوازم على تنافى ملزوماتها وهذا واضح (وانما ينتج) الشكل (الثاني عدا اختلاف مقدمته بالاجاب والسلب) بان تكون احدها موجهة والاخرى سالبة فان كانتا موجبتين أو سالبتين فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فلا يلزم من تسليمه تسليم كل انسان فرس ونحو لاشيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر فلا يلزم من تسليمه تسليم لاشيء من الانسان بناطق (تنبيهات الاول) لا ينتج الشكل الثاني الا عند كلية كبراه فان كانت جزئية فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو لاشيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس فلا يلزم من تسليمه تسليم ١٣١ ليس بعض الانسان بحيوان

فشرط اتاجه اختلاف مقدمته في السكيف وكلية كبراه (الثانى) شرط اتاج الشكل الاول ايجاب صفراء وكلية كبراه فان كانت صفراء سالبة فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو لاشيء من الانسان بحجر وكل حجر جسم فلا يلزم من تسليمه تسليم لاشيء من الانسان بحجم وان كانت كبراه جزئية فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم

مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول (في استنتاجه لا قرينه اليه كإمر (وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمته بالاجاب والسلب)

لكن الشمس طالعة ينتج النهار موحود فهذا قياس استثنائي يمكن رده الى الافتراضي بأن تقول هذا زمن طلعت فيه الشمس وكل زمن طلعت الشمس فيه فهو نهار ينتج هذا الزمان نهار ويمكن رد الافتراضي الى الاستثنائي كما تقول بدل العالم متغير وكل متغير حادث كلما كان العالم متغيرا كان حادثا ولكنه متغير فهو حادث (قوله مستقيم) أى لاعوج فيه (قوله سليم) أى لا خلل فيه (قوله في استنتاجه) صلة يحتاج (قوله لا قرينه) أى الثاني (قوله اليه) أى الاول (قوله كإمر) أى في قوله ثم انما لانه أقرب الاشكال الباقية اليه الخ ولان حاصل الثاني الاستدلال يتنافى اللوازم على تنافى الملزومات مثلاً كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر حيوان قد تنافى لازم الانسان وهو الحيوان ولازم الحجر وهو لا حيوان فلزم تنافى الانسان والحجر (قوله عند اختلاف مقدمته الخ)

قول آخر نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطق فلا يلزم من تسليمه تسليم بعض الانسان ليس بناطق (الثالث) شرط اتاج الشكل الثالث ايجاب صفراء وكلية احدي مقدمته فان كانت صفراء سالبة فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو لاشيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان فلا يلزم من تسليمه تسليم لاشيء من الفرس بحيوان وان كانت مقدمته جزئيتين فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس فلا يلزم من تسليمه تسليم بعض الانسان فرس (الرابع) شرط اتاج الشكل الرابع عند المقدمتين عدم اجتماع خستين في مقدمته أو في احدهما الا اذا كانت صفراء موجهة جزئية فشرط اتاجه كون كبراه سالبة كلية فان كانت الكبرى موجهة كلية أو جزئية أو سالبة جزئية فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول

والحق الايجاب ولولنا وبض الصاهل فرس كان الحق السلب وكقولنا كل انسان حيوان وبض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب فشرط انتاج اثنان بحسب الكيف اختلاف مقدمته وبحسب الحكم كلية الكبرى وشرط انتاج الثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الحكم كلية احدي مقدمته وشرط انتاج الرابع بحسب الكيف والحكم اما ايجاب المتقدمين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما وشرط انتاج الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الحكم كلية الكبرى كما يؤخذ من كلامه الآتى (والشكل الاول هو الذى جعل معيار العلوم) أى ميزانها لارتداد البقية اليه كإمرا (فنورده هنا) وحده مع ضروره (ليكمل دستورنا) أى قانوننا (ويستنتج منه المطالب كلها) وهي الموجب الكلّي والسالب الكلّي والموجب الجزئى والسالب الجزئى بخلاف بقية الاشكال

(والشكل الاول هو الذى جعل معيار) بكسر الميم وسكون الميم المهمة فتاة تخفية أى ميزان تمييز (العلوم) الصحيحة من الفاسدة لانه على النظم الطبيعي ولا يحتاج فى انتاجه الى تغيير أصلا (فنورد) بضم النون وسكون الواو وكسر الراء أى نذكر ضروره المنتجة (ليكمل) بضم فسكون ففتح (دستورنا) بضم الدال والمثناة فوق وسكون الين المهمل أى قاعدة (وتستنتج) بضم المثناة الاولى وفتح الاخرة أى نستخرج (من المطالب) بفتح الميم وكسر اللام (كلها) أى السكيتان الموجبة والسالبة والجزئتان كذلك

معه أخرى وهذا يستلزم انها ليست نتيجة لانها لازم وهو لا ينفك عن ملزومه (قوله والحق الايجاب) أى كل انسان حيوان ونتيجة القياس بعض الانسان ليس بحيوان وهو باطل (قوله كان الحق السلب) أى بعض الانسان ليس بصاهل كما أنتجه القياس (قوله والحق الايجاب) أى كل انسان جسم ونتيجة القياس بعض الانسان ليس بجسم كاذبة (قوله كان الحق السلب) أى بعض الانسان ليس بحجر كما أنتجه القياس (قوله فشرط انتاج الثاني الخ) تفريع على قول المصنف وانما ينتج الخ وقول الشارح ويشترط فى انتاجه أيضا الخ (قوله بحسب الكيف) اختلاف مقدمته أى فى الكيف هذا يفيد ان الثاني لا ينتج الا السلب كليا او جزئيا اذ النتيجة تتبع الخدس دائما (قوله كلية احدي مقدمته) أى سواء كانت الصغرى أو الكبرى (قوله كلية احدهما) أى كانت الصغرى أو الكبرى (قوله معيار العلوم) أى النظرية (قوله لا يرداد البقية اليه) المناسب لانتاجه المطالب الاربعة وكونه على النظم الطبيعي (قوله بخلاف بقية الاشكال) أى لان الثاني لا ينتج الا السلب والثالث

(وضروبه) كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان كلا من مقدمتيه اماموجبة واسالبة وكل من هاتين اما كلية او جزئية فجملة كل منهما أربعة والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر يسقط منها بشرطي انتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة ثمانية منها بالاول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى في الاربع الكبريات وأربعة بالتاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى فضروبه (النتيجة أربعة الضرب الاول) أن تكون المقدتان موجبتين كليتين والنتيجة كلية موجبة نحو (كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث اثنتان) أن تكونا كليتين والكبرى سالبة والنتيجة

(وضروبه) بضم الضاد
المجمعة أى هيئة مقدمتيه
باعتبار كليتهما وجزئتهما
وكلية احدهما وجزئية
الاخرى وباعتبار ايجابهما
وسلبهما واجباب احدهما
وسلب الاخرى (النتيجة)
أى المستلزم تسليمها تسليم
قول آخر (أربعة الضرب
الاول) من كلتين موجبتين
نحو (كل جسم مؤلف)
بضم ففتحتين متقلا أى
مركب كذلك (وكل مؤلف
حادث) ينتج كلية موجبة
وهى (كل جسم حادث
الثانى) من كلية موجبة
صغرى وكلية سالبة كبرى نحو

لا ينتج الا الجزئى والرابع لا ينتج الا ايجاب الكلى (قوله وضروبه) أى
الشكل الاول (قوله سائر) أى باقى (قوله جملة كل) أى صور وأحوال
كل (قوله منهما) أى مقدمتيه (قوله أربعة) أى أحوال احدى
مقدمتيه وهذا على عدم اعتبار الشخصية والطبيعة في الانتاج وأما على
اعتبارهما فيه فصور كل مقدمة ثمانية والحاصل من ضرب ثمانية في ثمانية
أربعة وستون لكل شكل (قوله في أربعة) أى أحوال الاخرى (قوله
منها) أى الستة عشر باعتبار الانتاج (قوله بشرطي) بفتح الطاء مثنى
شرط سقطت نونه لضافته (قوله السابقين) هما ايجاب الصغرى وكلية
الكبرى (قوله اثنا عشر فاعل) يسقط (قوله عقيمة) أى لا ينتج حال
من اثنتى عشر (قوله منها) أى الاثنى عشر (قوله بالاول) أى ايجاب
الصغرى (قوله حاصلة) أى الثمانية (قوله من الصغرى) حال من الكلية
والجزئية (قوله الكبريات) بدل أو بيان للاربع (قوله وأربعة)
عطف على ثمانية (قوله بالتاني) أى كلية الكبرى (قوله من الكبرى)
حال من الجزئيتين (قوله من الصغرى) حال من الكلية والجزئية
(قوله الاول) كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث جملة أولا
لاشتماله على شرفى الكلية والايجاب (قوله فكل جسم محدث) هي
النتيجة (قوله الثاني) كل جسم مؤلف ولاثنى من المؤلفين

(كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم) ينتج كلية سالبة وهي (لاشيء من الجسم بقديم الثالث) من جزئية موجبة صفري وكلية موجبة كبرى نحو (بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث) فينتج جزئية موجبة وهي (بعض الجسم حادث الرابع) من جزئية موجبة صفري وكلية سالبة كبرى نحو (بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم) ينتج جزئية سالبة وهي (بعض الجسم ليس بقديم تنبيهان الاول) احتراز بالنتيجة عن العقيمة وهي اثناعشر ضربا لان ضروب كل شكل ستة عشر ضربا لان الصفري اما كلية موجبة او كلية سالبة واما جزئية موجبة او جزئية سالبة والكبرى كذلك والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر سقط ثمانية منها بشرط

ايجاب الصفري وهي السالبة كلية وجزئية صفري مع الكبريات الاربع وأربعة منها بشرط كلية الكبرى وهي الجزئية موجبة وسالبة كبريين مع الموجبتين الكلية والجزئية صفريين (الثاني)

المنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة وسقط ثمانية منها بشرط كلية الكبرى وهي الجزئية موجبة وسالبة كبرى مع الصفريات الاربع وأربعة منها بشرط اختلاف كيف مقدمته وهي كونها موجبتين كلية أو جزئية صفري مع كلية موجبة

سالبة كلية نحو (كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فلاشيء من الجسم بقديم الثالث) أن تكونا موجبتين والصفري جزئية والنتيجة موجبة جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث الرابع) أن تكون الصفري موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم) والنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة أيضا

جعله نائيا لاشتماله على شرف السلبية التي هي أشرف ولو سالبة من الجزئية ولو موجبة (قوله فلاشيء) من الجسم بقديم هي النتيجة لانها تتبع خبيس المقدمتين في السلب أو الجزئية (قوله الثالث) بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث جعله نائيا لاشتماله على شرف الايجاب (قوله فبعض الجسم حادث) هذه النتيجة وقد ثبت الصفري في خسة الجزئية (قوله الرابع) بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم أخره لاشتماله على خستي السلب والجزئية (قوله فبعض الجسم) ليس بقديم نتيجة ثبت الصفري في خسة الجزئية والكبرى في خسة السلب (قوله أربعة أيضا)

كبرى وكونهما سالتين كلية أو جزئية صفري مع كلية سالبة كبرى (الثالث) المنتج من ضروب الشكل الثالث ستة عشر وسقط ثمانية فيها بشرط ايجاب صفراء وهي السالبة كلية وجزئية صفري مع الكبريات الاربع واثنان منها بشرط كلية احدي مقدمته وهي كون الصفري جزئية موجبة والكبرى جزئية موجبة أو سالبة (الرابع) المنتج من ضروب الشكل الرابع عند المتقدمين ستة اضرب وتسقط عشرة منها بشرط عدم اجتماع الحستين في مقدمته أو احدهما الا كون الصفري جزئية موجبة والكبرى كلية سالبة وهي كون الصفري سالبة جزئية مع الكبريات الاربع وكونها سالبة كلية مع الكبرى الجزئية موجبة أو سالبة وكونها كلية موجبة مع الكبرى جزئية سالبة وكونها

ومن الثالث ستة ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين وخمسة عند المتقدمين
وعليه ابن الحاجب وتفصيل ذلك وأصله وأقامة البرهان عليه يطلب
من المطولات (والقياس الاقتراني يتركب اما من الحليتين كما مر) في
قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث (واما من) الشرطيتين

أى لسقوط ثمانية أضرب عقيمة بشرط كلية الكبرى حاصلة من ضرب
الجزئيتين الموجبة والسالبة من الكبرى في الصغريات الاربع وأربعة
كذلك بشرط اختلاف الكيف حاصلة من ضرب الكلية الموجبة
كبرى في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى والكلية السالبة
كبرى في الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى (قوله ومن الثالث
سنة) أى لسقوط ثمانية أضرب عقيمة بشرط إيجاب الصغرى حاصلة من
ضرب السالبتين الكلية والجزئية صغريين في الكبريات الاربع
وضريين بشرط كلية احدى التمدتين حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة
صغرى في الجزئيتين الموجبة والسالبة كبريين (قوله ومن الرابع)
ثمانية عند المتأخرين لان شرط اتاجه عندهم اما إيجاب مقدمته مع
كلية الصغرى أو اختلافهما كيفا مع كلية احدهما فسقط بشرط كلية
الصغرى ضربان من ضرب موجبة جزئية صغرى في الكلية والجزئية
الموجبتين من الكبرى وبشرط اختلاف كيفهما مع كلية احدهما ستة
أضرب أربعة حاصلة من ضرب السالبتين الكلية والجزئية صغريين
في السالبتين كذلك كبريين وضربان مؤلفان من جزئيتين الاولى موجبة
والثانية سالبة وعكسه (قوله وخمسة عند المتقدمين) لان شرط اتاجه
عندهم عدم اجتماع خستين في مقدمته أو احدهما الا الموجبة الجزئية
الصغرى فلا تنتج الامع السالبة الكلية الكبرى فسقط بذلك أحد
عشر ضربا من ضرب السالبة الجزئية صغرى في الكبريات الاربع
والسالبة الكلية صغرى في السالبتين الكلية والجزئية والموجبة الجزئية
كبريات والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى والموجبة
الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الجزئية كبريات
(قوله وتفصيل ذلك) أى المذكور من الضروب المتبعة للأشكال

موجبة جزئية مع
الكبرى موجبة كلية أو
جزئية أو سالبة جزئية
وعند المتأخرين ثمانية أضرب
وسقط ثمانية بشرط كلية
الصغرى مع إيجابها وهما
كونها جزئية مع الكبرى
الموجبة كلية أو جزئية
وسنة بشرط كلية احدهما
مع اختلاف كيفهما وهى
كون الصغرى جزئية موجبة
أو سالبة مع الكبرى الجزئية
سالبة مع الموجبة وموجبة
مع السالبة وكونها كلية
موجبة مع الكبرى الموجبة
كلية أو جزئية وكونها كلية
سالبة مع الكبرى السالبة
كلية أو جزئية (والقياس
الاقتراني) وهو الذى لم
تذكر فيه النتيجة ولا يتبعضها
بالفعل يتألف (اما من
الحليتين كما مر) في قوله كل
جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث (واما من)

(المتصلين كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وان كان
النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالمة فالارض
مضيئة واما من (الشرطيتين) المتصلتين كقولنا كل عدد
فهو (اما زوج) وهو المنقسم بمتساويين (أو فرد) وهو ما ليس كذلك
(كل زوج اما زوج الزوج) وهو ما يتركب من ضرب زوج في زوج
(أو زوج الفرد) وهو ما يتركب من ضرب زوج في فرد وفهم بعضهم
بما لو قسم اربعة واحدة لانتهى قسمته الى عدد فرد غير الواحد
كسنة وعشرة (ينتج كل عدد اما فرد أو زوج لزوج أو زوج الفرد)
وبقى زوج الزوج والفرد وهو ما ينقسم أكثر من مرة وانتهى تصفيه
الى عدد فرد ليس بواحد كاتني عشر اذ كل من نصفها ستة وهي

المتصلين كقولنا ان
كانت الشمس طالمة
فالنهار موجود وان كان
النهار موجودا فالارض
مضيئة ينتج ان كانت الشمس
طالمة فالارض مضيئة واما
من المتصلتين كقولنا كل
عدد اما زوج أي ينقسم
نصفين صحيحين (أو فرد وكل
زوج اما زوج زوج) بأن
يكون نصفه زوجا (أو زوج
فرد ينتج كل عدد اما فرد
أو زوج زوج أو زوج الفرد

الاربعة (قوله ان كانت الشمس طالمة الخ) من الشكل الاول لان
المكرر تال في الصغرى مقدم في الكبرى ويأتي فيه الشكل الثاني يكون
المكرر تاليا فيهما نحو كلا كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وليس
البنة اذا كان الليل حاصل فالنهار موجود ينتج ليس البنة اذا كانت
الشمس طالمة فالليل موجود والثالث بكونه مقدما فيهما نحو كلا كانت
الشمس طالمة فالنهار موجود وكلا كانت الشمس طالمة فالارض مضيئة
ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة والرابع بكونه
مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى نحو كلا كانت الشمس طالمة فالنهار
موجود وكلا كانت الارض مضيئة فالشمس طالمة ينتج قد يكون اذا
كان النهار موجودا فالارض مضيئة (قوله واما من المتصلتين) تأتي
فيه الاشكال الاربعة أيضا لان المكرر اما تال في الصغرى مقدم في
الكبرى أو تال فيهما أو مقدم فيهما أو مقدم في الصغرى تال في الكبرى
(قوله المنقسم) جنس يشمل الزوج والفرد (قوله بمتساويين) أي صحيحين
فصل مخرج الفرد (قوله ما يتركب) من ضرب زوج في زوج كالاربعة
والثمانية (قوله من ضرب زوج في فرد) كسنة وعشرة (قوله أكثر من
مرة) فصل مخرج زوج الفرد (قوله ليس بواحد) احترازه عن الاربعة
فالنهار زوج فقط (قوله كاتني عشر) بحث فيه بأنه حاصل من ضرب

حيوان وكلما كان حيوانا فهو
جسم ينتج كل انسان جسم
أو كانت المتصلة صغرى
أو الحملية كبرى (كقولنا كلما
كان انسانا فهو حيوان وكل
حيوان جسم ينتج كلما كان
انسانا فهو جسم واما من
حمليّة ومتصلة) سواء كانت
الحملية صغرى والمتصلة
كبرى نحو كل منقسم بمساويين
صححين زوج وكلما كان
زوجا فهو اما زوج زوج واما
زوج فرد ينتج كل منقسم
بمساويين اما زوج زوج
واما زوج فرد أو المتصلة
صغرى والحملية كبرى
(كقولنا كل عددا اما زوج
أو فرد وكل زوج فهو منقسم
بمساويين ينتج كل عددا
فرد أو منقسم بمساويين)
وهذه حقيقة مركبة من
تالى المتصلة ومحمول الحملية
وتتعدد فيه الحملية بتعدد
أجزاء المتصلة نحو كل كلمة
اما اسم أو فعل أو حرف وكل
اسم قول مفرد وكل فعل
قول مفرد وكل حرف قول
مفرد ينتج كل كلمة قول

زوج وكل من نصفى الستة ثلاثة وهى فرد فهذا مركب من القسمين
قبله لانه من حيث انه انقسم نصفين كل نصف منهما زوج أشبه زوج
الزوج ومن حيث انه وصل به التقسيم الى عدد فرد غير الواحد شبه
زوج الفرد (أو من حمليّة ومتصلة) سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة
كبرى أم بالعكس وهو المطبوع منهما (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو
حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما
من حمليّة ومتصلة) سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى أم
بالعكس (كقولنا كل عدد اما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم
بمساويين ينتج كل عددا اما فرد أو منقسم بمساويين) فتنبه هذا منقسم
مانعة خلو مركبة مما لم يشارك ومن نتيجة التأليف الحاصل مما يشارك

زوج في زوج ستة في اثنين فقد دخل في زوج الزوج المتقدم وأجيب بأن
مراده بقوله فيما تقدم من ضرب زوج في زوج أى فقط. (قوله واما من
حمليّة ومتصلة) شرط اتاحه إيجاب المتصلة ولزوميتها وتنبه متصلة مقدما
مقدم المتصلة وتاليا نتيجة تأليف من تالى المتصلة والحملية (قوله بالعكس)
أى المتصلة صغرى والحملية كبرى (قوله المطبوع) أى الموافق للطبع
بشرط اشتراك المقدمتين في تالى المتصلة كما في مثال المصنف ولذا مثل به
المصنف هنا وفيما يأتى ومثال كون الحملية صغرى كل انسان حيوان وكلما
كان الشئ حيوانا فهو جسم ينتج كل انسان جسم وانما كان الذى متصاته
صغرى مطبوعا لان مقدم المتصلة متميز عن تاليا بحسب المفهوم لان المقدم
ملزوم والتالى لازم فيقدم الاول ليوافق الوضع الطبع (قوله فتنبه
الح) تفريع على قول المصنف ينتج كل عدد اما فرد أو منقسم بمساويين
(قوله هذا) أى القياس المؤلف من منفصلة صغرى وحملية كبرى (قوله
مانعة خلو) أى وجمع أيضا في حقيقة (قوله مما لم يشارك) بفتح الراء
أى الطرف الذى لم تشارك الحملية الشرطية فيه وهو فرد في مثال المصنف
(قوله التأليف) أى القياس المؤلف (قوله مما يشارك) بفتح الراء أى
الطرف الذى شاركت الحملية الشرطية فيه وهو زوج في مثال المصنف

ومن الحمية وقد تعدد فيه الحملات بتعدد أجزاء الانفصال كقولنا
كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج
كل ج ط فنتيجة هذا حمية ويسمى القياس المقسم (أو من متصلة

(أو من متصلة

(قوله ومن الحمية) ونظام القياس المؤلف منهما هذا زوج وكل زوج
منقسم بمساويين ينتج هذا منقسم بمساويين فتركب المنفصلة من فرد
ومن هذه النتيجة هكذا كل عدد اما فرد أو منقسم بمساويين (قوله
فيه) أي القياس المؤلف من منفصلة صغيرة وحمية كبرى (قوله
الانفصال) أي المنفصلة (قوله كل ج اما ب الخ) أي كل كلمة اما اسم
وامفعل واما حرف وكل اسم قول مفرد وكل فعل قول مفرد وكل
حرف قول مفرد ينتج كل كلمة قول مفرد مثلا (قوله المقسم) بفتح
السين لاشتراكه على أقسام متعددة وهذا ان اتخذت نتيجة الاقيسة
المؤلفة من الحملات وأجزاء المنفصلة كما في المثال المتقدم وشرطه كون
المنفصلة كلمة مائة خلو فقط أو حقيقة لانه لا بد من صدق أحد أجزاء
المنفصلة والحملات صادقة في نفس الامر فأى جزء من أجزاء المنفصلة
فرض صدقه يصدق مع ما شاركه من الحملات وينتج النتيجة المطلوبة
وهي في هذا المثال حمية وهي كل كلمة قول مفرد وأما ان كانت
نتائج الاقيسة المؤلفة من ذلك مختلفة فتكون المنفصلة مائة خلو نحو
كل ذى امتداد اما جسم أو سطح أو خط وكل جسم منقسم الى جهات
وكل سطح منقسم الى جهتين وكل خط منقسم الى جهة ينتج كل ذى
امتداد اما منقسم الى جهات أو الى جهتين أو الى جهة فهي منفصلة لاختلاف
محمول الحملات أفاده الدلجى وفي حاشية أخرى وهو قسمان لان الحملات
فيه اما بعدد أجزاء المنفصلة أو بأقل منها وذلك انه يتألف من كل حمية
وجزء من المنفصلة قياس ويكون الاصغر والاكبر مثله في كل قياس
آخر والاوسط مختلف له وتكون النتيجة حمية هي بعينها نتيجة الحمية
الاولى مع ما شاركها من أجزاء المنفصلة وشرط اتجاها كون المنفصلة
موجبة مائة خلو أو حقيقة والقسم الاول يسمى الاستقراء التام ومثله
المصنف بالحروف ومناه مثلا كل جسم اما حيوان واما نبات واما معدن

ومنفصلة) سواء كانت المتصلة صفري والمنفصلة كبرى أم بالعكس
(كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض
أو أسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض أو أسود) واعلم أن
الاشتراك الواقع بين الشرطيتين اما في جزء تام وهو المقدم أو التالي بكامله
واما في جزء غير تام من ذلك فالتام كقولنا كلما كان اب فح د ودائما
اما ج د أو ه ز ينتج دائما اما اب أو ه ز وغير التام كقولنا كلما كان اب

وكل حيوان منفر وكلم نبات متغير وكل مدمن متغير فينتج كل جسم
متغير اه (قوله كانت المتصلة صفري والمنفصلة كبرى) هذا هو المطبوع
(قوله بين الشرطيتين) أى أو بين الشرطية والحالية لان الجزء غير التام
لا يخص الشرطيتين بل يكون في الحالية والشرطية أيضا (قوله تام) أى
فيهما (قوله وهو) أى الجزء التام الذى اشترك فيه المقدمتان (قوله
غير تام) أى فيهما (قوله من ذلك) أى المقدم أو التالي وبقى قسم ثالث
وهو ان يكون المشترك جزءا تاما في احدى المقدمتين وجزءا غير تام في
الآخرى (قوله كلما كان اب) أى الشمس طالعة مثلا (قوله فكل ج د)
أى الارض مضيئة (قوله اما ج د) أى الارض مضيئة مثلا (قوله أو ه ز)
أى الليل موجود (قوله ينتج اما اب) أى الشمس طالعة (قوله أو ه ز) أى
الليل موجود بحث فيه بأن هذا ليس على قاعدة الانتاج لانها في
المركب من متصلة ومنفصلة مشتركتين في جزء تام ان نتيجته هى نتيجة
لازميهما المتصلين أو نتيجة نفس المتصلة مع لازم المنفصلة مثلا اذا قيل
كل ما كان الشيء انسانا كان ناطقا ودائما اما ان يكون الشيء ناطقا واما ان
يكون الشيء فرسا فالمنفصلة الكبرى يلزمها متصلة وهى كلما كان الشيء
ناطقا لم يكن فرسا فتركبها كبرى مع الصفري المتصلة هكذا كلما كان الشيء
انسانا كان ناطقا وكل ما كان الشيء ناطقا لم يكن فرسا ينتج كلما كان الشيء
انسانا لم يكن فرسا فهذه نتيجة القياس الاصلى وأجب بأن الشارح
أخذ لازم النتيجة المذكورة اذ يلزمها منفصلة مركبة من عين مقدمها
وتقيض تاليها وهى دائما اما أن يكون الشيء انسانا أو يكون فرسا تقريرا
للمبندى (قوله وغير التام كقولنا) أى في متصلة صفري ومنفصلة كبرى

ومنفصلة) سواء كانت المتصلة
صفري والمنفصلة كبرى
(كقولنا كلما كان انسانا
فهو حيوان وكل حيوان
اما ابيض أو أسود ينتج كلما
كان انسانا فهو اما ابيض أو
أسود) أو كانت المتصلة
صفري والمتصلة كبرى نحو
كل عدد اما فرد أو زوج
وكلما كان زوجا فهو منقسم
بمتساويين ينتج كل عددا
فرد أو منقسم بمتساويين
(نهایات الاول) الاشتراك
بين مقدمتي الافتراضى يكون
في جزء تام محمول أو موضوع
أو مقدم أو نال كما تقدم وقد
يكون في جزء منها نحو متى
ما كانت الشمس طالعة كان
النهار موجودا والنهار اما
مساو ليل أو لا ينتج متى
كانت الشمس طالعة فالنهار
اما مساو ليل أو لا (الثاني)
شرط المتصلة كونها لزومية
والمنفصلة كونها عنادية

فكل ج د ودائما كل د ه أو ز ينتج كلما كان ا ب فاما كل ج ه أو ز
وتفصيل ذلك وبيان شروطه يطلب من المطولات وشرط الحلية
والمتصلة فيها ذكر لزوميهما (وأما القياس الاستثنائي) فيتركب من
مقدمتين احدهما شرطية و لاخرى وضع أحد جزأها أي إثباته أو رفعه

متركتين في الجزء الثاني من تالي المتصلة والجزء الاول من مقدم المتصلة
ومثاله بالمواد كلما كان الشيء حيوانا فكل ناطق انسان ودائما كل ناطق
اما أيضا أو أسود ينتج كلما كان الشيء حيوانا فكل انسان اما أيضا
أو أسود (قوله لزوميهما) فخرجت الاتفاقية في المقدمتين أو احدهما
وفيه بسط يعلم من المطولات لكن وصف اللزومية لا يأتي في الحلية
(قوله وأما القياس الاستثنائي لا يكون من حمايات محضة) وتمتد فيه
الاشكال الاربعة واقسامه خمسة لانه اما من متصلتين أو منفصلتين
أو متصلة ومنفصلة أو حلية مع احدهما وشروطه ثلاثة الاول كون
المتصلة لزومية والمتصلة عادية فان كانت احدهما اتفاقية فهو عقيم
والثاني كون الشرطية موجبة اذ مدلول السالبة رفع اللزوم أو العناد فلا
يلزم من وضع احدهما وضع الآخر ولا رفعه والثالث كليتهما أو كلية
وضع أحد الطرفين أو رفعه اذ لو كانتا جزئيتين لجاز أن يكون اللزوم
فيهما في بعض الاوقات والحالات وثبوت المقدم في وقت أو حال آخر فلا
يلزم ثبوت الآخر نعم قال السنوسي المدار على كون الاستثناء في وقت
اللزوم وأن لم يصرح بالكلية (قوله احدهما شرطية) أي وهي ما قبل
لكن والآخرى ما بعد لكن ومقتضى القسمة العقلية ان أقسامه ستة
عشر ضربا لان الشرطية اما متصلة أو حقيقية أو مأمنة جمع أو مأمنة خلو
فهذه أربعة وفي كل الاستثناء اما لعين المقدم أو تقيضه أو لعين التالي
أو تقيضه منها ستة عتبة استثناء تقيض المقدم أو عين التالي في المتصلة
أو تقيض كل منهما في مأمنة الجمع أو عين كل منهما في مأمنة الخلو
وعشرة منتجة استثناء عين أو تقيض احدهما في الحقيقية وعين احدهما
في مأمنة الجمع وتقيض احدهما في مأمنة الخلو وعين المقدم وتقيض
التالي في المتصلة (قوله أحد جزئيهما) أي المقدم أو التالي (قوله أو رفعه)

(وأما القياس الاستثنائي)
فيتركب من شرطية وهي
كبراه واستثنائية أي استدراك
بإثبات مقدم الشرطية المتصلة
لينتج ثبوت تاليها أو بنفي تاليها
لينتج نفي مقدمها أو بإثبات
أحد طرفي الحقيقة لينتج نفي
الآخر أو بنفي احدهما
لينتج ثبوت الآخر أو بإثبات
أحد طرفي مأمنة الجمع لينتج
نفي الآخر أو بنفي أحد
طرفي مأمنة الخلو لينتج
ثبوت الآخر

أي نقيضه ليلزم وضع الجزء الآخر أوقفه (فالشرطية الموضوعية فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي) ولا يلزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيطل الملزوم (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان) فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم (واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فيطل الملزوم) (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا) فلا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالي اذ لا يلزم

أي أحد جزئها مقدما كان أو تابيا (قوله ليلزم وضع الجزء الآخر أوقفه) راجحان لاوضع ولارفع وذلك لان وضع مقدم المتصلة ينتج وضع تابيا ووضع مقدم الحقيقة وممانعة الجمع ينتج رفع تابيا ووضع نافي المتصلة ينتج رفع مقدمها ورفع أحد جزئي الحقيقة وممانعة الخلو ينتج وضع الآخر (قوله الموضوعية) أي المذكورة (قوله فيه) أي القياس الاستثنائي (قوله والا) أي بأن لم ينتج استثناء عين المقدم عين التالي (قوله اللازم) أي التالي (قوله عن الملزوم) أي المقدم (قوله الملزوم) أي كون التالي لازما للمقدم وبحث في قولهم استثناء عين التالي ينتج عين المقدم بأنه يفيد أن المستلزم للتبعية الاستثنائية وحدها وهذا خلاف ما تقدم في تعريف القياس فالاولى أن يقال اذا استثنى عين المقدم من المتصلة أتبع عين تابيا واذا استثنى نقيض التالي منها أتبع نقيض المقدم منها (قوله فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم) بيان لمفهوم المقدم في قول المصنف فاستثناء عين المقدم الخ (قوله اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم) أي لجواز كون اللازم أعم من الملزوم ولا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص كالانسان الملزوم للحيوان فيلزم من وجود الانسان وجود الحيوان ولا يلزم من وجود الحيوان وجود الانسان (قوله وجود الملزوم) أي المقدم (قوله بدون اللازم) أي التالي (قوله فلا ينتج) استثناء نقيض المقدم نقيض التالي بيان لمفهوم التالي في قول المصنف واستثناء نقيض التالي الخ (قوله اذ لا يلزم

(فالشرطية الموضوعية) أي المذكورة أولا (فيه) أي الاستثنائي (ان كانت متصلة فاستثناء) أي الاستدراك بنات (عين المقدم ينتج عين التالي) لان المقدم ملزوم للتالي وثبوت الملزوم مستلزم ثبوت اللازم (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان) ومفهوم عين المقدم ان استثناء نقيضه لا ينتج نقيض تابيه لانه لا يلزم من نفي الملزوم نفي لازمه (واستثناء) أي الاستدراك بثبوت نقيض (التالي ينتج نقيض المقدم) لان نفي اللازم مستلزم نفي مازومه (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا) ومفهوم نقيض التالي ان استثناء عين التالي لا ينتج عين المقدم لانه لا يلزم من وجود اللازم وجود مازومه (تنبيه) شرط المتصلة لزوميتها وكليتها أو كلية الاستثنائية

من عدم الملزوم عدم اللازم وشرط انتاج المتصلة لزوميتها وإيجاب الشرطية
وكليتها أو كلية الاستثناء (وإن كانت) أى الشرطية الموضوعية في الاستثناء
(منفصلة) حقيقية (فاستثناء عين أحد الجزأين) مقدما كان أو تابعا (ينتج
تقيض التالي) أى الآخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا العدد اما زوج
أو فرد لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد أو لكنه فرد ينتج أنه ليس
بزوج (واستثناء تقيض أحدهما ينتج عين التالي) أى الآخر لامتناع
رفعهما كقولنا في هذا المثال لكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد ولكنه
ليس بفرد ينتج أنه زوج واما مائة الخلو وهى المركبة من قضيتين

(وإن كانت) الشرطية
(منفصلة) حقيقية (فاستثناء)
عين (الجزئين) مقدما كان
أو تابعا (ينتج تقيض الجزء
الثاني) أى الآخر لانهما
لا يشتركان مما نحو العدد اما زوج

أو فرد لكنه زوج فليس
بفرد أو لكنه فرد فليس
بزوج واستثناء تقيض
أحدهما (أى جزئى الحقيقة
ينتج بين الثاني) أى الآخر
لانهما لا يشتركان مما نحو العدد
اما زوج أو فرد لكنه ليس
بزوج فهو فرد أو لكنه ليس
بفرد فهو زوج ومائة الجمع
فقط فاثبات أحد طرفيها ينتج
نفي الآخر لانهما لا يشتركان
معا ونفي أحدهما لا ينتج
نفي الآخر لجواز انتفاءهما
معا ومائة الخلو نفي أحدهما
ينتج ثبوت الآخر وإثباته
لا ينتج لجواز ثبوتها معه

من عدم الملزوم عدم اللازم (أى لجواز كون الملزوم أخص من اللازم
ولا يلزم من عدم الاخص عدم الاعم والحاصل أنه يلزم من اثبات
عين المقدم اثبات عين التالي ولا عكس ويلزم من اثبات تقيض التالي
اثبات تقيض المقدم ولا عكس فلامتصلة أربعة أضرب ضربان منتجان
وضربان عقبان (قوله وإيجاب الشرطية) فيه اظهار في محل الضمير أى
لأن معنى السالبة نفي اللزوم بين الطرفين فلا يلزم من وضع أحدهما
أو رفعه وضع الآخر ولا رفعه (قوله وكليتها) اذ لو كانت جزئية لافادت
أن المزمع في بعض الزمان وهذا لا يستلزم اللزوم في غيره فلا يلزم من
الوضع أو الرفع الوضع أو الرفع في غيره القطب في شرح الشمسية ونالها
أحد أمرين اما كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية أى كلية الوضع أو
الرفع فانه لو اتفق الامر ان احتمال أن يكون اللزوم أو الضاد على بعض
الأوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من اثبات أحد جزئى
الشرطية أو نفيه ثبوت الآخر أو انتفاؤه اللهم الا اذا كان وقت
الاتصال أو الاتصال ووضعها هو بعينه وقت الاستثناء ووضعها فان
القياس ينتج حيث ضرورة نحو ان قدم زيد وقت الظهر مع عمرو كرمته
لكنه قدم مع عمرو في ذلك الوقت فأ كرمته والمسراد بكلية الاستثناء
ليس تحفته في جميع الأزمنة فقط بل مع جميع الأوضاع التى لاتنافي وضع
المقدم (قوله حقيقية) أى مائة جمع وخلق مما مركبة من قضيتين أو
من شيء ومساوى تقيضه (قوله واما مائة الخلو) أى فقط يان لبعض

كل منهما أعم من نقيض الاخرى فاستثناء تقيض أحد الطرفين ينتج
عين الآخر لامتناع الحلو عنهما واستثناء العين لا ينتج لاحتمال اجتماعهما
على الصدق كقولنا هذا الشيء اما لاشجر أولا حجر لكنه شجر فهو
لا حجر أو لكنه حجر فهو لاشجر بخلاف لكنه لاشجر أو لكنه
لا حجر وأما مانعة الجمع وهي المركبة من قضيتين كل منهما أخص من
نقيض الاخرى فاستثناء أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر لامتناع
اجتماعهما على الصدق واستثناء النقيض لا ينتج لاحتمال اجتماعهما على
الكذب كقولنا هذا الشيء اما شجر أو حجر لكنه شجر فهو لا حجر
أو لكنه حجر فهو لاشجر بخلاف لكنه لاشجر أو لكنه لا حجر

مفهوم قوله حقيقة (قوله كل منهما أعم من نقيض الاخرى) نحو هذا
اما لاشجر واما لا حجر فلا شجر يشمل الحيوان والحجر الذي هو
تقيض لا حجر ولا حجر يشمل الحيوان والاشجر الذي هو تقيض
لا شجر فكل من لاشجر ولا حجر أعم من تقيض الآخر ونحو زيد
اما في البحر واما أن لا يفرق فتقيض لا يفرق يفرق والسكون في البحر
يشمله ويشمل السلامة من الفرق بنحو سفينة أو عوم وتقيض في
البحر ليس في البحر ونفي اغرق يشمل السلامة المذكورة فكل منهما
أعم من تقيض الآخر ويلزم من نفي الأعم نفي الاخص فيلزم من
اتفاقيهما اتفاق التقيضين وهو محال فلذا أنتج رفع أحدهما وضع الآخر
(قوله لامتناع الحلو عنهما) لاستلزامه الحلو عن التقيضين (قوله واستثناء
العين) أي عين أحدهما (قوله لا ينتج) فضروريها أربعة اثنان متجان
واثنان عقيبان (قوله لامتناع اجتماعهما على الصدق) أي لاستلزامه
اجتماع التقيضين على الصدق اذ يلزم من صدق الاخص صدق الاعم
فلو صدقا معا لصدق كل منهما مع صدق تقيضه وهو محال (قوله لاحتمال
اجتماعهما على الكذب) اذ لا يستلزم ذلك كذب التقيضين اذ لا يلزم من
كذب الاخص كذب الاعم (قوله اما شجر أو حجر) فتقيض شجر
لا شجر وهو أعم من حجر لشموله الحيوان أيضا وتقيض حجر لا حجر
وهو أعم من شجر لانفراده عنه بالحيوان (قوله لكنه شجر الخ)

* (البرهان) *

(وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية) وقوله (لانتاج يقينيات) ذكره تكميلا لاجزاء حد البرهان لانه علة غائية له واليقين اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه لا يكون الا كذا مع مطابقة للواقع وامتناع تغيره والبرهان قسمان أحدهما لمى وهو ما كان الحد الوسط فيه علة لنسبة الأكبر الى الأصغر فى الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلط وكل متعفن الاخلط محموم فزيد محموم فتعفن الاخلط علة ثبوت الحمى لزبد فى الذهن والخارج وسمى لما لافادته الالية أى العلة اذ يحاجبها السؤال بلم كان كذا والثاني انى وهو ما كان الحد الوسط علة لذلك فى الذهن

فما ضر بان منتجان وضر بان غنيان (قوله قياس) جنس شمل البرهان والجدل والخطابة والشر والسفسطة (قوله يقينية) فصل مخرج الاربعة الاخيرة نحو سقف البيت جزء منه وكل جزء أصغر من كله (قوله اعتقاد أن الشيء كذا) جنس شمل اليقين والظن والتقليد والجهل المركب (قوله مع اعتقاد أنه لا يكون الا كذا) فصل مخرج الظن (قوله مع مطابقة الواقع) فصل مخرج الجهل المركب (قوله وامتناع تغيره) أى الاعتقاد فصل مخرج التقليد (قوله لمى) بكسر اللام والميم مشددة مع الياء نسبة للم كما يأتي (قوله ما كان الحد الاوسط فيه علة لنسبة الأكبر الى الأصغر) جنس شمل اللمى والانى (قوله فى الذهن والخارج) فصل مخرج الانى (قوله والثاني) انى بكسر الهمز والتون مشددا أى منسوب لان السعد فى شرح الشمسية الاوسط فى البرهان لابد أن يكون علة لحصول النصديق بالحكم المطلوب والافلا يكون البرهان برهانا عليهم لايخلو اما أن يكون مع ذلك علة لوجود الحكم فى الخارج أيضا ويسمى برهانا لما لافادته القمية أعنى علة الحكم على الاطلاق واما أن لا يكون كذلك ويسمى برهانا اينافادته الانية أعنى اثبوت فى العقل دون العلة فى الوجود والانى ان كان مطلولا لوجود الحكم فى الخارج يسمى دليلا نحو زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلط والافلا يسمى باسم خاص نحو هذه الحمى تشتد غبا ففى محرقة فان الاشتداد غبا

(البرهان هو) أى حقيقته (قول) جنس شمل البرهان والجدل والخطابة والشر والمغالطة (مؤلف من مقدمات) أى مقدمتين توطئه لقوله (يقينية) أى متقدمة اعتقاد اجازما مطابقا للواقع عن دليل فصل مخرج ما عدا البرهان وقوله (لانتاج يقينيات) تكميل لاجزاء حد البرهان بملته الغائية (تنبيهات الاول) شرط مقدمتي البرهان كونهما ضروريين أو تنهيتين الى ضرورى (الثاني) البرهان قسمان لمى بكسر اللام والميم وشد الياء وهو ما كان الوسط فيه علة لنسبة الأكبر للأصغر فى الذهن والخارج معا وانى بكسر الهمز والتون وشد الياء وهو ما كان الوسط فيه علة لها فى الذهن فقط (الثالث) اليقينية شاملة للضرورة والممكنة

لا في الخارج كقولنا زيد محموم وكل محمد وممتنعن الاخلاط
فزيد متنعن الاخلاط فالجملية علة لثبوت تمنعن الاخلاط لزيد في الذهن
وليست علة له في الخارج بل الامر بالعكس اذ التمنعن علة لاصحي كما مر
وسمى انما لاقتصاره على اذية الحكم أي ثبوته دون لينه من قولهم ان الامر
كذا فهو منسوب لان الاول للم (واليقينيات اقسام) ستة (اوليات) وهي
ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طريقه (كقولنا الواحد نصف الاثنين
والكل اعظم من الجزء) والسواد والياض لا يجتمعان ومشاهدات وهي

ليس مملولا للاحراق بل كلاهما مملولان للاصفر وهو التمنعن خارجا
(قوله لا في الخارج) خرج به الهمي (قوله واليقينيات ستة اوليات)
ظاهر كلام المصنف ان مقدمات البرهان يجب أن تكون من هذه
الست وليس هذا مراده فان مقدماته قهانا مقدمات أولية ومقدمات
ثواني أو فوقها فالاول للضروريات الست والثواني وما فوقها هي
المكتسبات وأما ما يقال من ان البرهان لا يتألف الا من الضروريات
فمنها أنه لا يتألف الا من قضايا يكون التصديق بها ضروريا أي واجبا
سواء كانت ضرورية في نفسها أي نسبتها واجبة أو كانت ممكنة أي
نسبتها غير واجبة أو كانت وجودية أي نسبتها واقعة بالعقل من غير
تعرض فيها للوجوب والدوام ولا غيرهما سواء كانت بديهية أو مكتسبة
قال السمد في شرح الشمية أقول مقدمات البرهان لا يجب أن تكون
من الضروريات الست بل قد تكون من الكليات المنتهية اليها فراد
المصنف ان القياس الذي مواده الاول من الضروريات الست سواء
كانت مقدماته ضروريين أو مكتسبين أو مختلفين يسمى برهانا وما يقال
ان البرهان لا يتألف الا من الضروريات فمناه أنه لا يتألف الا من قضايا
يكون التصديق بها ضروريا سواء كانت ضرورية في نفسها أو ممكنة
أو وجودية وسواء كانت بديهية أو مكتسبة فهو اذن قياس مؤلف من
يقينيات لا فائدة اليقين اه (قوله اوليات) بفتح الهمز والواو وكسر
اللام متقلا (قوله ما يحكم العقل فيه) جنس يشمل الاقسام الست وغيرها
(قوله بمجرد تصور طريقه) فصل مخرج ماسوى المرف والمرد بالطرفين

(واليقينيات اقسام) ستة
(اوليات) بفتح الهمز والواو
متقلا وشذالبا وهي ما يحكم
العقل فيها بمجرد تصور
طريقها (كقولنا الواحد
نصف الاثنين والكل
اعظم من الجزء ومشاهدات)
بضم الميم وفتح الهمز وهي
ما يحتاج العقل في حكمه
الى المشاهدة باحدى
الحواس الخمس الظاهرة

ملا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدة بالحس فان كان
الحس ظاهرا فسمى حسيات (كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة)
وان كان باطنا فوجدانيات كقولنا ان لنا جويا وغضبا (ومجربات) وهي
ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه

الموضوع المحمول في الحملة والمقدم والتالي في الشرطية وسواء كان تصور
الطرفين ضروريا نحو الواحد نصف الاثنين أو نظريا نحو الانسان حيوان
وقد يتوقف العقل في الحكم الاول على تصور طرفيه لما رخص كنعسان
الفرزة كحال الصبيان والبه أو تدنس الفطرة بالمقائد المصانة للارليات
كحال بعض الموم والجهول فلا يخرجها ذلك عن كونها اوليات (قوله
ملا يحكم العقل فيه بمجرد ذلك) أى تصور الطرفين خرج به الاوليات (قوله
بل يحتاج الى المشاهدة بالحس) خرج به المجربات وما يليها (قوله فان كان
الحس ظاهرا) أى كالبصر والسمع والشمس (قوله وان كان باطنا) جعل
الشارح المشاهدات شاملة للحسيات والوجدانيات ككافى الشمسية ومنهم
من جعل الحسيات قسما مستقلا وخص اسم المشاهدات بالوجدانيات
والاحكام الحسية والوجدانية كلها جزئيات فان الحس الباطنى مثلا
لا يفيد الا أن هذا الجوع مؤلم وأما الحكم على كل جوع أنه مؤلم فله
استفيد من الاحساس بجزئيات ذلك والوقوف على علته وكذا الحس
الظاهر كالشمس لا يفيد الا ان هذه النار حارة وأما الحكم على كل نار بأنها
حارة فحكم على مركب من الحس والعقل لا حسي بمجرد ولا تقوم بحجة
على الغير بالحس الا اذا شارك في احساس الشيء اذا انكاره حينئذ مكابرة
والحواس الباطنة خمس ولها ثلاث بطون في الرأس البطن الاول في
مقدمه وفيه حاستان الاولى الحس المشترك في أوله شأنه حفظ ما دركته
الحواس الظاهرة بدليل استحضار طعم السمل ورأحة المود حال غيبتها
والثانية الخيال في آخره شأنه حفظ ما أدركه الحس المشترك كالخزانة له
البطن الثانية فيها حاسة واحدة وهي المتصرفة التي شأنها التحليل
والتركيب للصور والمعالى كتصورها جبل ياقوت ومحرز ثقب وبدن برأسين
أو بلا رأس فان استعملها العقل سميت مفكرة وان استعملها الواهمة

نقولنا الشمس مشرقة
والنار محرقة ومجربات
وهي ما يحتاج العقل في
حكمه الى تكرار المشاهدة

الى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى (كقولنا السقمونيا تسهل الصفراء
وحدسيات) وهي ما يحكم فيه العقل بحرس مفيد للعالم (كقولنا نور القمر
مستفاد من نور الشمس) لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من
الشمس وبعده عنها وفرق

سميت بحيلة البطن الثالثة في أولها الواهمة التي شأنها ادراك المعاني
الجزئية كصدقة زيد وعداوة الذئب وفي آخرها الحفظة التي شأنها حفظ
مأدركته هذه الحواس (قوله الى تكرار المشاهدة) مخرج الاوليات
والمشاهدات والحدسيات وما يليها وتفيد المعجزات اليقين بواسطة اليأس خفي
وهو الوقوع المتكرر على وجه واحد لا بدله من سبب وهو وجد السبب
وجد مسيبه يقيناً وهي قيمان خاصة نحو السقمونيا تسهل الصفراء وعامة
نحو الحجر مسكر فان قيل هذا استقراء فانه لا يعلم السبب الا بعد تتبع الجزئيات
ووجودها على نمط واحدة كونه استقراء ممنوع لانا لم نستدل بمجرد
تتبع الجزئيات بل بأن تكرر الشيء على نمط واحد لا بدله من سبب
وذا أمر عقلي سلمنا أنه استقراء فافرق ان المعجزات معها قياس آخر خفي
والاستقراء لا قياس معه البتة (قوله السقمونيا) ثبت يستخرج من تجاوبه
شيء وطبوي يخفف مضاداً للمدة والاحشاء أشد من جميع المسهلات تصلحها
الاشياء المطرة كالنفط والزنجبيل مقدار ست شعيرات منه الى عشرين
شعيرة يسهل المرة الصفراء (قوله بحرس) أي حزر ونحوه من قوى مخرج
لباق اليقينيات (قوله مفيد للعالم) أي دقة بخلاف الحاصل بالتجربة فتدريج
ولذا اختلف الناس فيه بطئا وسرعة (قوله تشكلاته) أي صورته وهيئته
(قوله النورية) أي المنسوبة للنور نسبة جزئية لكلية (قوله بحسب قربه) أي
القمر صلة اختلاف أي وبحسب انحرافه بحيلولة الارض بينهما (قوله
وبعده عنها) أي انه كلما قرب منها قل نوره حتى ينعدم عند مسامتها وكما بعد
عنها زاد نوره حتى يتم عند مقابلتها زعموا أنهم كرويان كاشرا الاشياء وان
الشمس نيرة بذاتها وان القمر مظلم الذات صقيلا وانها في الفلك الرابع
وهو في الاول وان نصفه المقابل لها ينطبع فيه كله نورها لصقائه دائماً
فاذا سامتها صار نصفه النير كله الى أعلى جهتها فلا يرى منه شيء وذلك

(كقولنا السقمونيا) بفتح
المهمل والقفاف وضم الميم
(تسهل الصفراء) وحدسيات
بفتح الحاء المهمل وسكون
الدال وكسر السين وشد
الياء وهي ما يحكم العقل
فيه بتأمل في أمور مفيدة
لقوة الظن (كقولنا نور
القمر مستفاد من نور
الشمس) لاختلاف نوره
بحسب قربه فيها وبعده
عنها

بينها وبين المجربات بأنها واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات والحدس
سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب (و.تواترات) وهي ما يحكم فيه
العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب (كقولنا

في آخر ليلة من الشهر فاذا سبقها وانحرف عنها ظهر من نصفه كثير جزء يسير
وذلك في أول ليلة منه وكلما زاد بعده عنها زاد ما يرى منه الى أن يبلغ غاية بعده
عنها ويقابلها فيرى نصفه الكثير كله وذلك ليلة أربعة عشر غالباً ثم كلما قرب
منها نقص ما يرى من نصفه الكثير حتى يماثلها فلا يرى منه شيء (قوله بينها)
أي الحدسيات قال السعد الحدسيات كالمجربات في تكرار المشاهدة
ومقارنة القياس الخفي إلا أن السبب في المجربات معلوم السببية مجهول
الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين وإنما توقف عليه بالحدس لا بالذكور
والإلكان كسبب الفرق في الفرق أن المجربات تحتاج الى نظر بخلاف
الحدسيات فإن قيل هل المسك عطر أم لا قالت هو عطر أهل الألبونة
والأمة أم لا قالت سامة بلا احتياج الى نظر ولذا قول السقمونيا تسهل
وان لم ترها بخلاف الحدس فإنه يتوقف على النظر عند الحكم فإن قيل هل
هذا الدرهم جيد أم لا قالت أرنه واحتياج الحدس الى النظر غايي وقد
لا يحتاج اليه كاحساس أعمى برشاش حول أناء فيه ماء فإنه يحكم بأنه من ماء
ذلك الأناء بالحدس من غير نظر (قوله سرعة الانتقال إلخ) فيا تساهل لان
الانتقال في الحدس دفعي قال فلا أحد الحدس سبوح المبادي والمطالب
تأذهن دفعة وحقيقته أن تسبح المبادي المرتبة في الذهن فيحصل المطلوب
والفرق بينه وبين التفكير أن التفكير لا بد فيه من حركة مبدؤها المطالب
ومنتهاها المبادي فربما تنقطع وربما تنمادى الى المبادي وبعد ما تنمادى
اليها انما يتم الفكر بحركة أخرى من المبادي الى المطالب فالفكر ذو حركات
تدرجية ويمكن الانتقاط فيه بخلاف الحدس فإنه لا حركة فيه أصلاً
وكانهم لم يسدوا الانتقال الذي فيه حركة لانه دفعي ولا شيء من الحركة
بدفعي لوجوب كونها تدرجية والمجربات والحدسيات لا يحتاجها على الغير
لجواز أن لا يكون له شيء منهما (قوله بواسطة السماع) إضافة للبيان فصل
مخرج له في التبينات (قوله عن جمع إلخ) اختلف هل بشرط في الطبقة التي

(و.تواترات) وهي
ما يحكم العقل فيها بالسماع
من جماعة لا يتفقون على
الكذب (كقولنا) سيدنا

محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده وقضايا قياساتها معها) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة الانتب عن الذهن عند تصور الطرفين (كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمساويين) والوسط ما يقرن بقولنا لانه كقولنا بمد الاربعة زوج لانها منقسمة بمساويين وكل منقسم بمساويين زوج فهذا الوسط متصور في الذهن عند تصور الاربعة زوجا ثم أخذ في بيان غير اليقنيات فقال (والجدل هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو

حضرت او اقامة المروية أن يدركوها بحاسة السمع خاصة أو بأحدى الحواس الخمس فالمد اعتبر مطلق الادراك وغيره اعتبر حاسة السمع فقط فقل هذا الخلاف للجماعة المخبرون بانشقاق القمري يسمي خبرهم تواترا مطلقا عند المد وأما عند غيره فاعدا الجماعة الذين شاهدوا يسمي خبرهم تواترا وأما من شاهد ذلك فخبره من قبيل المشاهدات ولا يشترط في الجمع عدده من على الأصح بل المدار على حصول اليقين بالحكم وزوال الاحتيال ولا يحتاج بالتواتر على الغير لجواز أن لا يحصل لذلك (قوله وقضايا قياساتها معها) وتسمي فطريات وقضايا فطرية والمحققون على أنها ليست من الضروريات بل هي كسبية لكن لما كان برهانها ضروريا لا يفتقر عن الخيال عند الحكم عدت من الضروريات وكأنها لا تحتاج الى ذلك البرهان (قوله بواسطة الانتب الخ) مخرج لباقي اليقنيات أى بسبب قياس متوسط بين الأصغر والأكبر (قوله الطرفين) أى الأصغر والأكبر (قوله لانها تنقسم الخ) مقول القول (قوله قياس) جنس (قوله مشهورة) فصل مخرج البرهان والخطابة والشمس والمثلية وسبب شهرتها اشتغالها على مصلحة عامة نحو العدل حسن والظلم قبيح أو رقة طباعهم نحو مراعاة الضعفاء ومحودة أرحمتهم وأنقذهم نحو كشف العورة مذموم أو انفعالهم من الدفات كاستقباح ذبح الحيوان عند أهل الهند لاعتقادهم عدمه وعدم استقباحه عند غيرهم لاعتقادهم إياه أو ورد الشرع بها كالأحكام الشرعية وربما تبلغ الشهرة حتى تشبه بالاوليات ويفرق بينهما حينئذ بأن لانسان لو فرض نفسه خالية من جمع الامور سوى عقله لحكم بالاوليات

(محمد عليه الصلاة) أى الرحمة والسلام) أى النجاة من الله سبحانه وتعالى (ادعى النبوة) أى إيجاد الله سبحانه وتعالى بالشرائع اليه (وظهرت المعجزات) أى الامور الخالفة للمادة المقرنة بالتحدي بها (على صدقه) أى على تصديقه في دعواه النبوة (وقضايا قياساتها معها) أى لانتب عنها عند تصورهما (كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن) عند تصور الاربعة والزوج (وهو الانقسام بمساويين) صحيح (والجدل) بفتح الجيم والعدل المهمل (قياس مؤلف من مقدمات مشهورة) كالعدل حسن والظلم قبيح والفرض منه الزام الخصم وتقريب الامر لمن لا يفهم اليقنيات

مسلمة) عند الناس أو عند الخصمين كقولنا العدل حسن والظلم قبيح
ومراعاة الضمائم محمودة وكشف المورة مذمومة والفرض منه الزام
الخصم واقتناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان (والخطابة
هو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص

دون المشهورات و بأنها تكون كاذبة أيضا والاوليات لانكون الا صادقة
(قوله مسلمة) أى بين الخصمين ويبقى عليها الكلام سواء كانت مسلمة فيما
ينهم خاصة أو بينهم وبين غيرهم أيضا قال السمد في شرح الشمسية المسامات
فهى القضايا يأخذها أحد الخصمين مسامة من صاحبه ليبقى عليها الكلام
أو تكون مسلمة عند أهل تلك الصناعة والقياس المؤلف من المشهورات
والمسامات سواء كانت مقدمات من نوع واحد أو من نوعين يسمى جدلا فهو
قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة وان كانت في الواقع يقينية بل أولية
والحق انه أعم من البرهان باعتبار الصورة أيضا لان المعتبر فيه الانتاج
بحسب التسليم سواء كان قياسا أو استقراء أو تخيلا بخلاف البرهان فانه
لا يكون الا قياسا (قوله والفرض منه الزام الخصم الخ) قال السمد في شرح
الشمسية الفرض من الجدل اقتناع من هو قاصر عن ادراك البرهان والزام
الخصم فالجدلى قد يكون مجيبا حافظا للرأيه وغاية سميح أن لا يصير ملزوما
وقد يكون سائلا مقترضا هادما لوضع ما وغاية صغيه انه يلزم خصمه
(قوله والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة الخ) ظاهر صنيع
المصنف ان الخطابة مغايرة للجدل فلا تجتمع معه وقد يقال المقدمات المقبولة
تكون مشهورة أيضا فيسمى قياسها جدلا وخطابة والمظنونة تكون
مسلمة عند الخصم الا أن يقال قيد الحينية معتبر في التعريف والمعنى ان
الخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة أو مظنونة من حيث كونها
مقبولة أو مظنونة فلا ينافى انها تكون مسلمة أو مشهورة أيضا قال السمد
بعد تعريف المقبولات والمظنونات ويدخل فيها التجريبات الأكثرية
والتواترات والحدسيات الغير اليقينية والقياس الذى تؤخذ مقدماته من
حيث انها مقبولة أو مظنونة تسمى خطابة اه وظاهر كلام المصنف
والسمد انها لا تكون الا قياسا والحق انها تكون استقراء أو تخيلا

(والخطابة) بفتح الخاء
المسجمة (قياس مؤلف
من مقدمات صادرة من

معتقد فيه) كما هو معروف (أو) مقدمات (مظنونة) كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل سارق والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما تفعله الخطباء والوعاظ (والشعر قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض) كإذ قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها وإذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس ونفرت عنه والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب قال العلامة الرازي ويزيد في ذلك أن يكون الشعر على وزن

معتقد (بفتح القاف فيه) الخبر لمصنعه أو صلاحه أو معرفته (أو مظنونة) والغرض منه الترغيب فيما ينفع والترهيب مما يضر (والشعر) بكسر الشين المعجم (قياس مؤلف من مقدمات متخيلة تنبسط منها النفس أو تنقبض) كالعسل ياقوتي حلو فيه شفاء للناس والخمرة من لا تكاد تساغ إلا بمسوع مقدمة للعقل أم كل خبيث

أيضا وتكون على هيئة قياس غير منتج كوجبتين في الشكل الثاني بشرط ظن انتاجه وغايتها الاقتناع والترغيب فيما ينفع والتفكير عما يضر (قوله معتقد فيه) أي لسبب امساوى كالمجرات والكرامات أو اختصاصه بزيد عقل ودين والخطابة نافعة جدا في تعظيم أمر الله تعالى والشفقة على خلقه تعالى (قوله أو مظنونة) أي معتقد فيها اعتقادا واجبا وقضية المعطوف ان المقبولة من شخص معتقد فيه لا تكون مظنونة وفيه نظر بل قد تكون ظنية أيضا وقد تكون يقينية خصوصا لمقبولة من نبي الآن يقال قيدا لحيثية معتبر كما تقدم العهد وقد تقبل الخطابة بدون نسبتها الى أحد كالأمثال السائرة (قوله تنبسط منها النفس أو تنقبض) أي تتسع وتنشرح للارغبة فيه أو تضيق عنه وتتفر منه فالغرض منه انفعال النفس ببسط أو قبض بسبب ترغيب أو ترهيب ليصير ذلك مبدأ للفعل أو ترك أو رضي أو سخط ولذا يفيد في بعض الحروب والاستعطاف ما لا يفيد غيره فان الناس أطوع للانخيل منهم للتصديق لكونه أعذب وأذوق وفي الخبر ان من البيان لسحرا أي يعمل عمل السحر في سرقة القلوب ومن الشعر لحكمة والحكمة شأنها رغبة النفوس فيها وميلها اليها (قوله ياقوتة) أي حمراء كالياقوت (قوله سيالة) أي سرية السيلان والجريان في الحاق لرقبتها (قوله مرة) بكسر الميم وشدة الراء أي مأمرة أصفر (قوله مهوعة) بضم ففتح فكسر متفلا أي مقينة (قوله في ذلك) أي الترغيب والترهيب (قوله أن يكون) الشعر على وزن كقوله

قول هذا مجاج النحل تمدحه * وان ذممت فقل في الزناير

أو ينشد بصوت (طيب والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة
شبيهة بالحق أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة) وهي

مدح وذم وذات الشيء واحدة * ان البيان يري الظالماء كالثور
والقدماء لم يعتبروا في الشعر الا التخيل والمحزون اعتبروا كونه موزونا
أيضا (قوله طيب) أي حسن جميل (قوله المغالطة) مفاعلة من الغلط
أي الخطأ في قول أوفدل والغرض منها إيقاع الخصم في الغلط بما يشبه
الصواب وليس بصواب ولذا عرفوها بالقياس الباطل الشبيه بالحق
المنتج للباطل نحو الانسان وحده كاتب وكل كاتب حيوان ينتج الانسان
وحده حيوان وهو باطل وبيان الغلط ان قوله الانسان وحده كاتب
مشتل على قضيتين احدهما الانسان كاتب والاخرى غير الانسان ليس
بكاتب المأخوذة من ضم وحده الى الانسان اذ قوله الانسان وحده كاتب
يستلزم ان غير الانسان ليس بكاتب فهاتان قضيتان والقاعدة ضم كل
واحدة صغرى الى كبرى القياس بأن يقال الانسان كاتب وكل كاتب
حيوان ينتج الانسان حيوان وغير الانسان ليس بكاتب وكل كاتب
حيوان وهذا قيم لعدم إيجاب الصغرى فنشأ الغلط اقامة مقدمتين مقام
مقدمة واحدة المغالطة لا تفيد بذاتها بل يشبهها الحق ولولا قصور التمييز
لأنتم لها صناعة (قوله قياس) جنس شمل المغالطة وباقي أنواع القياس
(قوله شبيهة بالحق الخ) فصل مخرج باقي أقسام القياس فلا تكون
مقدماتها حقا بل شبيهة بهاما من حيث المادة أو الصورة أو من حيث
المعنى السد المغالطة قياس فاسد صورة أو مادة يتألف من قضايا مشبهة
للأوليات أو المشهورات من جهة اللفظ أو المعنى والوهميات مشبهة
بالمشهورات معنى فساد المغالطة أعم ولا تفيد بذاتها بل بمشابهتها ولولا
قصور التمييز لما تم لها صناعة (قوله وهمية كاذبة) قال السعد في شرح
الشمسية الوهميات قضايا كاذبة يحكم بها وهم الانسان في غير الحسوسات
قياسا عليها كما يقال ان وراء العالم خلا لا يتناهى كما يحكم على كل جسم
بأنه متجزئ لا درا كما ان كل جسم مشاهد محسوس متجزئ ولولا دفع النقل
والشرع لكانت من الاوليات واحتز بقوله في غير الحسوسات عن أحكام

(والمغالطة قياس مؤلف
من مقدمات كاذبة شبيهة
بالحق أو بالمشهور أو من
مقدمات وهمية كاذبة

بسميها لا نقيدها ولا نثبتها بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة ولها أنواع
بحسب مستعملها وما يستعملها فيه فمن أوهم بذلك المواقف أم حكيم يستنبط
لبراهين يسمى سوفسطائيا ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل
التحقيق والتشويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا عاريا ومنها نوع يستعمله
الجهلة وهو أن يثبت أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره وينفضه
كأن يسبه أو ييبس كلامه أو يظهر له عيا يعرفه فيه أو يقطع كلامه
أو يضرب عليه بدارة غير مأوفة أو يخرج به عن محل النزاع ويسمى

الوهم في المحسوسات فإن العقل يصدقها وأما في المقولات الصرفة فهي
كاذبة بدليل أنه يبعد العقل في مقدمات يفتقر الاتحاج وينازع في نتائجها
ولا يقبها نحو الميت جاد وكل جاد لا يخاف منه فالعقل يحكم بأن الميت
لا يخاف منه والوهم يقف ولا يحكم * (نبيه) * أحكام الوهم أكثر
وأشهر من أحكام العقل لأنها أقرب إلى المحسوسات وأوقع في الضمائر
(قوله وهي) أي الله لطف (قوله بسميها) أي المؤلف من شبهة بالحق
أو المشهور والمؤلف من وهمية كاذبة (قوله لا نقيدها ولا نثبتها) السمد
والعرض منها إسكات الخصم وتغليبته وأقوى منافعها الاحتراز عنها
عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه * فمن لا يعرف الخير من الشر يقع فيه
(قوله ولها) أي المغالطة (قوله أنواع ظاهرة) أنها متباينة وكلام
السمد يفيد أنها متحدة الذات بخلافه بالاعتبار قال السمد المنيد بالتصديق
الجازم غير الحق هو السفطة والتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه
حقا أو غير حق بل عموم الاعتراف هو المناغبة وهما تحت قسم واحد
وهي المغالطة (قوله بذلك) أي المذكور من الشبهة بالحق الخ (قوله حكيم)
أي عالم بالحكمة الطبيعية أو الإلهية (قوله سوفسطائيا) أي منسوباً
لسوفسطا وهي الحكمة المدموكة والعلم الزخرف لأن متى سوف العلم
ومعنى أسطا مزخرف وباطل وغلط (قوله مشاغبا) أي مهج بالشر (قوله
مماريا) أي مجاد لا يقال مررت امرس استخرجت جريه وكل من التمارين
يستخرج كلام الآخر برهان الدين الله لطف مشتركة بين القياس
المذكور والمكتة (قوله ومنها) أي المغالطة (قوله يشغل فكره) أي

هذا النوع المتعاطلة الخارجية وهو مع أنه أقبح أنواع المنة لطة لقصد
فعله ايداء خصمه وإيهام الموام أنه قهره وأسكته أكثر استتمالا في
زماننا لعدم معرفة غالب أهله بالقوانين ومحبتهم القبلية وعدم اعترافهم
بالحق وانحط اما من جهة الصورة كقولنا في صورة فرس منقوشة على
جدار أو غيره هذه فرس وكل فرس صهال ينتج هذه الصورة صهالة
وسبب انحطاط فيه اشتباه الفرس المجازي الذي هو محمول الصغرى
بالحقبة الذي هو موضوع الكبرى واما من جهة المعنى كقولنا

ليقل ادراكه ونهمه فيقلبه ويظهر عليه (قوله الخارجية) لكونها
بأجنبي خارج عن المتكلم فيه (قوله لقصد فاعله الخ) علة لقوله أقبح (قوله
أكثر استتمالا الخ) خبر هو (قوله بالقوانين) أي للمباحنة نعم هذا النوع
كالم الذي يداوى به الامراض الخبيثة المزمنة في الاجساد القيحة
فيدفع بها من قصد الاستخفاف والتشويش وافساد العقائد على المسلمين
ولم يقدر عليه الا به كما وقع للناسي البقلاني حين اقباله لمجلس المناظرة
وقه ابن المعلم أحد رؤساء الرافضة فالتفت قائلا جاءكم الشيطان فسممه
الناسي فلما جلس أقبل عليهم قائلا اما أرسلنا الشياطين على الكافر بن
تؤزهم أزا ومن ذلك انه سأل بعضهم مدرسا فقال هذا الذي تقرأه من
الاصول مريضا بأن السائل لا يفرق بينه وبين غيره ليغيظه فله السائل
لم يلتبس على بلم الرواة مريضا بأنه كان يهوديا ومن ذلك قول بعضهم
متفتتا هل يجوز الجمع بين الليل والنهار وهو أعور فقال له جمع الله تعالى
بينهما في وجه فضحك الحاضرون وأفهم ومن ذلك قول بعضهم التبة
عرض لا يبق زمانين فكيف يطلب استعمارها من أول العمل لا آخره
فقال له تافه انك اني ضللك القديم مريضا بأنه حديث اسلام (قوله
من جهة الصورة) أي عدم شرط الاتاج ككون صغرى الشكل الاول
سالبة أو كبراء جزئية أو عدم تكرر الحد الاوسط فيه أي واما من جهة
المادة بأن تكون المقدمتان أو احدهما كاذبة شبيهة بالحق (قوله هذا
الفرس صهال) أي وهذا باطل محال فان أريد بالفرس في الصغرى
الصورة فالقياس قاسد من جهة صورته لعدم تكرر الحد الاوسط

كل انسان و فرس انسان وكل انسان و فرس فرس ينتج بعض الانسان
فرس وسبب الغلط فيه أن موضوع المقدمتين غير موجود اذ ليس
لنا موجود يصدق عليه أنه انسان و فرس وكقولنا كل انسان بشر
وكل بشر ضحاك ينتج كل انسان ضحاك وسبب الغلط فيه ما يه من
المصادرة على المطلوب لما مر في تعريف القياس أن النتيجة يجب أن
تكون قولاً آخر وهى هنا ليست كذلك بل هى عين احدى المقدمتين
لمرافة الانسان للبشر ومن غير اليقينية

فيه وان أريد به فيها الفرس الحقيقي ففساده من جهة مادته لكذب
صغراه (قوله كل انسان و فرس انسان الخ) هذه شبيهة بالقضية المصادقة
نحو كل حيوان ناطق حيوان التي هى أدلية لان كل من تصور الكل
والجزء حزم بأن الجزء لازم لكلمة موضوع كل من القضيتين كل وله
أجزاء ولما كان موضوع القضية الاولى وهو الانسان والفرس غير
صادق على ذات واحدة كانت القضية كاذبة بخلاف الكل الذى هو
موضوع القضية الثانية لما كان صادقا على ذات واحدة كانت صادقة
(قوله بعض الانسان فرس) أى لان المثال المذكور من الشكل الثالث
لوضع الاوسط في المقدمتين ويرد للاول بنكس الصغرى وهى موجبة
كافية فكسها موجبة جزئية فيصير هكذا بعض الانسان انسان و فرس
وكل انسان و فرس فرس فبعض الانسان فرس وهو كاذب ولاخلل
في القياس من جهة صورته لان صغراه موجبة واحدى مقدمته كلية
وتكرر فيه الاوسط موضوعا فيهما فخلله من جهة معناه (قوله من
المصادرة على المطلوب) أى جعل الاوسط نفس الاصغر كمال الشارح
أو نفس الاكبر بتبديل اللفظ بمرادفه نحو كل انسان متفكر وكل متفكر
ناطق فالنتيجة في الاول عين الكبرى وفى الثانى عين الصغرى بيان لنا
(قوله لما مر) علة لاقضاء المصادرة الغلط (قوله من تعريف) أى
فيه (قوله ان النتيجة الخ) بيان لما (قوله وهى) أى النتيجة (قوله هنا)
أى قوله كل انسان بشر الخ (قوله احدى المقدمتين) أى الكبرى وهى
كل بشر ضحاك (قوله لمرافة الانسان الخ) علة لقوله عين احدى

الاستقراء الناقص وهو حكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا
كل حيوان يحرك فكذلك الأسفل عند المضغ استقراء بما شاهدنا ويجوز

المقدمتين (قوله الاستقراء الناقص) تقدم أنه والتبديل خرجا من تعريف
القياس بقوله لزم عنها لذاتها قول آخر ومثال الاستقراء الناقص
كل حيوان إما إنسان أو فرس أو حمار وكل إنسان يحرك فكذلك الأسفل
عند مضغه وكل فرس كذلك وكل حمار كذلك فكل حيوان كذلك
وهي كاذبة لكذب المنفرد لان الحيوان ليس محصورا في المذكورات
فقد يكون من أفراد الخارجة عنها ما ليس كذلك لا سيما وقد ذكرنا أن
التمساح يحرك فكذلك الأعلى عند مضغه واحتراز بالناقص عن التام فإنه
من اليقينيات نحو كل كلمة ما سمع أو قل أو حرف وكل منها قول مفرد
فهو قول مفرد (قوله وهو) أي الاستقراء الناقص (قوله حكم على
الكلي) في تمامه فان الاستقراء يتبع أحكام أكثر أو كل الجزئيات
ليحكم على كليها بحكمها السمد في شرح الشمسية فسمروا الاستقراء بالحكم
على كلي لوجوده في أكثر جزئياته وقالوا أكثر جزئياته لان الحكم
لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسما كذا
قيل وفيه بحث لان الحكم اذا وجد في جميع الجزئيات فقد وجد في أكثر
ضرورة وقد صرح القوم بأن الاستقراء ينقسم الى تام وهو القياس المقسم
والى ناقص وهو القياس المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء
المفيد لظن دون العلم وفي تفسيرهم تسامح ظاهر فالاستقراء حجة موصلة الى
النصديق الذي هو الحكم الكلي فانبات الحكم الكلي هو المطلوب من
الاستقراء لانفسه فكانهم أرادوا ان اثبات المطلوب بالاستقراء هو اثبات
حكم كلي لوجوده في أكثر جزئياته والصحيح في تفسير قول حجة الاسلام هو
تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشتملها وهو الموافق لتفسير
الفارابي (قوله لوجوده) أي الحكم (قوله جزئياته) أي الكلي المحكوم
عليه وأخرج بقوله في أكثر الاستقراء التام (قوله استقراء) أي استدلالا
(قوله بما شاهدنا) أي بحكمه وصورة قياسه كل حيوان إما إنسان
أو بهيمة أو طير وكل من هذه يحرك فكذلك الأسفل عند مضغه فاستقراء

في بعض الافراد متخالف ذلك كالتساح لما قيل انه يحرك فكه الاعلى
والتنميل وهو اثبات حكم واحد في جزئي لثبوت في جزئي آخر لمعنى
مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا (والعمدة) أى ما يعتمد عليه من
هذه القياسات (هو البرهان) لتركبه من المقدمات البقية والكونه
كافيا في اكتساب العلوم التصديقية والله سبحانه وتعالى أعلم

والعمدة) في التوصل الى
المجهولات التصديقية
(هو البرهان) لتركبه من
اليقيزات والحمد لله الذى
بعمته تم الصالحات والصلوة
والسلام على سيدنا محمد
الواسطة فى كل الخيرات
وعلى آله وأصحابه ذوى
الفاخر والكمالات كتبه
محمد عيش راجيا من الله
سبحانه وتعالى العطف في
كل الحالات والعفو والاحسان
فى كل الاوقات لاربع ان
بقيت من شهر ربيع الثانى
من عام ست وتسعين ومائتين
وألف من هجرة خاتم
النبين صلوات الله سبحانه
وتعالى وسلامه عليهم
أجمعين والحمد لله رب
العالمين

كاذبة لان الحيوان لم ينحصر فيما ذكر فقد يكون غيرها من الحيوان
لا يحرك فكه الاسفل عنده بل الاعلى كالتساح (قوله في بعض الافراد)
أى للحيوان (قوله ما يتخالف ذلك) أى تحريك الاسفل بأن يحرك
الاعلى (قوله انه) أى التساح (قوله والتنميل) عطف على الاستقراء
الناقص فهو من غير اليقيزات (قوله وهو) أى التنميل (قوله اثبات
حكم الخ) السعد فسروا التنميل باثبات الحكم في جزئي لثبوت في جزئي
آخر لمعنى مشترك بينهما وفيه تسامح مثل ما مر في تفسير الاستقراء
والاصوب انه تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما لثبوت في التشبه
الحكم الثابت في التشبه به الملل بذلك الذى كتبه السماء حادثة لانها
كالتى في التأليف الذى هو علة الحدوث فاذا رد الى صورة القياس
صار هكذا السماء مؤلف وكل مؤلف حادث فاخلل فيه من جهة
الكبرى بخلاف الاستقراء فخلله من جهة صفراء فالجزئي الاول أصغر
والجزء الثانى شيه والحكم أكبر والمبنى المشترك أوسط اه ا قوله لثبوت
أى الحكم (قوله لمعنى مشترك بينهما) أى الجزئين علة للاثبات (قوله
يسمونه) أى التنميل (قوله من هذه القياسات) أى البرهان والجدل
والخطابة والشعر والمناظرة (قوله لا غير أخذه) من تعريف الطرفين
المفيد للحصر (قوله التصديقية) أى المنسوبة للتصديق نسبة الجزئيات
لكليها والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
* (قال المؤلف حفظه الله) *

كتبه عبده محمد عيش المالكي عفى عنه آمين ثم ضحوة يوم الاحد لثمانية
ان بقيت من ربيع اثني سنة ثلاث ومائتين ومائتين وألف من هجرة من له
غاية الشرف صلى الله عليه وسلم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

يقول أفقر الورى وأحق من يرى محمد عبد الفتاح عيش المنسوب
الى جده صفوة قریش بلفه الله والمسلمين أرغد عيش الحمد لله أكبر
قضية تنتج أنواع الخبرات الدنيوية والدينية والصلاة والسلام على رسوله
وآله ومحبه أحسن تصور يصدق الفكر بتوصيله الى السعادة المطلقة
الدائمة الابدية (أما بعد) فلما ظهر ظهور الشمس في الرابعة ليس
بذونها غمام شرح إيساغوجي في المنطق لشيخ الاسلام فانه لتحقيق
نفعه تداوله الخاص والعام واعتنى بالكتابة عليه جمع من الائمة
الاعلام وكان أجمل ما كتب عليه من الحواشي وغيره بالقياس اليه
في حيز الثلاثي حاشية شيخنا الامام الاوحد المحقق والهامم الامجد
المدقق الشيخ محمد عيش من فاق الاواخر والاوائل فكان جديرا
بقول القائل

من كان فوق محل الشمس منزله * فليس رفعا شي ولا يضع

مفتي المسالكية أبي عبدالله زادنا الله واياه والمسلمين توفيقا لمبارضه
فلمعمرى انها حاشية بلغت في الحسن غاية ووقت في التحقيق نهايته
فمقودها نصيده وفرائدها فريده سخرنى الله سبحانه وتعالى لطبع
هذه الحاشية مع الشرح الاجل الامثل وانما للفائدة وضنا شرحا
للشيخ المحننى المذكور رغبة في نفع الطلاب ورجاء لكثرة الثواب
حقق الله عند انشروع الرجاء لحسن الية واخلاص الانجاء

وذلك بمطبعة النيل المصرية الكائن محلها بجوار الرياض الازهرية
ادارة راجي غفور به القادر (حضرة مصطفى بك شاكر وأخيه)
وكان الفراغ من طبعه في أوائل عام سنة ١٣٣٠ هجرية
على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين

* فهرست حاشية المنطق على شرح ايساغوجي *

خطبة الشارح	١٠
مبحث اللفظ والدلالة	٢٢
تقسيم اللفظ الى مفرد والى مؤلف	٣٣
تقسيم المفرد الى كلي والى جزئى	٣٨
بيان الكليات	٤٣
مبحث القول الشارح	٦٠
مبحث القضايا	٧١
مبحث انتفاء	٩٩
مبحث العكس	١٠٧
مبحث القياس	١١٦
مبحث القياس الافتراضى	١٢١
مبحث القياس الاستثنائى	١٤١
مبحث البرهان	١٤٥
مبحث الجدول	١٥٠
مبحث النملعة	١٥٣

(تمت)

حاشية الشيخ محمد عlish

على
شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري
على

إِسَافُجِي
فِي عِلْمِ الْمَنَظُوقِ

الناشر
المكتبة الفقهية للتراث
الجزيرة للنشر والتوزيع
٢٠١٧

الناشر

المكتبة الفقهية للتراث
الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ درب الأتراك خلف جامع الأزهر الشريف - ت: ٢٥١٢٠٨٤٧